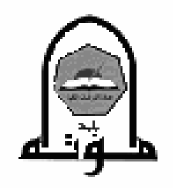


جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

التحولات في السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد 1990-2008

إعداد الطالب
سفيان مرزوق أحمد الزوبعي

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــــة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2009

الإهداء

إلى من رباني صغيراً .... ودعمني كبيراً .... على مواجهة الـصعاب..... وواصل معي طريق حياتي العلمية الطويلة .

والدي الحبيب

الى من غمرتني بحبها .... وأحاطتني بدفء حنانها .... ففي حضنها وجدت غذائي.... شربت من كأس لبنها ونهلت من معين مـادة الحيـاة عنـدها.... فقـد أرضعتني الحب والوفاء ... وعلمتني كيف أصبو الى العلم وأطلبه ...طفلاً رضيعاً .... وصبياً يافعاً .... وأسعى اليه على حيطان سن الرشد والبلوغ ... والدتي موئل العلم والإيمان .... وباحة الحب والحنان .

والدتي الحبيبة

إلى شمعة الحياة الدافئة التي تضيء الحياة الحياة من حولنا

أوس

إلى روح أختي الطاهرة رحمها ا وأسكنها فسيح جنانه

أم أوس

الى سندي وعزوتي في الحياة ... الى من سكنوا قلبي صغاراً وكباراً .. الـى الذين اعتلوا قمم الجبال وأعطوني النصح والإكتمال

اخواني وأخواتي

إلى من وقف بجانبي في غربتي والذي لم يتوانى في تقديم كل الدعم المعنـوي طيلة فترة إعداد الدراسة

أخي أحمد

أهديكم ثمرة جهدي المتواضعة.

سفيان مرزوق أحمد الزوبعي

الشكر والتقدير

الحمد   رب العالمين حمداً كثيراً على توفيقي لإتمام هذا العمل المتواضـع، كما هو واجب علي في هذا المقام أن أجزي شكراً إلى أستاذي المـشرف الأسـتاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان الذي أخذ بيدي وعلمني منهج البحث العلمي .

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء هيئة المناقشة الدكتور صداح الحباشـنة والأستاذ الدكتور مازن العقيلي والـدكتور علـي الـشرعة (جامعـة آل البيـت) لتوجيهاتهم السديدة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

سفيان مرزوق أحمد الزوبعي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

التحولات في السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد 1990-2008

سفيان مرزوق أحمد الزوبعي

جامعة مؤتة، 2009

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التحولات في السياسة الخارجية الروسية، والمراحل التي مرت بها منذ انهيار الإتحاد السوفيتي حتى الآن، والبحث في المتغيرات الداخلية والخارجية، والتحولات في المواقف الروسية تجاه القضايا الدولية والإقليمية وتجاه منطقة الشرق الأوسط.

اعتمدت الدراسة على منهج صنع القرار في السياسة الخارجية للإجابة عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها والتي يمكن تلخيصها بالتساؤلات التالية ما هي التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الروسية وكيف أثرت على مواقفها تجاه القضايا الدولية والإقليمية ؟

وقد بينت الدراسة أن السياسة الخارجية الروسية شهدت تحولات مهمة في سياستها الخارجية خلال فترة الدراسة، إذ انتقلت روسيا الإتحادية من مرحلة التوجه الغربي التي ارتبطت فيها السياسة الخارجية الروسية بالمواقف الأمريكية والأوروبية، إلى مرحلة الإستقلالية والسعي نحو لعب دور مؤثر في العلاقات الدولية في ظل حكم الرئيس بوتين الذي بدأ بعملية إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ساهمت في الحد من تأثير المتغيرات الداخلية على السياسة الخارجية الروسية، وإعادة مكانة روسيا الإتحادية إلى الخريطة السياسية الدولية وتوصي الدراسة بالعمل على تحديد أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد روسيا الاتحادية.

Abstract

"TRANSFORMATIONS OF THE RUSSIAN FOREIGN POLICY UNDER THE NEW INTERNATIONAL ORDER"

1990-2008

Sofian Marzooq Ahmad Al-Zyba'e

Supervisor: Dr. Abd Al-Fatah Al-Rashdan

This study aimed to know the most important transformations in the Russian Foreign Policy, and the stages it passed through since the collapse of the Soviet Union so far, and investigating the internal and external variables, strength and weakness element, transformations in the Russian positions towards the regional and International issues, and towards the Middle East Region, and the Russian trend towards taking an effective role in the international order.

The study depended on the decision making methodology in the foreign policy.

To answer the study's questions and its hypothesis that it is possible to summarize by the following questions:

what were the transformations that the soviet foreign policy witnessed, and how they affected its stances toward the regional and the international issues?

Study reveled that the soviet foreign policy witnessed important transformations in its foreign policy during the study's period, as the federal Russia transformed from the western trend stage that in which the Russian foreign policy connected with the European and American positions, to the autonomy state and the pursue toward playing an effective role in the international relations within, president puttin's governance that started with a political process reform, economic and social reforms contributed in limiting the effects of the internal changes on the Russian foreign policy, and re-gaining the status of the federal Russia at the international political map.

The study recommending the work to determine the most important challenges, including the internal and external one that threatening federal Russia through taking executive procedures at the long-run to prevent the risks, and decreasing them to limit their consequence on the Russian foreign policy.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلاتها

1-1 خلفية الدراسة

واجهت روسيا الإتحادية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي في عام 1991م، تحدياً في صياغة سياسة خارجية جديدة في مرحلة ما بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي من ناحية، وفي ظل نظام عالمي جديد بدا أن الولايات المتحدة أخذت تهيمن عليه من ناحية أخرى، فبعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك مؤسساته، أصبح من الضروري صياغة سياسة خارجية تواكب المستجدات والمتغيرات الداخلية والخارجية، فقد تراجع الأداء الإقتصادي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وظهرت قوى سياسية جديدة في المجتمع تطالب بإتباع سياسة مختلفة وجديدة، وحدثت حالة شاملة من عدم الإستقرار السياسي، وتزايدت الحركات المطالبة بالإنفصال.

ومن ثم واجهت روسيا مشكلة "إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظل ظروف التفكك الشامل المحيط بها، فقد ورثت روسيا التركة الدولية للإتحاد السوفيتي، بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن وسفاراته في الخارج، وورثت أيضاً ترسانته النووية وأدوات نقلها (الصواريخ عابرة القارات).

وهنا برزت المعضلة الثانية، وهي كيف يمكن بناء مركز دولي جديد لروسيا يتفق مع قدراتها العسكرية، ويعترف بضعف إقتصادها، وبأنها قد هزمت في الحرب الباردة. والبحث عن إمكانية التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا كقوة كبرى، والالتزامات الضخمة لتلك الدول العظمى، التي لا تستطيع روسيا الوفاء بها، فقد تزامن مع إستقلال روسيا صعود قوى دولية جديدة، كالصين والإتحاد الأوروبي، الذي تكون بموجب معاهدة ماستريخت التي وقعت في عام 1992 أي بعد عام من انهيار الإتحاد السوفيتي، إضافة إلى النمور الآسيوية التي أخذت قوتها بالتعاظم. وبالتالي أصبح من المتعين على روسيا أن تصوغ سياسات خارجية للتعامل مع المتغيرات الدولية الجديدة، وتطلب هذا من القيادة الروسية إعادة النظر في السياسات القديمة، وقد استطاعت روسيا الإتحادية بعد عشر سنوات تحقيق معدلات من النمو الإقتصادي مكنتها من حل مشكلاتها الإقتصادية والإعتماد على الموارد الإقتصادية

المحلية وتحقيق معدلات من الإستقرار الإقتصادي. هذا التحول لم يتحقق فوراً وإنما احتاج بعض الوقت، إذ أدى إرتفاع أسعار البترول وزيادة عمليات الإنتاج بالإضافة إلى زيادة الموارد الاقتصادية من الغاز الطبيعي إلى توفير دخل عالٍ ساهم في توفير موارد مالية ساهمت بشكل مباشر في دعم الاقتصاد الوطني.

مرت روسيا الاتحادية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي بخمس حقب رئاسية، الحقبة الأولى تولى الرئيس بوريس يلتسن السلطة خلال هذه الفترة من 1990-1994م، وفي خلال هذه الفترة تم إعلان الاستقلال واكتساب روسيا الاتحادية الشخصية الدولية المعترف بها، والحقبة الثانية خلال الفترة 1994-1998م، وتم تمديد فترة حكم الرئيس يلتسين حقبة ثالثة ونتيجة لمرض الرئيس يلتسن، وهو الأمر الذي حد من إمكاناته في القيام بمهامه الرسمية، مما اضطره إلى تقديم إستقالته قبل إنتهاء مدته الرئاسية الثالثة في العام 2000، فتم تقديم موعد الانتخابات الرئاسية التي خاضها العديد من المرشحين فاز عليهم بفارق كبير فلاديمير بوتين الذي شغل منصب رئيس الوزراء في الأيام الأخيرة من حكم الرئيس الروسي السابق يلتسن عام 2000، وفاز كذلك فلاديمير بوتين في حقبة رئاسية ثاني من 2004-2008م، وانتخب الرئيس ديمتري رئيساً لروسيا في عام 2008.

إستطاع الرئيس فلاديمير بوتين منذ توليه السلطة في عام 2000 الوصول إلى نوعٍ من التوازن بين القدرات القومية والمتغيرات السائدة على الساحة الدولية لتبني سياسة خارجية واقعية تقوم على التخلي عن سياسة التوسع والنفوذ التي ورثها عن الإتحاد السوفيتي السابق، ومن ناحية أخرى حاول الإضطلاع بدور مؤثر في السياسة الدولية، وتأكيد المكانة الدولية لروسيا، وتجسد هدف الرئيس بوتين الأساسي في حصول بلاده على مكانة دولية مؤثرة في قضايا الأمن والسلم والترتيبات الإقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، بحيث لا تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام الدولي، مستحوذة على الدور الأكبر في صنع القرارات الدولية الحيوية في مختلف المجالات, كما تبنى الرئيس بوتين في إطار سياسته العملية الواقعية توجهاً توفيقياً في إدارة علاقات روسيا مع الغرب، يقوم على أن الشراكة الإستراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة لا تعني التحالف، وإنما أن

تتخذ السياسة الروسية موقفاً متوازناً في علاقاتها الدولية المخلتفة، وألا تفقد ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية، رافضاً بذلك مقولات الاتجاهين اليميني الليبرالي - الداعي إلى توثيق علاقات روسيا مع الغرب في المجالات كافـة بإعتبـار ذلـك مصلحة إستراتيجية وحيوية لروسيا، والتوجه اليميني المحافظ المتشدد الذي إعتبـر أن سياسة روسيا المؤيدة للغرب قد أدت إلى تراجع مكانتها على الـساحة الدوليـة ويطالب بضرورة العمل على إستغلال عناصر القوة في السياسة الخارجية الروسية بهدف إستعادة مكانة روسيا على الساحة الدولية.

من هنا فإن الدراسة تحأول تحليل المتغيرات الدولية والمحلية التـي لعبـت دوراً مؤثراً في حدوث تحولات في السياسة الخارجية الروسية خلال الفترة الممتـدة من إنهيار الإتحاد السوفييتي في العام 1991م وحتى عام 2008م.

2-1 أهمية الدراسة:

تمثلت الإشكالية الرئيسية التي واجهت القيادة الروسية في علاقاته مع الغرب ليس فقط في عدم تجاوب الغرب مع محاولات روسيا للتقارب والتنسيق في القضايا السياسية والإستراتيجية والإقتصادية، وإنما في محاولة الغرب تهديد الأمن القـومي الروسي، وقد بدأت روسيا ومن خلال تحالفها مع بعض القوى الدولية خلال الفتـرة 2003-2008 بمحاولة الحد من الهيمنة الأمريكية على العالم والتي أخـذت أبعـاداً وأشكالاً مختلفة لتتناسب مع طبيعة الأزمات السياسية وأبدت القيادة الروسية في هذه الفترة توجهات سياسية تعلن بشكل مباشر عن رغبة روسيا الأكيدة في ممارسة دور سياسي مهم وفاعل على الساحة الدولية، تشكل روسيا نموذجاً لتحولات الرئيسية في سياستها الخارجية، إذ انتقلت روسيا في سياستها الخارجية من مرحلة الانقياد إلـى الغرب في مواقفها تجاه علاقتها مع الولايات المتحدة وأوروبا نظراً لدعمها المـالي لروسيا ومنذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة بدأت روسيا تعمل على إعادة الهيمنة وأخذ مكانتها في النظام الدولي، وهذا ما حاول الباحث إبرازه خلال هذه الدراسة.

ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى: أهمية علمية وأخرى عملية, كما يلي:

أ- الأهمية العلمية: تكمن أهمية الدراسة من محاولتها تحليل التحولات في السياسة الخارجية الروسية وتوضيحها في ظل أوضاع دولية متغيرة، إن روسيا العائدة إلى المسرح العالمي وهي تحلم بدولة لم تنس أنها تحمل إرث الإتحاد السوفييتي السابق، وتريد لنفسها أن تكون دولة عظمى، تحظى بالإحترام ولها مكانتها في العالم، وهي لا تملك طموحات السيادة العالمية أو منازعة الولايات المتحدة على ذلك، ولكنها تريد عالماً متعدد الأقطاب، أن روسيا مؤهلة لإستعادة مكانتها على الساحة الدولية بما تمتلكه من عناصر القوة، وإخراج البلاد من أزمتها الإقتصادية ومعالجة بعض المشكلات الداخلية، مما أعطى الفرصة لإتخاذ روسيا مواقف سياسية أكثر إستقلالية ووفق مصالحها بعيدة عن سياسات الدول الغربية.

أن الأدبيات العربية التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الروسية لم تعالج الموضوع بصورة شاملة ولم تحاول البحث في كافة جوانبه، وتحليل المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة فيه، بينما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية ودراسة أهم التحولات التي حدثت في تلك السياسة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مما ساهم في تغيير توجهات السياسة الروسية تجاه مواقف روسيا وعملية صنع القرار فيها، مما يساهم في تعريف الباحث بالمراح التي مرت بها السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الإتحاد السوفيتي والعوامل المتغيرات التي أدت إلى حدوث تحولات في السياسة الخارجية الروسية، وهذا يعد إضافة للمكتبة العربية.

ب- الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها تتناول التحولات في السياسة الخارجية الروسية في الفترة 1990-2008م، وتحاول تحليل المتغيرات الداخلية والخارجية وعناصر القوة والضعف التي أثرت على هذه السياسة، والمواقف الروسية تجاه القضايا الدولية والإقليمية، واحتمالات صعود روسيا كقوة عالمية، والموقف الروسي تجاه قضايا المنطقة- الصراع العربي - الإسرائيلي والاحتلال الأمريكي للعراق والبرنامج النووي الإيراني، وإعطاء الدارسين والباحثين المهتمين في العلاقات الدولية فكرة عن طبيعة التحولات في السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد.

1-3 أهداف الدراسة:

تعمل هذه الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على التحولات في السياسة الخارجية الروسية فـي ظـل النظـام الدولي الجديد 1990-2008.
2. تحليل عناصر القوة والضعف المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية والتي دفعت إلى حدوث تحولات في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية خـلال الفترة من 1990 إلى 2008.
3. تقديم العديد من السيناريوهات المستقبلية للتحولات في السياسة الخارجيـة الروسية.

1-4 مشكلة الدراسة:

بدأت روسيا تسعى بإتجاه الاضطلاع بدور أكبر في العلاقـات الدوليـة منـذ وصول الرئيس فيلاديمير بوتين للحكم في تشرين ثاني 1999 وحتى عـام 2008، فقد بدأت روسيا الإتحادية تعمل على إستعادة مكانتها على الساحة الدولية ومن هنـا فإن الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:-

1- ما هي التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الروسية وكيـف أثـرت على مواقفها تجاه القضايا الدولية؟
2- ما المتغيرات الداخلية والخارجية الأكثر تأثيراً على الـسياسة الخارجيـة الروسية وعلاقاتها الدولية خلال الفترة بين عام 1990 وعام 2008؟
3- ما أهم التحولات الرئيسية في السياسة الخارجيـة الروسـية والمواقـف الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟

1-5 أسئلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من الأسئلة التالية:

1- هل أدت المتغيرات الداخلية والخارجية إلى حدوث تحولات في الـسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية في الفترة من 1990-2008؟

2- هل هناك علاقة بين عناصر القوة التي تمتلكها روسيا الاتحادية ورغبتها في القيام بدور مؤثر في العلاقات الدولية؟

3- هل أدت التحولات في السياسة الخارجية الروسية إلى حدوث تغيير في المواقف الروسية تجاه قضايا الشرق الأوسط في الفترة من 1990-2008.

1-6 مصطلحات الدراسة:

المتغيرات المحلية: هي المتغيرات الناشئة من داخل إقليم الدولة وتتمركز تأثيراتها داخل المحيط الجغرافي لها، وأهمها قضايا الانتماء والوحدة الوطنية، وقضية الثقافة المجتمعية، وقضية العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، وقضية الإرهاب والانحراف السياسي داخل المجتمع (الكيالي، 1990، ص 334).

المتغيرات الإقليمية: هي المتغيرات الناشئة في الإطار الإقليمي المحيط بالدولة، وهو هنا الإقليم المحيط بروسيا والذي يشمل دول البلقان وكومنولث الدول المستقلة والاتحاد الأوروبي (الكيالي، 1990، ص 336).

التحولات في السياسة الروسية: وهي التغيرات التي قد حدثت في السياسة الخارجية الروسية في المرحلة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991, حيث مرت السياسة الخارجية الروسية بمرحلتين المرحلة الأولى مرحلة الرئيس بوريس يلتسن حيث تأثرت السياسة الخارجية الروسية بالأوضاع الداخلية، وقد اتسمت السياسة الخارجية الروسية بضعف القرار السياسي والانقياد للسياسة الغربية من خلال تمتين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا نتيجة لضعف البنى الاقتصادية وغياب البناء المؤسسي.

والمرحلة الثانية مرحلة الرئيس فلاديمير بوتين، فقد تميزت تلك المرحلة بتركيزها على الإصلاح الداخلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واستطاع استغلال موارد الطاقة المتاحة وارتفاع أسعارها عالمياً للتخلص من التبعية للغرب مما ساهم في الانتعاش الاقتصادي والبدء بمرحلة جديدة من التحولات في السياسة الخارجية

والتركيز على تحقيق المصالح الروسية إقليمياً ودولياً ومحاولة روسـيا لعـب دوراً مؤثراً في العلاقات الدولية، وقد تميزت هذه المرحلة بالاستقلال في القرار السياسي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري. (نظرية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية)

تعالج هذه النظرية التفاعلات التي تقوم بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتؤثر عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره. ولقيت هذه النظرية قبولاً كبيراً على أساس أنها قادرة على تفسير حقائق السياسة الدولية، وذلك لأنها تشتمل على جميع العناصر والمتغيرات الأساسية التي تحدد حركة الدول، وتعين الإطار الذاتي الذي تضعه كل دولة لنفسها وتبنى عليه تصرفاتها الدولية.

ويشير ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) إلى أن تصرفات الدولة وسياستها الخارجية يكونان نابعين من وجهة نظر رؤية واضعي القرارات الخارجية، وحسب فهمهم للقضايا الخارجية وللمصلحة القومية لدولهم. ولهذا حسب ما يرى سنايدر فإن نظرية اتخاذ القرارات الخارجية تختلف عن غيرها من نظريات العلاقات الدولية؛ لأن النظريات الأخرى تركز على تفسير السلوك الدولي ليس في أبعاده، الواقعية ولكن في إطار ما يجب أن يكون. (أبو عامر، 2004)

ويرى دين برويت (Dean Pruitt) أن السلوك الدولي بتركيزه على سلوك الأفراد المسؤولين عند اتخاذ القرارات السياسة الخارجية، فإنه من الممكن تطبيق مبادئ علم النفس ونظرياته وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المترابط لحقائق السياسة الدولية، على أساس أن السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة. ويربط برويت بين المؤثرات السيكولوجية الذاتية والموقف الاجتماعي الذي يتفاعل معه متخذ القرارات الخارجية (البدراوي، 2007).

إن كثرة عدد المتغيرات التي تبحث فيها نظرية القرارات الخارجية قد تخدم كأساس لربط العديد من نظريات السياسة الدولية الأخرى مع بعضها البعض. (كنظريات الاتصال، والتفاوض، والمساومة، والتهديد، والصراع،..الخ).

الأسباب التي دفعت إلى إستخدام النظرية:

تساعد نظرية إتخاذ القرار في تفسير السياسة الخارجية، فهي تساعد على تحديد كيفية عمل الدولة (أو صناع القرار) ولماذا تعمل، كما هي حيال موقف دولي معين، وهذا يساعد الباحث على تحليل مواقف روسيا الإتحادية تجاه القضايا الدولية بشكل عام والقضايا العربية بشكل خاص.

تركز هذه النظرية على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف إلى الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي عن نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجية التي تتفاعل معها، وأهمية هذه النظرية تكمن أيضاً في كيفية تغيير الأهداف، بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من أجل أن يكون النظام مهيئاً في بيئة متغيرة. (حسين، 2003، ص 121- 122)

تدرس نظرية اتخاذ القرار العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على صانع القرار، فالدولة (أ) هي لاعبةٌ تترجم سياسات وقرارات صناع القرار الذين هم بمثابة لاعبين مؤثرين في العلاقات الدولية، ولهذا تركز النظرية على اللاعبين الأفراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى إعادة بناء الموقف، الذي يعد مسألة رئيسة لتحليل سلوك هؤلاء اللاعبين، وهذا سوف يساعد الباحث على تحليل المتغيرات المؤثرة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الروسية، سواء الداخلية المرتبطة بالعوامل الاقتصادية والسكانية والجغرافية أو الإقليمية والدولية موقعها على الخريطة السياسية الدولية، وكذلك تحليل المتغيرات التي أدت إلى التحولات في السياسة الخارجية الروسية خلال الفترة 1990-2008م في ضوء ما شهدته هذه السياسة من تحولات في السياسة الخارجية الروسية ومواقفها تجاه القضايا الإقليمية والدولية والعربية، مما ساعد الباحث في تحليل المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الروسية خلال هذه الفترة ومواقفها تجاه الأحداث الدولية

والقضايا العربية وخصوصاً الصراع العربي – الإسـرائيلي واحـتلال الولايـات المتحدة للعراق والبرنامج النووي الإيراني.

مقولات النظرية:

تهتم النظرية في البحث في التفاعل الذي يتم بين الدول والمؤثرات الخارجية، وتأثير ذلك على اتخاذ القرارات الخارجية للدول، ومن أهـم البـاحثين فـي هـذه النظرية: هولستي (Holsti) وبرويت (Pruitt) وريتـشارد سـنايدر (Synder)، وسوف نتناول موقف هولستي منها.

يرى هولستي أن الموقف الذي تتخذ القرارات الخارجية في إطـاره يتطلـب النظر في جميع المتغيرات الداخلية والخارجية، التاريخية والمعاصرة التي لها علاقة بالقضايا التي تعالج بالقرارات الصادرة عنها، وأنه من الصعب معرفة الأهمية التي يتمتع بها كل متغير منها على الموقف الخارجي؛ لأن التقييم النسبي لتلـك الأهميـة يخضع لظروف عديدة وليس لواحد من هذه المواقف. إلا أنه قد يكون مـن المفيـد لأغراض التحليل التوصل إلى تحديد لقائمة المتغيرات الرئيسة التي تدخل في تكوين رؤية أطراف المواقف الخارجية لها، وفي اختيار أهدافهم واستجاباتهم السلوكية في مواجهتها. (أبو عامر، 2004، ص 142)

ويحدد هولستي تصوره لدور كل واحد من تلك المتغيرات، وتـأثيره علـى عملية اتخاذ القرارات الخارجية في نطاقها، من خلال المتغيرات التالية:

أولاً: الصورة والاتجاهات والقيم والمبادئ والمعتقدات الشخصية كعنصر أساسـي في تعريف الموقف الخارجي ورؤيته. وذلك على أساس: (أبو عامر، 2004)

1. **الكيفية:** التي تتحدد فيها الأهداف القومية في مواقف السياسة الخارجية، والكيفية التي يختار على أساسها من بين البدائل السلوكية الفريدة، والمنافسة التي تخلقها أو التي تنميها تلك المواقف، يحكمها ويقررها تـصورات واضـعي الـسياسة الخارجية، لأن أهمية البيئة الداخلية والخارجية تكون في الكيفية التي يـتم بهـا تصورها من قبل الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة الخارجية، وهذا التصور قد يكون دقيقاً وقريباً من الواقع أو مختلفاً عنه كليةً، وكلما كانت المواقف معقدة فإن احتمال اختلاف التفسيرات وتعدد التصورات بين أطراف هـذه المواقـف

يكون ممكناً أكثر منه عندما تكون المواقف عادية. ويرى هولستي أنه مهما كان إلمام واضع السياسة الخارجية بالموقف الذي يتعامـل معهـا، وهـذا لا يعنـي بالضرورة أن يكون لصانع القرار معرفة كافيـة بكافـة العناصـر المرتبطـة بالمواقف السياسية، وتبقى هناك فجوة تتسع وتضيق حسب الظروف بين الموقف والموقف الذي يتصوره متخذ القرارات (حسين، 2003)، وهذا يساعد الباحـث في تحليل آلية صياغة الأهداف القومية الروسية في مجال الـسياسة الخارجيـة والتحولات التي طرأت على أهداف السياسة الخارجية الروسـية خـلال فتـرة الدراسة 1990-2008م.

2. **الاتجاهـات**: برأي هولستي: هي عبارة عن منطلقات تقييمية عاملة لتلك الحقائق أو الظروف أو المواقف التي يتعامل معها واضع القرارات أو يراها من منظوره الخاص. وإن واضعي السياسة الخارجية يكونون دائماً تحت التأثير المباشـر أو غير المباشر لبعض الاتجاهات المسبقة التي يحتفظون بها عن الأطراف الأخرى في تلك المواقف، والتي تأتي من مشاعر العداء أو الود أو الثقة أو الشك، ويكون غالباً لهذه الاتجاهات أثرها الواضح في تحديد الكيفية التي يستجيب بها واضعو السياسات لتصرفات الدول الأخرى (ابوعيشة، 1999، ص 129)
3. **القيم والمعتقدات**: لأن القيم هي نتيجة عملية التنشئة السياسية، وتتأثر بظـروف البيئة الاجتماعية، والخبرات والتجارب التي يمر بها الأفراد ويحصلون عليهـا، وما ينطبق على الفرد العادي ينطبق على واضع السياسة الخارجية، ومثلاً: فإن المجتمعات الغربية فيها بعض القيم الأساسية المسيطرة التي مـن الـصعب أن يتجاهلها أي جهاز اتخاذ قرارات خارجية، كالحريـة الفرديـة، وحـق تقريـر المصير، وأما المعتقدات فهي أفكار وفرضيات يحتفظ بها واضع الـسياسات او متخذ القرارات، مثل الاعتقاد بتفوق جنس بشري على جـنس آخـر، أو نظـام سياسي على نظام آخر، إلخ، فمثلاً اعتقاد الغرب بأن الأيديولوجيات الـشيوعية هي التي تؤدي إلى عدم التعايش العالمي، أو اعتقاد الصين أنها مستهدفة بالتآمر الغربي. (أبو عامر، 2004)، وهذا يفسر للباحث تبني روسيا الإتحادية الكثيـر من المواقف الروسية تجاه الأحداث الدولية والإقليمية.

4. **المذاهب والأيديولوجيات**: المذاهب – برأي هولستي- هي مجموعة من المعتقدات الواضحة والمحدودة التي تحاول أن تفسر الواقع، وأن توفر إحساساً بالهدف لأي تصرف سياسي. ومن الممكن أن يتبع نطاق المذهب وتتعدد عناصره وأبعاده ويشكل ايديولوجية، يتجاوز تأثيرها تقرير الأهداف أو السلوك إلى التأثير العميق في رؤية واضعي القرارات الخارجية وتلوينها بصبغة محددة (حسين، 2003)، وهذا يساعد الباحث في فهم أبعاد تأثير الأيديولوجية الاشتراكية على السياسة الخارجية الروسية.
5. **السمات الشخصية والمتغيرات السيكولوجية**: يرى هولستي أنه في بعض الأحيان يكون المركز السياسي الشخصي لمتخذ القرارات أو مكانته وهيبته عنصراً هاماً من عناصر رؤيته وتعريفه للموقف الخارجي، ولهذا فإن بعض القرارات الخارجية تكون وجهتها الرئيسية معالجة مشكلة سياسة داخلية (كتدهور النفوذ السياسي، أو التناقص في شعبية رئيس الدولة) أكثر منها التصرف حيال الموقف الخارجي، ويعتقد هولستي أنه لا يكفي في تحليل رؤية متخذي القرارات الخارجية التركيز على الصور والانطباعات والقيم والمذاهب والمعتقدات والدوافع الخاصة فقط؛ بل لابد من تحليل البعد السيكولوجي لتلك السياسات (أبو عامر، 2004)، وهذا يساعد الباحث في تحليل تأثير شخصية يلتسين والرئيس بوتين على السياسة الخارجية الروسية، فقد أثرت شخصية الرئيس يلتسين في تراجع السياسة الخارجية الروسية وجعلها تنطوي في ظل الحلف شمال الأطلسي بينما كان للرئيس بوتين دور رئيسي في إحداث تحولات في السياسة الخارجية وساهم أثناء فترة رئاسته في حدوث تحولات مهمة في السياسة الخارجية الروسية، من خلال التحول من الموالاة للغرب إلى استقلالية السياسة الخارجية لروسية التي أصبحت تلعب دور مؤثر في النظام الدولي.

ثانياً: **هيكل النظام الدولي**: يعتقد هولستي أن طبيعة النظام السياسي الدولي وخصائصه يشكل عنصراً رئيساً من عناصر تعريف الموقف الخارجي ورؤية الواقع، ففي نظام دولي قائم على فكرة القضية (أي تمحور الدول حول عدد من الأقطاب ومراكز القوة الدولية الرئيسية) فإن واضعي

السياسات الخارجية يكونون أميل إلى الاقتناع بأن أمن دولهـم لا يمكـن أن يتحقق بشكل فعال إلا من خلال الانضواء تحت لواء المحالفات الدولية، لقـد أثرت المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الروسية من خلال اسـتخدام أساليب الضغط الاقتصادي والأمني على مواقف روسـيا تجـاه الأحـداث الدولية، وكذلك تحديد طبيعة الدور الروسي في النظام الدولي الجديد (نظـام أحادي القطبية)، فالنظام الروسي يؤثر على موقع الدولة في النظام الـدولي وقدرتها على لعب دور مؤثر من خلال ما تمتلكه من عناصر القوة.

ثالثاً: **أبعاد الدور القومي في السياسة الدولية:** يعتقد هولستي بأن موقف صـانعي السياسة الخارجية من النظام الدولي يكون- فـي أحيـان كثيـرة- مرتبطـاً بإدراكهم للأدوار التي تقع بها دولهم في السياسة الدولية، فهم إما أن يكونـوا دولاً محايدة، أو دولاً عظمى لا نفوذ قوياً لها، أو شركاء في بعض المحالفات الدولية، أو يعتنقون نفس المعتقدات الإيديولوجية، وهذا يساعد الباحـث فـي إدراك وفهم ابعاد كثيرة من المواقف الروسية تجاه القضايا الدولية والإقليمية، فروسيا هي وريثة للإتحاد السوفيتي سابقاً، وهذا حدد طبيعة الدور الروسـي في النظام الدولي الجديد.

رابعاً: **عامل الاحتياجات القومية:** يقول هولستي إنه في بعـض الاحيـان تتحـدد الأهداف الخارجية نتيجة التزام واضعي السياسات الخارجية بالعمل على تلبية احتياجات قومية معينة، وهذه الاحتياجات القومية قد تظهر بسبب اعتبـارات جغرافية أو سكانية أو اقتصادية، والتي تتعلـق بظـروف دولهـم الخاصـة والاستجابة لهذه الاحتياجات، فهي تأتي من خلال دخول تلـك الـدول فـي علاقات معينة مع بعض الدول الاخرى. مثل قوة الدولة ونفوذهـا وحجمهـا وسكانها ومواردها الطبيعية فكل ذلك يـؤثر علـى تطورهـا الاجتمـاعي والاقتصادي، وعلى تحديد احتياجاتها من الدول الأجنبيـة. (أبـو عـامر، 2004)

خامساً: الرأي العام: يرى هولستي أن الرأي العام يختلف تأثيره من نظام سياسـي لآخر، ولهذا فإنه يعتقد بأن تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية موجود

وذو فعالية عند المجتمعات التي يتاح فيها للـرأي العـام الحـصول علـى معلومات عن الخارج. ويوجد عندها المؤسسات السياسية التي فيها مـشاركة شعبية واسعة. ويستبعد هولستي الفرضيات التي تقول بأن السياسة الخارجية تأتي نتيجة لردود فعل ضغوطات داخلية. (أبو عامر، 2004)

2-2 الدراسات السابقة

بالرجوع إلى ما كتب عن موضوع السياسة الخارجية الروسية نجـد أن مـن أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ما يلي:

دراسة (الجبور، 2008)، بعنوان: " الدور الروسي في النظام العالمي الجديد 2000-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الروسي في النظام الدولي الجديد في عهد الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين، وقد سلطت الدراسة الضوء على ملامح الدور الروسي في العلاقات الدولية في هذه المرحلة من العام 2000-2006م، التـي شـهدت فيهـا الـسياسة الخارجية الروسية تحولات مهمة في مجال إعادة الهيبة والمكانـة والموقـع الـذي يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد والتـي عبرت عنها مواقف الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين تجاه الأحداث السياسية على المستوى الأقليمي والدولي.

وقد أبرز ضعف الموارد الاقتصادية التركيبة السكانية ومـن أهمهـا مـشكلة الأقليات، وتدهور الاقتصاد وضعف أجهزة النظام، والمتغيرات الخارجية المرتبطـة بالهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية، الوضع السياسي، الذي أثر على الـسياسة الخارجية الروسية، ثم تناولت الدراسة نقاط القوة والضعف في السياسة الخارجيـة الروسية، والدور الذي قام به الرئيس الروسي السابق فلاديميـر بـوتين لأن تأخـذ روسيا مكانتها في الخريطة السياسية الدولية.

دراسة (الدبابنة، 2002) بعنوان: "السياسة الخارجية الروسية إتجـاه الـوطن العربي بعد إنتهاء الحرب الباردة (1991-2001)، رسالة ماجستير غير منـشورة، الجامعة الأردنية، هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح ماهية السياسة الخارجيـة

الروسية وأهميتها وإجراء المقارنة اللازمة للسياسة الخارجية الروسية ومتغيراتها وتداعياتها تجاه الوطن العربي بعد إنتهاء الحرب الباردة بين عامي (1991-2001) وفي ظل رئاستي (بوريس يلتسين) و(فلاديمير بوتين) وذلك بإعتماد بعض الفرضيات ومن أبرزها: تراجع الأهمية النسبية للوطن العربي في سلم أولويات السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس الروسي السابق (يلتسين) وتوجه إهتمامات هذه السياسة نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية لجذب المزيد من المساعدات الإقتصادية.

دراسة (العتوم، 1998), سياسة الإتحاد السوفيتي تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط. رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية، تهدف هذه الدراسة الى تحليل أهمية الدور الذي مارسه الإتحاد السوفيتي كدولة عظمى عايشت المراحل المختلفة التي مر بها الصراع العربي- الإسرائيلي وساهمت مساهمة فعالة في إدارة هذا الصراع وتطوراته. وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في حقيقة الموقف السوفييتي من الصراع العربي الإسرائيلي وتطوراته وبشكل خاص بين عامي (1980-1990) وذلك من خلال تحليل الموقف السوفيتي من التسويات السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ومن هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل ممهداً لذلك بفعل يحلل الموقف السوفيتي من الحروب العربية الإسرائيلية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإتحاد السوفيتي يولي هذا الصراع إهتماماً كبيراً ينبع من الأهمية القصوى التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في السياسة والإستراتيجية السوفيتية منذ القِدم، والتي تمليها جملة من الأسباب، أهمها الموقع الجغرافي القريب لحدود الإتحاد السوفييتي الجنوبية، والموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة، والموقع الإستراتيجي الهام الذي تتمتع به هذه المنطقة إضافة إلى المياه الدافئة على البحر المتوسط والتي يحلم السوفييت في الوصول إليها منذ وقت طويل.

دراسة (النجار، 2003)، بعنوان: " أضواء على أطماع روسيا القيصرية والإتحاد السوفيتي في الخليج العربي والجزيرة العربية"، رسالة ماجستير منشورة، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل موقع روسيا في الخليج العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين والتي كانت تتطلع لمنطقة الخليج العربي

والجزيرة العربية بحماس منقطع النظير ولم تخلو حقبة زمنية أم طويلة إلا ووجـدنا أن الروس يخططون لتحقيق حلمهم السياسي للوصول إلى ميـاه الخلـيج العربـي والجزيرة العربية، ولكن تلك الدبلوماسية أحادية الجانب لم تستطع مجابهـة القـوة العالمية التي سبقتها، وقطعت شوطاً بعيداً في تفوقها عليها بجميع الوسائل العمليـة والنظرية فظلت السياسة الروسية تتراوح مكانها مختلفة عن نظيراتها العالمية، ولـم تحقق أي نجاح يذكر في أي بقعة من المنطقة وقد بذلت جهود مضنية للمشاركة مع حلفاء دخلت معهم في اتفاقيات متعددة للحصول على بعض المكاسب المتاحة، وقـد فشلت السياسة الروسية في تلك البقعة العربية الغنية بمكنوناتها الطامعة بها والقريبة منها لاستئثار بموطئ قدم لها وظلت عصية عليها غير آبهة بمخططاتهـا، إن هـذه الدراسة تكشف بحق عن فشل السياسة الروسية والسوفيتية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية إبان حقب مختلفة.

دراسة (الخثلان، 2003) بعنوان: "روسيا بدأت الخروج من موقعها وسيكون لها صوت مسموع في قضايا العالم "، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهر، بعد عـشر سنوات من تفكك الاتحاد السوفيتي القديم وقيام دولة روسيا الاتحادية هل يمكن القول بأن هناك امكانية لأن يستعيد الدور الروسي مكانته من جديد سواء علـي الـصعيد الدولي أو الإقليمي بحيث لا تنفرد قوة دولية واحدة وهي الممثلة في الولايات المتحدة بالسيطرة علي مقدرات النظام الدولي الجديد.

عندما نتحدث عن روسيا الاتحادية عام 2001 أي بعد عشر سـنوات مـن تفكك الاتحاد السوفيتي لابد أن نرسم خطاً بين وضع روسيا الجيوبولتيكي وموقعهـا في العلاقات الدولية قبل عام 1990 ومطلع 2001 وهذه الفجوة الزمنية أي خـلال عشر سنوات فإن البعض يصف ما حدث للاتحاد السوفيتي بأنه زلـزال أو انهيـار وهناك من وصفه بأنه مرحلة انتقالية.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو:

محاولتها تحليل عناصر القوة والضعف التي أثرت وتـؤثر علـى الـسياسة الخارجية الروسية والتي ساهمت في حدوث تحولات مهمة فـي مواقـف روسـيا الإتحادية تجاه القضايا الدولية والإقليمية، إذ مرت الـسياسة الخارجيـة الروسـية

بمرحلتين كان لهما تأثيرهما الواضح على السياسة الخارجية الروسية فتـرة حكـم الرئيس بوريس يلتسن وفترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين، في حين ركزت معظـم الدراسات السابقة على تحليل وفهم أبعاد ومرتكزات السياسة الخارجية الروسية تجاه قضايا محددة إلا أن هذه الدراسة قد جاءت لتحليل وتحديد التحولات فـي الـسياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد، وبعد أن استطاع الـرئيس بـوتين التخفيف من تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية الروسية تؤهلها لأن تكون فاعلاً مؤثراً في العلاقات الدولية في المرحلة الحالية، وخصوصاً في هذه المرحلـة التي إستطاعت من خلالها روسيا أن تثبت أنها أحد أهم الفاعلين المؤثرين في صنع القرار الدولي، كذلك تتميز هذه الدراسة في محاولتها تحليل السيناريوهات المستقبلية لروسيا الاتحادية في المرحلة المقبلة.

الفصل الثالث

التحولات في السياسة الخارجية الروسية

تعد روسيا واحدة من أكبر بلدان العالم في المجال العسكري والطاقة، فروسيا دولة ذات التاريخ الطويل والتقاليد الحضارية العريقة، وبالرغم من تعقد الوضع الدولي، وتفاقم المشكلات الداخلية، فإنها لا تزال تلعب دوراً مهماً في التفاعلات الدولية، بالنظر إلى قدرتها الإقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وموقعها الفريد في قارتي (أوروبا وآسيا). وهذا كله تؤهلها لان تكون عاملاً مؤثراً في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية.

تتفق مصالح روسيا ومصالح دول كبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، الصين، المانيا، بريطانيا) فيما يتعلق بمشكلات الأمن الدولي العديدة، بما في ذلك الحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل، والوقاية من الصراعات الأقليمية وتسويتها، ومحاربة الإرهاب الدولي وتهريب المخدرات، وحل المشكلات البيئية العالمية.

وفي أوائل العام(1990م) اقترح غورباتشوف خططاً لإعادة تنظيم الفرع التنفيذي، وكرر اقتراحه هذا في أواخر العام نفسه، وبموجب خطة كانون الأول لعام (1990م) التي أقرها مجلس نواب الشعب، يتولى الرئيس السلطة التنفيذية في الاتحاد السوفيتي، ويرأس ثلاث هيئات هي: مجلس الأمن (مسؤول عن سياسة الأمن القومي والقضايا المتعلقة بها) ومجلس الاتحاد الفيدرالي (المكون من رؤساء الدول في جميع جمهوريات الاتحاد ومهمته تنسيق العلاقات بين حكومة الاتحاد والجمهوريات) ومجلس الوزراء والمجلس هو خاف صغير لمجلس الوزراء القديم يديره رئيس للوزراء، ويكون مسؤولاً أمام الرئيس، إضافة إلى ذلك استحدث غورباتشوف منصب نائب الرئيس وهو منصب يتولى مسؤوليات وسلطات مباشرة قليلة، وهو موجود أصلاً لضمان خلافة سهلة في حالة وفاة الرئيس أو عجزه.

وسعى غورباتشوف للحصول على سلطات خاصة مؤقتة إضافة إلى سلطاته الدستورية الواسعة، وحصل عليها من مجلس السوفيت الأعلى في أيلول لعام (1990م) لاتخاذ ما يراه مناسباً من الإجراءات للتغلب على أزمة البلاد الاقتصادية والحفاظ على النظام العام. (السيد، 1992)

وأسفر هذا الإجراء عن تعطيل أي تقدم في السياسة الاقتصادية بين حكومة الجمهورية الروسية برئاسة بوريس يلتسن، ودوائر الدولة الاقتصادية، وبين المستشارين المحيطين بغورباتشوف ذوي العقلية الإصلاحية، وحين فشلت هذه المجموعة في الوصول إلى اتفاق حول السياسة الاقتصادية، تخلى مجلس السوفيت عملياً عن سلطاته في رسم السياسة الاقتصادية والواقع أنه لا السلطة التشريعية ولا البنية التنفيذية التي استحدثها غورباتشوف كانت قادرة على وقف الانهيار المتسارع في الاقتصاد. (Trenin, 2004)

وأظهر ضعف الأجهزة التشريعية والتنفيذية الجديدة، في مواجهة مشكلات البلاد الطاغية، أنه في الصراع ما بين نظام قديم أخذ في السقوط - إلا أنه ما زال قادراً على التكيف-، وبين القوى التي أطلقها الانفتاح والتحول إلى الديمقراطية، فإن سلطة المؤسسات الرسمية التي استحدثت تكون ضعيفة للغاية على مستوى الاتحاد كله، ومن الواضح أن غورباتشوف كان يأمل في إيجاد إطار عمل جديد من المؤسسات البرلمانية وأن يوجه الطاقات الشعبية نحو دعم سياساته من جهة، إلا أن هذه السياسة فشلت فقد ركزت جميع الحركات الشعبية على مطالب لا يمكن تحقيقها أو أن غورباتشوف لم يكن راغباً في منحها من جهة أخرى ، مثل مطالبة عدد من جمهوريات الاتحاد بالانفصال، وواصلت بيروقراطية الدولة مقاومتها للإصلاحات ذات الأهمية، وأظهرت الأزمة السياسية التي تمخضت عنها استحالة تبني المؤسسات القديمة لتلك المطالب الهائلة في إشراك المجتمع الذي أيقظته البيروسترويكا، وكما أشار العديد من المراقبين، كان الموقف يذكر بالفترة القصيرة الفاصلة بين ثورة شباط لعام (1917م) حين انهارت سلالة القياصرة تحت ضغط الحرب العالمية الأولى وانتشار الاستياء الجماهيري، إذ جرى نقل السلطة إلى نظام ديمقراطي ضعيف وثورة أكتوبر في العام (1917م)، حين استغل الثوار الماركسيون من الحزب البلشفي فرصة تنامي الفوضى وخيبة أمل الشعب واستولوا على السلطة باسم الطبقة العاملة. (أبو غزالة، 1997، ص 57)

وقد اتبعت عملية التحول السوفيتي في بعض جوانبها المهمة هذا النمط أي أن برنامج غورباتشوف في التحول إلى الديمقراطية قد قصد منه انفتاح النظام السياسي

نحو مشاركة ومنافسة أوسع، وأن يكون موجهاً ومسيطراً عليه، ويكون مع ذلك انفتاحاً حقيقياً، وقد أدت حملة "الغلاسنوست" والجهود التي بذلت لفتح الانتخابات السوفيتية للمسابقات التنافسية إلى توسيع الحقوق السياسية، لأنها حركت الحوار الجماهيري حول العقائد الاشتراكية السوفيتية وعمقته ووسعته، فمن وجهة نظر غورباتشوف كانت تلك الجهود ذات قيمة مساعدة مكنته من تجاوز سلطة البيروقراطية والمقاومة التي سيرتها ضد إصلاحاته، وهو لم يقل قط في العامين (1987م و 1988م) حين عرض تصوره البعيد للتحول الديمقراطي أنه ينوي التخلي عن مبادئ الحزب المهمة ذاتها، أو حتى أن يشجع تشكيل أحزاب معارضة، والواقع أنه في شباط لعام (1989م)، وفي كلمة له أمام مؤتمر للعمال من أصحاب الياقات الزرقاء سخر من مجرد فكرة قيام ديمقراطية متعددة الأحزاب في ظل الاشتراكية ووصفها بأنها "خرقاء" وكانت فكرته أن التعددية على مستوى النقاش والتعبير الشعبي لن تقود بالضرورة إلى تحول ديمقراطي أكمل في السلطة السياسية.

3-1 أهداف السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد:

بدأت روسيا، بعد سقوط الإتحاد السوفييتي في التخلي عن عدد من المواقع التي كان يمثل وجودها فيه تحدياً للغرب، في فترة الحرب الباردة. ولكن لم يمض وقت طويل حتى تخلت روسيا عن سياستها الخارجية القائمة على التطبيع مع الغرب، بعدما تأكد المسؤولون الروس من خلال تجربتهم مع الغرب، من أن السلام الذي تم بعد الحرب الباردة على الساحة الدولية ما هو إلاّ سلام بارد كما وصفه الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين، الذي حكم روسيا الاتحادية في الفترة التي تلت إعلان إنهيار الاتحاد السوفيتي حتى تنحى عن السلطة في عام 2000 وكان أهم ما تميزت به سياسته الخارجية التوجه إلى الغرب وإتخاذ مواقف سياسية موالية للغرب.

إن أهداف السياسة الخارجية الروسية تشكل جزءاً من أهدافها العامة التي تتضمن تأكيد أمن البلاد من خلال صيانة وتقوية سيادتها ووحدتها الإقليمية، وتحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، انطلاقاً من اعتبار روسيا قوة عظمى، وأحد أهم

مراكز التأثير في العالم المعاصر، كما تهدف السياسة الروسية إلى تـشكيل نظـام عالمي مستقر، وتوفيق شروط خارجية تساعد عملية التنمية داخل روسيا، بما يطور من اقتصادها ويحسن من مستوى معيشة سكانها، ومن ثم يأتي العمل علـى إقامـة علاقات جيدة مع دول الجوار، والسعي لإزالـة ومنـع ظهـور عوامـل التـوتر والصراعات، خاصة في المناطق المجاورة لها، والبحث عن مصالح مشتركة مـع مختلف دول العالم أفراد أو جماعات، في إطار عمليـة إنجـاز المهـام المحـددة كأولويات للأمن القومي الروسي، ولذلك، تسعى روسيا لإقامـة علاقـات شـراكة وتحالف من أجل تحسين التعاون الدولي، ودعم كل ما من شـأنه المحافظـة علـى مصالح المواطنين الروس في الخارج، والتعريف بدولة روسيا بما يساعد على فهمها بشكل إيجابي على المستوى الدولي، وفي هذا الإطار تسعى روسيا إلى نشر اللغـة والثقافة الروسية. (البدراوي، 2007)

يمكن تقسيم أهداف السياسة الخارجية الروسية إلى أهداف سياسية إستراتيجية، وأهداف اقتصادية، وأهداف ثقافية، على صعيد الأهداف الـسياسية الإسـتراتيجية، تحاول روسيا حشد الدعم لرؤيتها حول طبيعة النظام الدولي، وتدعيم علاقاتها مـع الدول صاحبة الطرح المشابه في القارة الآسيوية، مثـل الـصين والهنـد وكوريـا الشمالية وإيران وماليزيا، من ناحية ثانية تسعى السياسة الروسية إلى حل الخلافات الحدودية وهو ما نجحت فيه بالنسبة لنزاعها الحدودي مع الصين، لكن يبقى خلافها الحدودي مع اليابان دون حل حتى الآن، نظراً لتمسك كل طرف بمواقفه وحـساسية المسألة بالنسبة للطرفين. (Putin, 2006).

بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين في شهر تموز عام 2000 الى السلطة تم وضع وثيقة للتصور الإستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية: (البدراوي، 2007)

أولاً: الأهداف العسكرية:

تنحصر المصالح القومية لروسيا في حماية أمنها، وسيادتها، ووحدة أراضيها وحمايتها ضد أي عدوان خارجي عليها أو على حلفائها، وتهيئة الظروف لتطـور سلمي وديمقراطي للدولة. وفي مجال الحدود، تتمثل المصالح القومية لروسيا فـي تهيئة الظروف السياسية والقانونية والتنظيمية اللازمة لضمان حماية حدود روسـيا

الاتحادية، والالتزام بإجراءات العمل الخاصة بالنـشاط الاقتـصادي وقواعـده، أو غيره، وفقا لما ينص عليه الدستور الروسي، والالتفاف على توسيع حلـف النـاتو (Nato) باتجاه دول شرق أوروبا، (والتي كانت تدور في فلك الإتحاد الـسوفييتي السابق "حلف وارسو - سابقاً")، وذلك بزيارة الصين والهند واليابـان مـن قبـل الرئيس بوتين، لعقد معاهدات، وبناء تحالفات جديدة، تخفف مـن حجـم الهجمـة الأميركية في أوروبا وآسيا، وتعزيز مجموعة شنغهاي وهو تحالف يضم مجموعـة من الدول الأسيوية بضم دول جديدة إليها كالهند وإيران. (البدراوي، 2007)

ثانياً: الأهداف الاقتصادية:

أما على صعيد أهداف السياسة الخارجية الروسية الاقتصادية فهي تكمن في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي في الدولة من خلال تدعيم برامج الإصـلاح الاقتصادي وفتح أسواق جديدة للمنتجات الروسية وضمان حرية انـسياب البـضائع الروسية إلى الأسواق العالمية، وتدعيم مكانة روسيا في المحافل الاقتصادية الدوليـة وإبراز الدور الرئيسي في الاقتصاد الدولي. والعمل على المحافظة على معدلات بيع الأسلحة للأسواق العالمية نظراً لأهمية تجارة الأسلحة في الاقتصاد الروسي، والعمل على تقوية الروابط مع الصين والهند واليابان، وتجمع الآسيان (Asian)، والعالمين العربي والاسلامي، وذلك تأكيداً لمصالح روسيا في قارتي أوروبا وآسيا.

ثالثاً: الأهداف القومية

تعد الأهداف القومية الروسية مزيجاً من الأهداف المتوازنة للفرد والمجتمـع والدولة في المجالات الاقتصادية، والسياسة الداخلية، والسياسة الخارجيـة. وهـى أهداف طويلة الأجل وتحدد الأهداف الأساسية والمهمـات الإسـتراتيجية والحاليـة للسياسة الداخلية والخارجية للدولة. وتتضمن المصالح القومية بواسـطة مؤسـسات سلطة الدولة التي تعمل، بالتعاون مع التنظيمات العامة العاملة وفقا لدستور روسـيا الاتحادية وتشريعه (Grigoreva, 2003)، وإعطاء الأولوية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، هي الولايات المتحـدة، أما على الصعيد الدولي فإن أهداف السياسة الخارجية الروسية تتمثل بحماية مصالح روسيا القومية في ضمان السيادة وفي دعم مركز روسيا كقوة عظمى كأحد مراكـز

الثقل في العالم متعدد الأقطاب، وتطوير علاقات نفعية متكافئة ومتبادلـة مـع كـل البلدان والتجمعات التكاملية، وفي المقام الأول البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ومع شركاء روسيا التقليديين، مع الالتزام، في كـل الأحـوال، بـاحترام الحقوق والحريات الإنسانية وعدم السماح بازدواجية المعايير فـي هـذا المجـال. (Putin, 2006)، كما أن أن العناصر الرئيسية للمصالح القومية لروسيا تقوم على حماية الفرد والمجتمع والدولة من الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الدولي، وحالات الطوارئ الناجمة عن مسببات طبيعية أو تقنية وآثارها، إضافة إلى الأخطار الناجمة عن العداوات، أو كعواقب لها في وقت الحرب. (مظلوم، 2001، ص 234)

رابعاً: الأهداف الثقافية:

وعلى صعيد الأهداف الثقافية للسياسة الخارجية الروسية فهي تغيير الصورة السلبية عن الحضارة والثقافة الروسية، فروسيا تمتلك حضارة وثقافة مـستقلة، وأن صورة روسيا التي اهتزت في نهاية القرن الماضي لا بد أن يـتم تغييرهـا علـى المستوى الدولي. والحفاظ على الثقافة الروسية من الغزو الثقافي الخارجي في ظـل الانفتاح الثقافي والعولمة، وفتح ملحقيات ثقافية في مختلف دول العالم بهدف العمـل على إحداث تغيير في اتجاهات مختلف شعوب العالم نحو الثقافة الروسية.

إن هذه الأهداف (الأمنية والإقليمية والدولية) يناقض بعضها بعضاً إلى حـد بعيد، ذلك أن روسيا اليوم غير قادرة على أن تضمن أمنها بشكل مستقل في الوقـت الذي تسهم فيه في الاستقرار العالمي وفي هذا الإطار، فإن روسـيا بحاجـة إلـى علاقات شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى المـساعدات الاقتـصادية والعسكرية من الغرب، وإن محاولات الولايات المتحدة القضاء على حركة طالبـان بسرعة بالغة في أفغانستان قد فشلت على الرغم من انقضاء ثماني سـنوات علـى حربها في أفغانستان- وهو الأمر الذي حاولت روسيا عبثاً ولفترة طويلة أن تحققه – مما أعطى النخبة السياسة في روسيا الاتحادية مثالاً جلياً على أن الأهـداف يمكـن تحقيقها بشكل فعال إذا تعاونت مع الولايات المتحدة، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول أولت الولايات المتحدة أمنها القومي وحماية مصالحها وأراضـيها الأولويـة القصوى، ويبدو أن روسيا حصلت على صفة أقوى الحلفاء. (البدراوي، 2007)

3-2 أولويات تنفيذ السياسة الخارجية الروسية:

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية لروسيا الإتحادية، نجد أن أجندة العمل يـأتي على رأسها ما يلي: (سليم، 2007)

1- إتباع سياسة خارجية نشطة متوازنة تحقق لروسيا مكانتها ومصالحها علـى المستوى الأقليمي والدولي.

2- دعم الآليات الرئيسية المتعلقة بالحوار متعدد الأطراف في العمليات الدوليـة السياسية والإقتصادية، وخصوصاً التي تتم تحت رعاية مجلس الأمن.

3- تهيئة الظروف المناسبة من أجل تنمية الدولـة مـن الناحيـة الإقتـصادية والإجتماعية، وحفظ الإستقرار العالمي والأقليمي.

4- حماية الحقوق المشروعة ومصالح المواطنين الروس في الخـارج، وذلـك بإتخاذ إجراءات سياسية وإقتصادية وغيرها.

5- تنمية العلاقات مع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المـستقلة: (روسـيا البيضاء، كازاخستان، لتوانيـا، لاتفيـا، اسـتوانيا، جورجيـا، أوكرانيـا، أوزباكستان) وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ودعم عمليات الوحدة فـي إطـار كومنولث الدول المستقلة لصالح روسيا.

6- ضمان إحراز تقدم في مجال ضـبط التـسلح النـووي وحفـظ الإسـتقرار الإستراتيجي في العالم، على أساس تحقيق الدول التزاماتها الدولية كافة فـي هذا النطاق.

7- تنفيذ الالتزامات المتبادلة في مجال خفض أسلحة الدمار الـشامل والأسـلحة التقليدية، وإتخاذ إجراءات بناء الثقة والإستقرار، وضمان السيطرة الدوليـة على استيراد السلع والتكنولوجيا، وكـذلك تـوفير الخـدمات ذات الطبيعـة العسكرية والثنائية (العسكرية والمدنية)، والسعي من أجل أن تكون الإتفاقيات المبرمة بشأن ضبط التسلح ملائمة للظروف الجديدة في العلاقات الدوليـة، وإبرام إتفاقات جديدة بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن عند الحاجة.

حاولت النخب السياسية (رئيس الدولة، رئـيس مجلـس الـدوما، رؤوسـاء الأحزاب) أن تحقق أهدافاً إستراتيجية، لضمان الأمـن القـومي الروسـي ووحـدة

الأراضي الروسية، ومن ناحية ثانية أرادت أن تسترد نفوذ الإتحاد السوفيتي السابق بوصفه إحدى القوتين العظميين في العالم. وتؤمن المؤسسة الروسية إيماناً قوياً بـأن "روسيا لا يمكنها إلا أن تكون قوة عظمى لأنها ببساطة تحتل مكانة فريدة في البنيـة الجيوسياسية العالمية" (الشيخ، 2006). وفي الوقت نفسه، تـسعى روسـيا إلـى أن تجعل سياستها الخارجية معقولة إقتصادياً، إذ ينظر إلى الغـرب إضـافة إلـى دول معدودة في منطقتي الخليج العربي وجنوب شرق آسيا، بوصفها مـصدراً خارجيـاً للتحديث الإقتصادي في البلاد.

إن التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها يمثل هو بعينه العقبة أمام سير روسيا في سياسة خارجية مستقلة. وبتعبير آخر، فإن موسكو تحاول أن تسترد سلطتها الدولية المفقودة. إن إتباع سياسة مستقلة ومعارضة للولايات المتحـدة مـن شأنها، بطبيعة الحال، أن تدمر إمكانية قيام شراكة إستراتيجية بين روسـيا والـدول الكبرى وقدرتها على حماية مصالحها القومية ووحدة أراضيها. وقد أشار الـرئيس بوتين، مع نهاية التسعينيات، إلى أن روسيا قد بدأت تفقد المظاهر الرئيسية للدولـة الموحدة. وينظر في موسكو إلى إحتمالية أن تفقد روسـيا وحـدة أراضـيها يومـاً بوصفها تهديداً مهماً ومشكلة خطيرة. (زغلول، 2008)

ويبدو أن هناك تقليل من تأثير العامل الأمني ودوره في الـسياسة الخارجيـة والداخلية الروسية. غير أن هذا العامل هو ما يحدد اتجاهـات الـسياسة الخارجيـة الروسية، بما في ذلك على سبيل المثال، النزعة الحربية، واللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في التعامل مع قضية الشيشان، وقد شنت روسيا، وبـصورة حـصرية، حملات عسكرية في أفغانستان (1979-1987)، وفي طاجاكستان (1992-1993)، وفي داغستان في العام 1999م، إضافة إلـى الحملتـين الأولـى (1994-1996) والثانية (1999 حتى 2009). (Putin, 2006)

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 كانت روسيا مـن أوائـل الدول التي إنضمت إلى التحالف المناهض للإرهاب الذي تشكل لمحاربة الراديكاليين والمقاتلين المسلحين من العالم الإسلامي، وشاركت موسكو في العمليات التي جرت في أفغانستان، وإذا ما أضفنا السياسات الروسية إزاء صربيا والبوسنة فـي نهايـة

تسعينيات القرن العشرين، فإنه يمكن إتهام روسيا بأنها تنتهج سياسة عداء متواصلة ضد المسلمين. وفي حين أن مثل هذا الاتهام غير صحيح في أساسه، فهو يدل على عدم وجود إستراتيجية مستقلة في السياسة الخارجية الروسية، إضافةً إلى إستهانة بقية العالم بأهمية وحدة الأراضي الروسية بالنسبة إلى موسكو. (سليم، 2007)

منذ تولي الرئيس بوتين مقاليد الحكم في الكرملين في العام 2000م بدأ يولي مزيداً من الإهتمام بالجوانب الإقتصادية للسياسة الخارجية. وفي العام 2003م أسند إلى حكومته مهمة مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام العشرة المقبلة، وجعل الروبل الروسي عملة قابلة للتحويل، وبدأ يتحدث عن "الاندماج الروسي الحقيقي في الاقتصاد العالمي"، ويعود النمو الإقتصادي الذي حققته روسيا في الأعوام القليلة الماضية في معظمه إلى الأوضاع العالمية المواتية، إقتصادياً وتجارياً، إضافة إلى التحسن غير المسبوق في أوضاع التجارة الخارجية الروسية وأسعار النفط أولاً وقبل كل شيء، غير أن هذه الأحوال لا يمكن أن تتواصل إلى ما لا نهاية، فالاقتصاد الروسي – كما اعترف الرئيس بوتين نفسه – "يرتكز إلى حد بعيد على المواد الخام". (دياب، 2007)

روسيا فعلياً تحتاج السياسة الخارجية للدولة إلى وفود اقتصاد قوي قادر على تدعيم مكانتها ونفوذها دولياً وتحتاج إلى استثمارات أجنبية، وهذا يقتضي بناء شراكة مع الغرب عامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، أن فكرة قيام شراكة سياسية أو تعاون في قطاع الطاقة قد تعطلت ولم تعد أمراً وارداً في المستقبل المنظور، والأمر نفسه ينطبق على علاقات روسيا بالإتحاد الأوروبي، ويعتقد الكرملين أن ربط روسيا بمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من شانه أن يجبر روسيا على التخلي عن إستقلاليتها الإستراتيجية ويخضعها، في المحصلة، للمصلحة الأمريكية، وقد يحول دون أن تكون روسيا طرفاً مهماً ومؤثراً في الساحة العالمية. (الشيخ، 2006)

3-3 المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الروسية بعد عام 1990

شهدت السياسة الخارجية الروسية توجهين أساسـيين بعـد إنهيـار الإتحـاد السوفيتي, التوجه الأول: "ألأوروبي شمال الأطلسي"، وقد ركز هذا التوجـه علـى إدراك روسيا أهمية الدول الغربية والاتحاد الأوروبي في علاقتهـا مـع روسـيا، واستمر هذا التوجه منذ نهاية عام 1991 وحتى نهاية عام1995، والتوجـه الثـاني يركز على تحقيق المصالح الروسية تجاه مختلف دول العالم وخصوصاً الهند وإيران ودول الخليج العربي والصين وغيرها من دول العالم واستمر مـن 1995 وحتـى الآن.

فالتوجه الأول للسياسة الخارجية الروسية ساد في الفترة التي امتدت من عـام 1991 وحتى نهاية عام 1995، وقد انطلقت السياسة الخارجية الروسية من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، والتعاون مع دول حلف شـمال الأطلـسي، باعتبار أن هذا التوجه هو الطريق لتمكين روسيا من النهوض إقتصادياً، أن مثل هذا التوجه من شأنه إضعاف إحتمالات عودة الشيوعية إلى روسيا. من ناحيـة ثانيـة، انطلق هذا التوجه من الإعتراف بأن روسيا قد أصبحت قوة دولية "عادية"، أي أنهـا إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي، وليست أحد ركني هذا النظام، ويقوم علـى عدم لجوء روسيا إلى إستعمال القوة أو التهديد بإستعمال القوة في العلاقات الدولية، حتى ولو كان الأمر متعلقاً بحماية الأقليات الروسية في الدول الجديدة التي إنفصلت عن الإتحاد السوفيتي. (Gat, 2007).

في إطار هذا التوجه، الذي قاده الرئيس بوريس يلتـسين ووزيـر خارجيتـه أندريه كوزيريف، ركزت روسيا على الإتجاه غرباً، وإتباع سياسة الحد الأدنى مـن التفاعل مع باقي دول كومنولث الدول المستقلة بما يحفظ مصالح روسـيا الحيويـة، وركزت روسيا على التحالف مع الولايات المتحدة من منطلـق القبـول بـالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية، وإعطاء التنازلات من طرف واحد. وقد كان أول تطبيق لهذا التوجه هو زيارة يلتسين الولايات المتحدة في شباط عـام 1992، ففـي تلـك الزيارة أشار يلتسين إلى أن روسيا تسعى لبناء سياسة خارجية غيـر أيديولوجيـة، وأنها ستبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا، وأكد يلتسين أن

روسيا لن تصوب صواريخها النووية صوب المدن والقواعد العـسكرية الأمريكيـة "فأمريكا لم تعد عدوا محتملاً لروسيا، بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية"، وقد جسد يلتسين هذا كله في وثيقة التعاون الأمريكي – الروسي التي وقعت في كامـب ديفيد في شباط عام 1992 بين الرئيس الأمريكـي الـسابق جـورج بـوش الأب، والرئيس الروسي السابق يلتسين. (سليم، 2007)

بدأ يلتسين في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية إعتباراً من عام 1994، وبدأت تتبلور ملامح توجه "أوراسى جديد". ويقوم هذا التوجه على أساس أن روسيا هي دولة أوروبية – أسيوية (أوراسية) تشمل (دول الاتحاد الأروبي وآسيا الوسطى وإيران)، وبالتالي، فإن عليها أن توجه اهتماماتها الخارجية نحو هذه المنطقة. كمـا أنه من هذه المنطقة تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي. من ناحية أخرى، فإن الغرب لن ينقذ روسيا من أزمتها، لأنه حريص على بقاء روسيا دولـة ضعيفة لأطول فترة ممكنة، والدليل على ذلك أن الغرب لم يقبل إدماج روسيا فـي مؤسساته، وحرص على إهانة روسيا دولياً بإظهارها في موقـف الدولـة التابعـة. والواقع أن هذا الشعور بالإهانة قد عبر عنه يلتسين ذاته حين قال مخاطباً الغـرب، "إن روسيا لا توضع في غرفة الانتظار"، وأخيراً، فإن روسيا ينبغي أن تعمل علـى التكامل مع دول "الخارج القريب"، والدول المجاورة، مثل إيران وتركيا والـصين، والهند، واليابان. (الشيخ، 2006)

وقد بدأ هذا التحول تدريجياً في عهد أندريـه كوزيريـف وزيـر الخارجيـة الروسي في ذلك الوقت، إذ بدأ يتحدث عن أهمية التكامـل مـع دول الكومنولـث، وحماية الأقليات الروسية فيها إعتباراً من الانتخابات الرئاسية عـام 1993، كـذلك زادت روسيا من مبيعات السلاح إلى إيران بما في ذلك الغواصات، وزار يلتـسين الهند عام 1993، حيث وقع مجموعة إتفاقيات أعادت بناء العلاقات بين الـدولتين، وتضمنت تصدير كميات ضخمة من السلاح إلى الهند. وبدأت روسـيا فـي إنتقـاد سياسة القصف الجوي الأمريكي للعراق في تشرين الثاني 1998م، وفي الحديث عن دور روسي بإعتبارها ضامن الأمن والإستقرار في دول الجوار القريـب، وبـدأت روسيا تتدخل في نزاعات تلك الدول كالنزاع الجـورجي فـي أبخازيـا، والنـزاع

الأرميني – الأذري ، والحرب الأهلية في طاجيستان، كما اختلفت روسيا مع دول شمال الأطلسي حول المشكلة اليوغوسلافية منذ بداية عقد التسعينيات وحتى الإعلان عن استقلال كوسوفو عام 2008. (سليم، 2007)

فقد بدأت روسيا في تأكيد نفوذها في دول الحزام الجنوبي في آسيا الوسطى والقوقاز، وذلك عندما قرر الرئيس بوتين في عام 1999م أن تجمد روسيا من طرف واحد، العمل " بمعاهدة الأسلحة التقليدية" والتي وقعت في عام 1990، والتي تضع قيوداً على نشر المعدات الحربية جنوبي روسيا، وأصدر يلتسين مرسوماً يقضى بأن تسعى روسيا إلى التأكد من أن دول الكومنولث تتبع سياسة صديقة لروسيا، ومعاملة القوات الروسية في تلك الدول، كما بدأت تتبع سياسة الضغط على تلك الدول من خلال التأثير في قدرتها على تصدير النفط عبر أراضي روسيا (كازاخستان وأذربيجان). وفي كانون الأول عام 1994، غزت روسيا جمهورية الشيشان، بادئة بذلك عهد إستعمال القوة العسكرية ضد مصادر التهديد للأمن القومي الروسي. وفي الشرق الأوسط، عقدت مع إيران صفقة بناء مفاعل نووي في بوشهر عام 2003، وإنتقدت علنا السياسة الأمريكية تجاه العراق، وتبادلت الزيارات مع المسؤولين العراقيين خلال الفترة من 2001-2003، وبدأت برسم سياسة خارجية بعيدة عن الغرب تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، وهو ما تمثل في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بعد مذبحة الفلسطينيين في الخليل في 4 شباط عام 1994 التي ارتكبها متطرف صهيوني. (تيرتيروف، 2007)

وقد تأكد التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين يفغيني بريماكوف وزيراً لخارجية روسيا في كانون ثاني عام 1996 كمحصلة لفترة من التغير البطيء في السياسة الخارجية نحو التوجه الثاني في السياسة الروسية، ذلك أن بريماكوف هو أحد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، وأحد أشد أنصار التوجه الثاني، فضلاً عن كفاءته الإدارية بالمقارنة بسلفة كوزيرف، كما أنه تولى رئاسة الوزراء في أيلول 1998 وحتى أيار عام 1999. وفي هذا الإطار، بلور ما أصبح يعرف باسم "مبدأ بريماكوف" في السياسة الخارجية الروسية، وتدور ملامح المبدأ حول:(الإمارة، 2005)

1- إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، واقتراح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند "كمثلث إستراتيجي" يوازن القوة الأمريكية. وفي هذا الإطار، أسهمت روسيا في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون (كازاخستان، قرقيزستان، أوزباكستان، طاجكستان، روسيا والصين) عام 2001.
2- معارضة توسع حلف الأطلسي في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، ولكنه وقع مع سكرتير عام الحلف "القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة"، في أيار عام 1997 والذي نص على إنهاء حالة العداء بين روسيا والحلف. ووضع مبادئ وآليات للعلاقات بينهما، ولكنه عارض بقوة الغزو شمال الأطلسي ليوغسلافيا عام 1999.
3- الدفاع عن مكانة ودور الأمم المتحدة بعدما بدا أن دورها يتراجع لحساب حلف الأطلسي.

"مبدأ الرئيس بوتين" في السياسة الخارجية:

اقترح الرئيس بوتين على الولايات المتحدة في 23 أيار عام 2003 التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، وهو الأمر الذي سبق أن اقترحه يلتسين عام1993. (البدراوي، 2007، ص 85)

لكن روسيا ما لبثت أن تحولت عن هذا التوجه نحو التوجه البديل (التوجه نحو تمتين العلاقات مع الهند والصين وإيران) في عهد الرئيس بوتين. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أهمها السياسة الانفرادية التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد 11 أيلول عام 2001، والتي همشت الدور الروسي، وهو ما تمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق في آذار عام 2003، أو التشاور مع روسيا حول مستقبل إقليم كوسوفو. (بريماكوف، 2007)

أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الناتج القومي الروسي وتقليل اعتمادها على المساعدات الغربية، وهو ما تمثل في تحول روسيا لأول مرة لأن تكون في المرتبة الأولى بين دول رابطة الدول المستقلة في ترتيب التنمية البشرية، طبقاً لإحصاءات تقرير التنمية البشرية السنوي عام 2006 الذي يصدر عن الأمم المتحدة، حاولت روسيا الإتحادية المزج بين التوجهين الأورو – أطلنطي والأوراسي الجديد في

التوجهات السياسية الروسية بما يساعد على تحقيق روسيا لمكانتها الدوليـة، وقـد إستمر هذا النهج في السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس الروسي ديمتـري ميدفيدف الذي وصل إلى السلطة في آذار عام 2008 خلفاً للرئيس بوتين، وقد تعهد بأنه سيواصل سياسة الرئيس بوتين الخارجية الرامية لبنـاء نظـام دولـي متعـدد الأقطاب وأنه سيركز في سياسته الخارجية على دول الكومنولث المستقلة، والتحرك على الساحة الدولية من منطلق حفاظ روسيا على مكانتها كـأكبر قـوة أوروبيـة. (الشيخ، 2008)

عندما جاء الرئيس بوتين إلى السلطة في كانون الثاني عام 2000، سعى إلـى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، ففي حزيران عام 2000، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ الرئيس بوتين"، وفي مقدمـة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجيـة، والتي عرفت بـ "الأهداف الداخلية تطغى على أهداف السياسة الخارجية الروسـية". من ناحية أخرى، ركز " مبدأ الرئيس بوتين" على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على إستعادة دور روسيا فـي آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسـي في العلاقات الدولية. وقد أضاف مبدأ الرئيس بـوتين عناصـر جديـدة للـسياسة الخارجية الروسية، ومن أهم هذه العناصر ما يلي: (زغلول، 2008)

1- إنه إذا إستمر توسع حلف شمال الأطلسي جنوب وشرق روسيا، فستسعى روسيا إلى دعم الترابط بين دول الإتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقـة دفاعها الأول.
2- تعارض روسيا نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح واحترام حقوق الإنسان وغيرها.
3- ستعمل روسيا على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

لكن أحداث 11 أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة وما تلاها من تحول في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة نحو الحرب الهجومية أدت إلى سعى الرئيس

بوتين لإستثمار التحول الأمريكي بإحداث تحول مماثل نحـو دعـم الإسـتراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال تقديم روسيا على أنها شريك في محاربة الإرهاب، أملاً في الحصول على دعم أمريكي ضد الحركة الانفصالية الشيشانية، والـتخلص مـن النظام الأفغاني (نظام طالبان)، والحصول على دعم إقتصادي أمريكي. وفـي هـذا الصدد، كتب أيجور ايفانوف، وزير خارجية روسيا في ذلك الوقت، مشيراً إلـى أن أحداث أيلول عام 2001 جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير في إتجاه "الانـدماج في الفضاء الغربي". كما تحدث الرئيس بوتين، مشيراً إلى أن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية. (Mankoff, 2007. p 36)

وقد رفض الرئيس بوتين الطروحات التي كانت سائدة اثناء فترة الرئيس يلتسن حيث أن روسيا لم تتحمس في تلك الفترة لفكرة إنشاء ائتلاف دولي أسـيوي يـضم روسيا (الصين والهند)، على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهي الفكرة التي كان بريماكوف، رئيس وزراء روسيا الـسابق، قـد طرحهـا فـي كـانون الأول عام1998. وعلى سبيل المثال، فإن الهند لم تتحمس لمشروع إنضمامها إلى منظمة شنغهاي للتعاون بناء على إقتراح روسي، لأنها رأت أنه يؤدي إلى تقارب أكثر من اللازم مع روسيا على حساب علاقاتها بالولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن الأزمة الإقتصادية الروسية قد تعمقت، كما أن الدول الصناعية السبع الكبرى دائنة لروسـيا بنحو (148) مليار دولار، مما يضع روسيا دائماً على حافة الإفلاس إذا قررت تلك الدول المطالبة بديونها. (جبنون، 2007)

في إطار هذا التوجه، أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان فـي تـشرين الأول عام2001، بل وسهلت للولايات المتحدة الوصول إلى أفغانستان، كما دعمـت "تحالف الشمال" التحالف الذي يضم القبائل الأفغانية التي كانت تعارض حكم طالبان في أفغانستان لدعم الغزو الأمريكي.

يمكن إبراز أهم ملامح التوجهات في السياسة الخارجية الروسية بعد عـام 2001 فيما يلي:

1- **بناء القوة الذاتية الروسية**: ويقوم على النظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية، بخلاف الافتراض التقليدي القـائم

على التوجه نحو الغرب. وقد عبر الرئيس بوتين عن ذلك في خطابـه أمـام البرلمان الروسي في أيار عام 2005 بقوله إن روسيا دولة تـصون قيمهـا الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية. وأضاف أنه "لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنـا" (البـدراوي، 2007). وكما أن روسيا لن تتسامح مع أي محاولة لتغيير الحكم بالـصورة التي حدثت في جمهوريات سوفيتية أخرى (مثل جورجيا وأوكرانيا)، وفـي خطابه في عام 2007، أكد الرئيس بوتين أن مهمة روسيا هـي أن تتـصدر ترتيب دول العالم في مجال التكنولوجيا المعلوماتيـة بحلـول عـام 2015. ورفضت روسيا التعليقات الأمريكية على التطور الديمقراطي فـي روسـيا، وجاء ذلك بمناسبة إشارة نائب الرئيس الأمريكي الـسابق دك تـشيني إلـى تراجع الديمقراطية في روسيا أثناء زيارته إلى ليتوانيا في أيار عـام 2006. فقد رد الرئيس بوتين بقوله "إن الولايات المتحدة مثل الرفيق الذئب يأكل ولا يسمح لأحد أن يأكل معه، وليس لديه نية للاستماع إلى أحد. كيف يختفي كل الكلام المبالغ فيه عن الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية حـين يتعلـق الأمر بالدفاع عن مصالحه الخاصة". (Primakov, 2006, p 15)

2- **معارضة الهيمنة الأمريكية الأحادية:** انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والإنفرادية، وطالب بإنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب، وبتعزيـز دور القانون الدولي، وفي خطابه أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنيـة فـي شباط عام 2007، إنتقد "الهيمنة الإحتكارية" الأمريكية على السياسة الدوليـة وميل الولايات المتحدة إلى الإستعمال المفرط للقوة العسكرية، وأضاف أنـه في ظل تلك الظروف، فإن أحداً لا يشعر بالأمن، مما يغذي من سباق التسلح، وقدم الرئيس بوتين مبادرات لحظر نشر أسلحة الدمار الشامل فـي الفـضاء الخارجي، وإنشاء مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم، وفي مناسبة الانتـصار السوفيتي في ستالينجراد في 21 آب 1942على النازية أشار الرئيس بـوتين إلى أن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختفِ، وإنما اتخذت أشكالاً جديـدة، "فأفكار الرايخ الثالث التي تتسم باحتقار البشر، والسعي للهيمنة على العالم ما

زالت قائمة"، مما كان يعد إشارة إلى أن الخطر الأمريكـي يعـادل الخطـر النازي. وفي خطابه امام البرلمان الروسي في أيار عام 2006، أشار إلى أن ميزانية التسلح الأمريكية تفوق ميزانية التسلح الروسية بخمسة وعشرين مثلاً، وبالتالي فإن على روسيا أن تبني حصنها، وأشار إلى أن سباق التسلح وصل إلى مستوى تكنولوجي جديد. (سليم، 2007)

3- **الموقف من الدرع الصاروخي:** عارض الرئيس بـوتين إنـشاء الولايـات المتحدة للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك، إذ إعتبر أن الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران، وإنما ضـد روسـيا ذاتها. ورداً على المشروع الأمريكي، أعلن في خطابه السنوي أمام الجمعيـة الروسية في 26 نيسان عام 2007 عزم روسيا تجميد عضويتها في معاهـدة الأسلحة التقليدية في أوروبا عام1999 (وكان يلتسين قد فعل ذلـك بالنـسبة لإتفاقية 1990 وتراجع عنها)، حتى تقـوم دول حلـف شـمال الأطلـسي بالتصديق عليها وتطبيقها، مشيراً إلى أن روسيا تفعل ذلك من طرف واحـد، كما أن الدول الجديدة في حلف شمال الأطلسي لم توقع الإتفاقية (معاهـدة الأسلحة التقليدية في أوروبا)، مما يهدد الأمن القومي الروسـي، وفـي 13 تموز عام 2007، وقع الرئيس بوتين قانوناً ينص على أن ظروفاً اسـتثنائية تحتم تجميد تطبيق الإتفاقية (العريدي، 2009).

إن دول حلف شمال الأطلسي لم تصدق على الإتفاقية، واشترطت أن تسحب روسيا قواتها الموجودة في ابخازيا (جورجيا)، ومولدوفيا للتصديق على المعاهـدة (مبيضين، 2007)، وفي الوقت الراهن، تعد الدرع الصاروخية الأمريكية، وإتفاقية القوات التقليدية في أوروبا أهم معضلتين في علاقات روسيا بحلف شمال الأطلسي، وفي تطور مفاجئ، اقترح الرئيس بوتين في 7 حزيران عام2007 على الولايـات المتحدة المشاركة في إستعمال الرادار الروسي الموجود في أذربيجان منـذ العهـد السوفيتي، مما يعني أن الولايات المتحدة لن تكون بحاجة إلى بناء صواريخ أخرى في المشروع والهدف الأمريكي هو رصد وإعتراض الصواريخ الإيرانية، فإن ذلك سيتم بشكل مشترك من أذربيجان. أما إذا كانت روسيا ذاتها مستهدفة، فإن الولايات

المتحدة سترفض الإقتراح. وقد رد الرئيس بوش الابن على الإقتراح الروسي بما يشبه الرفض، حينما قال إنه إقتراح "واقعي ومبتكر وإستراتيجي، ولكن بولندا وجمهورية التشيك هما جزء لا يتجزأ من المنظومة الصاروخية". (الخثلان، 2003)

4- **التنافس على مصادر الطاقة:** في تموز عام 2007، دخلت روسيا في منافسة مع الولايات المتحدة لتأكيد حقوق السيادة على الموارد النفطية في أقصى شمالي المحيط المتجمد الشمالي ، أرسلت الولايات المتحدة بعثة علمية إلى تلك المنطقة لبحث ما سمته الفوهات المائية الحرارية" في المنطقة، وقد شككت روسيا في هذا الهدف وأرسلت بعثة أكبر إلى المنطقة بدعوى تعيين حدود الجرف القاري الروسي وإثبات أنه يتصل بالأراضي الروسية، وقامت البعثة الروسية بوضع العلم الروسي في أماكن متعددة من المنطقة لإثبات سيادة روسيا عليها، وهو ما أدى إلى احتجاج أمريكي. وإذا تبين وجود حقول نفط وغاز طبيعي في تلك المنطقة، فإنه من المؤكد أن يؤدي إلى تصعيد في التوتر بين روسيا والولايات المتحدة.(البدراوي , 2006, ص120)

قامت روسيا الاتحادية بجهود مهمة ومنها (إستخدام الطاقة كأداة ضغط على بعض دول آسيا الوسطى وتقديم المساعدات المالية والعسكرية) بهدف الحد من النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان في عام 2007، وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدولة ومن ثم في قيرغيزستان.

5- **تدعيم العلاقات مع الصين:** عملت روسيا على بناء شراكة إستراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تضم دول آسيا الوسطى، عدا تركمانستان، وشمل ذلك شراكة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي مع سيبيريا إلى الصين، مع السعي إلى إعطاء المنظمة بعداً عسكرياً. ففي آب عام 2007، أعلن الجنرال بالويفسكي، رئيس الأركان الروسي، ضرورة أن يتم إستكمال التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء

في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة، وهو الأمر الذي تتحفظ عليه الصين. (سليم، 2007)

6- **تدعيم العلاقات مع دول الكومنولث:** تعمل روسيا على تقوية علاقاتها مع دول الكومنولث (رابطة الدول المستقلة) (روسيا الإتحادية، أذربيجان، أرمينيا، ألبانيا، أوزباكستان، أوكرانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بيلاروسيا، تركيا، تركمانستان، الجبل الأسود، جمهورية قيرغيزستان، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جورجيا، رومانيا، صربيا، طاجيكستان كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفيا) من خلال عدة أساليب، بما فيها دبلوماسية تقوم على استخدام القوة، خاصة لدى الدول ذات التوجه الأمريكي في سياستها الخارجية، وعلى الأخص جورجيا (الإمارة، 2005).

فقد نجحت روسيا في إعادة دول آسيا الوسطى إلى حظيرة النفوذ الروسي من خلال دعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية المعارضة، وضغطت على جورجيا تحت حكم الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي ذي التوجه الأمريكي، من خلال دعم الحركة الإنفصالية في أبخازيا في الفترة 2003-2007، وطرد الجورجيين المقيمين في روسيا، ووقف الواردات من جورجيا، والأقلال من مد جورجيا بالنفط والغاز الطبيعي، هذا بالإضافة إلى مشاريع التكامل مع بعض دول الكومنولث مثل بيلاروسيا. من ناحية أخرى، قامت روسيا بتقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والإقتصادية بدول الكومنولث. ففي 7 تموز عام 2003، تم إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي بموجب "ميثاق كيشناو"، وتضم روسيا، ومولدوفيا، وأوزبكستان، وأرمينيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأذربيجان. وكان قد تم إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوراسية في 10 تشرين الأول عام 2000، وتضم روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، ولكل من المنظمة والجماعة أمانة عامة في موسكو. بيد أن تجارة روسيا مع دول الكومنولث تتراجع بأطراد ووصلت إلى نحو 20% فقط من التجارة الخارجية الروسية، مقابل 52% مع الدول الغربية (البدراوي، 2007).

7- **تعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط:** سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط، وتحول الرئيس بوتين من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات ومنها المبادرات التي طرحتها لحل النزاع العربي الإسرائيلي ومبادرات لحل المشكلات بين العراق والأمم المتحدة. وتمثل ذلك في زيارة الرئيس بوتين للشرق الأوسط في شباط عام 2007، زار خلالها السعودية، وقطر، والأردن، وأعلن من خلالها أن غزو العراق هو "نموذج للتصرفات الأمريكية الفردية التي تزيد الأمور سوءاً. ودعا إلى عقد مؤتمر أقليمي موسع للشرق الأوسط في إشارة إلى اشتراك سوريا وإيران في حل مشكلات المنطقة (سيفكوف، 2009).

إن روسيا أجرت تلك التحولات دون أن تدخل في صدامات حادة مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، وقد أشار الرئيس بوتين إلى أنه يسعى إلى تحقيق سياسته الجديدة من خلال الحوار القائم على المساواة بين كل الأطراف والمصالح. كما انه حين اقترح المشاركة مع الولايات المتحدة في القاعدة الرادارية في أذربيجان، اقترح مشاركة أوروبا أيضاً. واستمرت روسيا في المشاركة في أعمال قمة الدول الصناعية الثماني، بل ورأست المجموعة عام2006 ونسقت أعمالها، وإستطاعت روسيا أن تنشئ مشاركة في مجال النفط والغاز الطبيعي مع دول الإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال مد أنابيب نقل السلعتين إلى دول الإتحاد، بالإضافة إلى خط مستقل مع ألمانيا، إتفق الطرفان على حق روسيا في شراء الشركات الأوروبية العاملة في ميدان توزيع النفط والغاز الطبيعي، مقابل حق مماثل للإتحاد الأوروبي في الشركات الروسية العاملة في ميدان إنتاج النفط.

ولم تستعمل روسيا حق النقض " الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروعات القرارات الأمريكية المدعومة أوروبياً إلا في حالة ثانوية واحدة، هي حالة مشروع القرار الأمريكي الخاص بحقوق الإنسان في ميانمار 15 آذار 2006، بينما اكتفت بالإمتناع عن التصويت عن مشروع القرار الخاص بتشكيل محكمة دولية جنائية لمحاكمة قتلة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، رغم إنتقادها للمشروع، وقس على ذلك كل المشروعات الأخرى المدعومة أمريكياً. لقد أصدرت

روسيا والولايات المتحدة في 3 تموز عام 2007 إعلاناً ينص على التعاون في مجال الإستخدام السلمي للطاقة النووية بينهما ومع الدول النامية. (دياب، 2007)

4-3 التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الروسية:

التحديات التي تواجه الخارجية الروسية والأمن القومي الروسي:

يمكن تقسيم التحديات التي تواجه الأمن القومي الروسي إلى مجموعتين رئيسيتين: التحديات على الصعيد المحلي، والتحديات على الصعيد العالمي.

أولا: التحديات على الصعيد المحلي: فعلى الصعيد الداخلي تواجه روسيا مجموعة من التحديات، ويمكن إيجازها فيما يلي: (جبر، 2007، ص 15)

1- الوضع الحالي للاقتصاد الروسي، وعدم كفاءة تنظيم سلطة الدولة والمجتمع المدني، والاستقطاب الاجتماعي -السياسي داخل المجتمع الروسي، وانتشار الجريمة في إطار العلاقات الاجتماعية، ونمو الجريمة المنظمة والإرهاب، وتفاقم العلاقات القومية، وتدهور العلاقات الدولية كل ذلك يولد عدداً كبيراً من التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي لروسيا الإتحادية.

2 - تعد التهديدات التي تواجه روسيا في المجال الاقتصادي تهديدات شاملة، وتتحدد في المقام الأول بالانخفاض الكبير في الناتج المحلى الإجمالي، ركود القطاع الزراعي، وبالنظام المصرفي غير المستقر، وبنمو الديون المحلية والأجنبية، وبهيمنة الوقود والطاقة والمواد الخام على هيكل الصادرات الروسية، والأطعمة والسلع الاستهلاكية، بما فيها السلع الضرورية الأساسية، على هيكل الواردات. (تيرتيروف، 2007)

3 - يهدد ضعف الإمكانات البحثية التقنية والتكنولوجية للدولة، وتضاؤل البحث العلمي في المجالات الإستراتيجية الخاصة بالتقدم البحثي - التقني، وهجرة المتخصصين إلى الخارج بفقدان مركز روسيا القيادي في العالم، وتدهور الصناعات كثيفة العلم، وتنامي اعتماد روسيا تكنولوجياً على الدول الأجنبية وإضعاف قدرتها الدفاعية. (العريدي، 2009)

4 - التفكك الاقتصادي، والتباين الاجتماعي، وتراجع مكانة القيم الروحية يؤدي إلى زيادة التوترات في العلاقات بين الأقاليم والعاصمة، ويهدد النظام الفيدرالي والبناء الاجتماعي والاقتصادي. وتسهل الهجرة نمو التطرف الديني والسياسي، وتساعد على انتشار الانقسامات العرقية وعلى تهيئة الظروف الملائمة لنمو الصراعات.

5 - كان لإغفال الالتزام بالدستور الروسي وإعطاء الأولوية لغيره من التشريعات وللمفاهيم الخاصة بأعضاء الاتحاد على المفاهيم القانونية للاتحاد نفسه أثر في تقويض الكيان القانوني للدولة، وساعد على ذلك ضعف توجيه الدولة على المستويات كافة. (الخثلان، 2003)

6 - يتعاظم أثر انتشار الجريمة في العلاقات الاجتماعية التي تنغمس في عملية إحداث إصلاح النظام السياسي والاجتماعي والأداء الاقتصادي للدولة. ومن العوامل الرئيسية التي عملت على نمو الجريمة، خصوصاً الجريمة المنظمة، وانتشار الفساد، الأخطاء التي وقعت في أثناء المراحل الأولى للإصلاح في المجالين الاقتصادي والعسكري، وكذلك ضعف نظام الدولة الخاصة بالتنظيم والسيطرة وعدم وجود أساس قانوني كافٍ، وغياب سياسة قوية من جانب الدولة إلى جانب تضاؤل الإمكانات الروحية والمعنوية للمجتمع.

7 - ضعف السيطرة القانونية للدولة على الوضع في البلاد، وتعاون بعض عناصر القوى التنفيذية والتشريعية مع عناصر الجريمة، ووصول الجريمة إلى قطاعات البنوك والمشروعات الكبرى في الدولة وكذلك المؤسسات التجارية وشبكات الإنتاج. ومن ثم لم تعد مقاومة الجريمة المنظمة مهمةً قانونية حسب، وإنما مهمة سياسية أيضاً. وقد تفاقمت بالفعل معدلات الإرهاب والجريمة المنظمة بسبب الصراع الدائم حول تغيير أشكال الملكية وتزايد الصراع على السلطة بسبب اختلاف مصالح الجماعات والمصالح العرقية والقومية. ومما يزيد من أثر هذه التهديدات على الفرد والمجتمع والدولة غياب نظام قوي يعمل على منع التعدي، وعدم كفاية المواد

القانونية والأسس التكنولوجية اللازمة لمنع الإرهاب والجريمة المنظمـة، وكذلك انعدام الجدوى القانونية وخروج العناصر المؤهلة من المؤسـسات القانونية. (الأصفهاني، 2001)

8 - إن تقسيم المجتمع إلى مجموعة صغيرة من الأغنياء وقطاع كبيـر مـن محدودي الدخل، وتزايد عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خـط الفقـر، وزيادة معدلات البطالة، تهدد جميعها الأمن القومي لروسيا مـن الناحيـة الاجتماعية.

ثانيا: التحديات على الصعيد العالمي: ويمكن إيجازها فيما يلي: (اللاوندي، 2001)

1 – قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين على التقليل من الـدور الروسي في النظام العالمي وخصوصاً دورها في الأمم المتحدة ومنظمـة الأمن والتعاون الأوروبي، والحيلولـة دون تنفيـذ مـصالحها القوميـة، وإضعاف وضعها في أوروبا والشرق الأوسط والقوقـاز ووسـط آسـيا والباسيفيكي، وظهور الصراعات وتفاقمها بـالقرب مـن حـدود روسـيا الاتحادية ومن الحدود الخارجية للدول الأعضاء فـي كومنولـث الـدول المستقلة والعمل على إضعاف عمليات الاندماج بين أعـضاء كومنولـث الدول المستقلة بهدف عدم قيام تحالفات قوية قد تساعد على تدعيم الموقف الروسي في المنطقة. (الشيخ، 2008)

2 - إضعاف التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري لروسيا عالميـاً، مـن خلال إضعاف دورها في بعض المناطق وخصوصاً آسيا الوسطى والشرق الأوسط من خلال تقديم المساعدات للتأثير على مواقف الدول والحركـات المؤيدة لرسيا الاتحادية.

3 - دعم الاتحادات العسكرية - السياسية، خصوصاً توسـع حلـف شـمال الأطلسي "الناتو" شرقاً، إن سياسة توسيع حلف النـاتو شـرقاً تجـاه دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى يشكل تهديداً واضحاً لروسيا الإتحادية.

4 - إمكانية ظهور قواعد عسكرية أجنبية (تتبع لحلف النـاتو أو للولايـات المتحدة الأمريكية) وقوات عسكرية كبيرة بالقرب من الحدود الروسية.

5 - يعد الإرهاب مصدراً لتهديد الأمن القومي الروسي، وقد قـام الإرهـاب الدولي بشن حملة شعواء من أجل زعزعة استقرار الأوضاع في روسـيا، سواءاً المرتبط بداخل روسـيا الإتحاديـة مثـل الشيـشان أو خارجهـا. (البدراوي، 2006)

6- التحديات في مجال المعلومات، حيث تعمل بعـض الـدول (الولايـات المتحدة الأمركية والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا) على فرض سيطرتها في مجال تقنية المعلومات على المستوى العالمي وإقصاء روسيا بعيداً عن سوق المعلومات المحلي والأجنبي. إلى جانب قيام البعض باستخدام حرب المعلومات بهدف إيجاد نظم تستطيع بمقتـضاها الهيمنـة علـى مـصادر المعلومات في الدول الأخرى. ومن التحديات في هذا المجال أيضاً، إعاقة النشاط الطبيعي لنظم المعلومات والاتـصالات ونظـم تـأمين مـصادر المعلومات ومحاولات الحصول عليها بطرق غيـر مـشروعة. (سـليم، 2007)

7 – التحديات على الصعيد العسكري، فإن التحديات التي تواجه الأمن القومي الروسي في زيادة مضطردة ومستمرة، فتحول النـاتو لاسـتخدام القـوة العسكرية خارج نطاق مسؤوليته كما في أفغانستان، وحـدوث ذلـك دون أدنى عقاب من مجلس الأمـن، يـنم عـن زعزعـة اسـتقرار الوضـع الاستراتيجي في العالم. (الشناق، 2007)

8 - إن سعي بعض الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيـا) لصنع جيل جديد من الأسلحة والمعدات العسكرية يؤذن ببداية مرحلة جديدة من سباق التسلح، ويؤدي إلى إحداث تغيير جذري في أشكال شن الحروب ووسائلها. (اللاوندي، 2001)

9 - يعاني القطاع العسكري الروسي من تراجع في التـدريب ونقـص فـي المعدات وتوفر التقنيات الحديثة مما يتطلب إعداد خطط الإصلاح طويلـة الأجل الخاصة بالمؤسسة العسكرية وصناعات الدفاع، وكذلك عدم كفايـة التمويل الخاص بقطاع الدفاع وغياب المعايير القانونية. وقد ظهر أثر ذلك

جلياً في تدني مستوى التدريبات القتالية والعمليات للقوات المسلحة الروسية وأيضا في نقص إمداد القوات بالأسلحة الحديثة.

10 - التوسع الاقتصادي والديموغرافي والحضاري للدول المجـاورة داخـل الأراضي الروسية، من خلال زيادة عدد المهاجرين من الدول المجـاورة في ظل تراجع عدد السكان في روسيا الإتحادية وهذا سـوف تكـون لـه تأثيرات سلبية كبيرة على التكوين الديمغرافي والسياسي للدولة. (البدراوي، 2006)

11 - نمو نشاط الجريمة المنظمة عبر الحدود ونشاطات المنظمات الإرهابية الأجنبية يزيد من التحديات، حيث تواجه روسيا الإتحادية مشكلة تزايد عدد المنظمات الإرهابية والإجرامية والتي تسيطر على كثيـر مـن المنـاطق وأصبح لها نفوذ واسع يهدد مؤسسات الدولة.

أن تحقيق هذه المهمات يعمل على توجيه الموارد المالية إلى مجـالات العلـم والتكنولوجيا وتوفير مساندة مراكز البحث الرائدة والإسـراع فـي تحقيـق نتـائج تكنولوجية، ومن ثم إيجاد قاعدة تكنولوجية وطنية. ومن ناحية أخرى يساعد تحقيـق هذه الأهداف على الاستفادة من رأس المال الخاص، وذلك عن طريق تكوين الودائع والاستفادة من المنح، كما تساعد هذه المهمات على تنفيذ برامج التنمية في مجـالات البحث التكنولوجي، وإنشاء بنية تحتية بمساندة الدولة تضمن الاستفادة من إنجـازات البحث في مجال التجارة وفي حماية الحقوق الفكرية، سواء فـي الـداخل أو فـي الخارج، وضمان توافر شبكة من المعلومات التكنولوجية والتجارية. ويجـب علـى الدولة أن تعمل على ضمان توافر المنافسة بين الشركات المختلفة، بغض النظر عن طبيعة ملكيتها، والعمل على تطوير شركات القطاع الخاص أيضاً في شتى المجالات مما يعود بالنفع على رخاء المجتمع وتطور العلم والتعليم وحماية حقوق المستهلكين. ويجب أيضاً الإسراع في خلق آليات لحفظ بقاء التنمية الاقتصادية وضمانها لمناطق الأزمات والمناطق الشمالية المتطرفة، وإتباع سياسة تضمن الوحدة الاقتصادية للبلاد. (النعيمي، 2007)

5-3 عناصر القوة في السياسة الخارجية الروسية

تمتلك روسيا مقومات القوى الكبرى وقد كان ذلك عـاملاً مـساعداً لهـا فـي النهوض من تراجع مكانتها دولياً وإقليمياً، وإستعادة مكانتها بوصفها قوة كبرى إبان أزمات عديدة مرت بها على مدار تاريخها، وذلك حين وجـدت القيـادة الـسياسية الواعية القادرة على إستغلال هذه المقومات على نحو أمثل، وأهم هذه العناصر مـا يلي: (دياب، 2007)

أولاً: المقومات الجغرافية والديموجرافية:

تعد روسيا خامس أكبر دول العالم من حيث عدد السكان (142) مليون نـسمة وفقاً لتقديرات العام 2007م، وبالرغم من أن روسيا تعاني حالياً من مشكلة انخفاض معدلات المواليد، وتزايد نسبة المهاجرين غير الشرعيين، خصوصاً إلـى منطقـة سيبيريا، وتعد روسيا من أكثر دول العالم سكاناً، ولديها قوة بشرية متعلمة ومدربة؛ إذ لا تتجاوز نسبة الأمية (2%) من أجمالي عدد السكان فوق 15 سنة، كما أن لديها قاعدة من العلماء في مختلف التخصصات. (دياب، 2007)

روسيا الاتحادية هي أكبر دول العالم من حيث المساحة (17.075) مليون كم^2، وهذه المساحة الشاسعة تعد أحد أهم عناصر القوة الروسية وذلك بالنظر إلى جانبين: (الشيخ، 2006)

1) أمني، فقد نجحت روسيا دون غيرها من الدول الأوروبية الكبرى –بفـضل هذا العمق الجغرافي- في هزيمة نابليون في العـام 1812م، وهتلـر فـي العـام 1941م، وبالرغم من التقدم في التقنية (التكنولوجيا) العسكرية والصورايخ عـابرة القارات، فإن العمق الجغرافي يظل أحد عناصر القوة الروسية وإن لم يكن الأكثـر أهمية.

2) اقتصادي، فهذه المساحة غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية، وفيها حـوالي (220) مليون هكتار من الأراضي الزراعية، موزعة على إحدى عـشرة منطقـة إقتصادية، هذا إلى جانب (12) ألف نهر، يبلغ طول كل منها 10كم فأكثر، وأهمهـا نهر الفولجا والذي يعتبر أطول أنهار أوروبا وأغزرها، ويقع في الجزء الغربي من روسيا بطول يقدر بـ 3690 كيلو متر. (سليم، 2007)

ثانياً: القدرات الإقتصادية:

عقب تولي بوتين السلطة عام 2000 أعلن أن روسـيا لا يمكنهـا إسـتعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على إستقلالية قرارها الداخلي والخارجي مـا دامـت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الإقتصادية، إعتماداً على مواردها الذاتية وقد كان قطاع الطاقة إحدى دعامتين كانت الأخرى عوائد صادرات السلاح الروسي، نهض عليهمـا الاقتـصاد الروسي، وكان ذلك بفضل إحكام إدارة الدولة لهذا القطاع والرشادة فـي توظيـف عوائده لخدمة الأهداف الوطنية، فقد بلغ الحجم العام لإستخراج الـنفط عـام 204 حوالي (450) مليون برميل وبموجب القانون، يتم تحويل إيرادات الميزانية من بيع النفط بسعر يفوق (30) دولاراً للبرميل إلى صندوق الإستقرار الروسي، ممـا أدى إلى وجود وفورات بهذا الصندوق قدرها (19) مليار دولار في الأول مـن كـانون الثاني 2005، نتيجة إرتفاع أسعار البترول كما أدى هذا إلى ازدياد إحتياطي روسيا من الذهب والعملة الصعبة خلال عام 2004، بحوالي (70%) لهذا الرصـيد إلـى (309.5) مليار دولار في شباط 2005، ولتحتل روسيا المرتبة الثانية بعد اليابان في هذا الإطار. (النعيمي، 2007)

وكان هذا عاملاً أساسياً لتوقف روسيا تماماً عن طلـب أي مـساعدات مـن الولايات المتحدة وباقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبـرى وقـد تحـسن أداء الاقتصاد الروسي كثيراً منذ عام 2000، بل إنه بدأ يحقق نمواً سنوياً بنـسبة (7%) منذ عام 2003، وقد كان هذا التحسن وراء وفاء روسيا كلياً بالتزاماتها فـي دفـع الدين نحو توظيف هذه الإنتعاشة الإقتصادية للنهوض ببـاقي قطاعـات الاقتـصاد الروسي، وتحديث البيئة الصناعية الروسية وتطويرها وإكسابها قدرات تنافسية فـي الأسواق العالمية. إن بروز روسيا كقوة اقتصادية كبرى مـن المنظـور النفطـي وإكتسابها تأثيراً واسع النطاق في سوق النفط وأسعاره العالمية، خصوصاً مع تأكيد الرئيس الروسي بوتين استعداد بلاده أدى إلى أن تحل محل الشرق الأوسط كمصدر رئيسي للنفط لأوروبا والولايات المتحدة ذاتها، كل هذه العوامل كان لهـا تأثيرهـا

المباشر في اتمام العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة الـدول الـسبع الـصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى مجموعة الثماني في عام 2002. (الشيخ، 2006)

ثالثاً: القدرات العسكرية:

استحوذت الصناعة العسكرية الروسية على حيز رئيسي من جهود الـرئيس بوتين من أجل تنظيم هذه الصناعة وزيادة فاعليتها في تعزيز قوة الآلـة العـسكرية الروسية، من أجل تمكين روسيا من مواجهة ما يصفه الرئيس بوتين بـ " نزعـة الهيمنة الأمريكية" على الساحة الدولية، أو رغبة إدارة جورج بـوش الـسابقة فـي تهميش الدور العالمي والأقليمي لروسيا، وهو ما انعكس في تخصيص موارد أكبـر لهذه الصناعة، مع إسناد مهام وأدوار جديدة لها في السياسة الروسية إلا أن ذلك كله لا ينفي أن قطاع الصناعة العسكرية الروسية يظل معرضـاً لمـشكلات وتحـديات معقدة لا سيما على صعيد التخلف النسبي للتكنولوجيا العسكرية الروسـية، مقارنـة بالأمريكية، الأمر الذي قد يحد مستقبلاً من قدرة روسيا علـى منافـسة الولايـات المتحدة في مجال مبيعات السلاح التقليدي على الساحة الدولية. (محمود، 2008)

وفي إطار إعادة بناء روسيا لقوتها العسكرية الذاتية، يمكن القول أن الفتـرة الرئاسية الثانية للرئيس بوتين، والتي بدأت عام 2005، تمثل تحولاً رئيـسياً فـي إعادة بناء القوة العسكرية كماً ونوعاً وذلك لعدة عوامل منها: عودة القوة للاقتـصاد الروسي، الذي حقق إحتياطياً يقدر بنحو (200) مليار دولار عام 2005، تضاعفت عام 2007 لتصل إلى (220) مليار دولار، إن عجلة الإنتاج والتحديث في روسـيا انطلقت معتمدة على إمكانياتها من الطاقة، حيث تمتلك (6%) من إحتياطي البترول العالمي، ونحو (25%) من إحتياطي الغاز الطبيعي على مستوى العالم، إلى جانـب انخراطها في الاقتصاد الحر والتوسع في التصدير بمختلف مجالاته، بما فيه تجـارة السلاح (كاطو، 2007).

تنقسم القدرة العسكرية بطبيعتها وإستخداماتها وتأثيرها إلى قسمين رئيسيين:

أ- **السلاح التقليدي**: المتمثل في أسلحة الجيوش مثل الدبابات، والمدافع والطائرات، والسفن والصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للسفن وللطائرات.

ب- **السلاح غير التقليدي**: المتمثل بالأسلحة الإستراتيجية، والذي يبدأ بالـصواريخ الباليستية، وينتهي بالقنابل النووية، مروراً بأسلحة الدمار الشامل، وهذا النوع مـن الأسلحة يطلق علية أسلحة الردع، أو التوازن فوق التقليدي، ويمثل إمتلاكه ضرورة خاصة للقوى الكبرى ممتدة المساحة، والتي تهدف إلى الـسيطرة علـى المـستوى العالمي ووجود مثل هذه الأسلحة ذات المدى البعيد يضمن وصول القذائف وإحداث التدمير في الدولة الخصم، فيما لو وصل الموقف إلى حالة حرب. (الشيخ، 2006)

تملك روسيا القسمين ووقعت بشأنهما معاهدات وإتفاقيات مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، مثل معاهدة ستارت (1 و2) كذلك إتفاقية نشر الأسلحة التقليدية في أوروبا، إن روسيا في هذه المرحلة تعلن عـن أسـلحتها الجديـدة والمطـورة، والتدريبات، سواء الذاتية، أو المشتركة مع الدول الصديقة، ولا يكاد يمـر يـوم إلا وتحمل وكالات الأنباء أخباراً عن النشاط العسكري الروسي والأسـلحة الروسـية الجديدة، وذلك لتحقيق هدفين، الأول: وضع روسيا – إعلامياً- على خريطة القـوى الكبرى في العالم، وأنها إستعادت قوتها العسكرية وأصبحت قادرة على أخذ دورهـا في النظام الدولي.

أما الثاني: فيدخل في نطاق الإعلان عن أسلحة روسية يمكن بيعهـا، وبمـا يحقق طفرة في الاقتصاد الروسي وقد أعلنت روسيا أن حجم مبيعاتها من الأسـلحة المختلفة عام 2007 وصل إلى نحو (6.5) مليار دولار (نحو 195 مليار روبـل)، وهو حجم مبيعات لم تصل إليه من قبل، وتخطط روسيا للتوسع في مجال تـصدير الأسلحة، خاصة من الطائرات بأنواعها المختلفة، ليزيد عـدد الـدول المـستوردة للأسلحة الروسية من (60) دولة في الوقت الحالي إلى (80) دولـة بحلـول عـام 2010 وربما يعد معرض " ماكس- 2007" الذي نظمته موسكو وعرضت خلالـه أحدث إنتاجها من الأسلحة بمختلف أنواعها وأبرمت صفقات مع العديد مـن الـدول بلغت نحو 400 مليون دولار مما يعدو إشارة على توجه روسـي نحـو المنافـسة عالمياً بشدة في هذا المجال. (كاظم، 2007)

أمن الطاقة على المستوى العالمي:

تعد روسيا عملاقاً في مجال الطاقة، فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية والإمارات وفنزويلا، إذ قدر احتياطها من الزيت الخام بنحو 60 مليار برميل (4.6%) من الاحتياطي العالمي). كما أنها أكبر دول العالم إذ في احتياطيات الغاز الطبيعي، إذ قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو (1.7) مليار قدم مكعب (27.5%) من الاحتياطي العالمي، وبناء على ذلك فقد تقدمت لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم عام 2006، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز، والثانية في تصدير النفط ومشتقاته. ويسهم النفط والغاز بنحو (80%) من إجمالي الصادرات الروسية. (الشناق، 2007)

يعتمد قطاع النفط الدعامة الأساسية لنهوض الاقتصاد الروسي، وعليه تعقد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في المستقبل، فلا يوجد مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمي توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج، وتحقق التحسين المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم وغيرها، وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجي وتطوير قدرتها الدفاعية وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي. (محمود، 2008)

ولذا فإنه رغم إستمرار سياسات الخصخصة في عهد الرئيس بوتين، فقد كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة وإحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة لقطاع الطاقة في روسيا وأبرزها شركة "غاز بروم" في مجال الغاز الطبيعي، و "لوك أويل" النفطية التي بلغ متوسط الإنتاج اليومي لها من النفط (1.981) مليون برميل عام 2007، والشركتان من مؤسسي بورصة سان بطرسبورغ للموارد الخاصة والتي تم نقل تداول العقود الآجلة على النفط الروسي الخام (REBCO) إليها من نيويورك، حيث تم تسجيل البورصة في أيلول 2007 لتبدأ المعاملات فيها رسمياً في عام 2007، وذلك برأس مال قدره (50) مليون دولار. (نومكن، 2006)

على صعيد آخر كان هناك حرص على دعم القـدرة التنافـسية للـشركات الروسية في الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي. فوفقاً لتصريح لرئيس شركة "لوك أويل"، وحيد اليكبيروف، تمتلك الشركة نحو ألفي محطة لتعبئة الوقـود فـي الولايات المتحدة، ونحو (600) محطة في أوروبا، وتقوم الشركة خلال عام 2007 بتبديل اللافتات على محطات الوقود في الولايات المتحـدة مـن Getty و Mobil الأمريكيتين إلى (Lukoil) تأكيد ترسيخ أقدامها في السوق الأمريكيـة. (الـشيخ، 2006)

كذلك، تمثل أوروبا سوقاً مهمة للنفط الروسي، حيث تقوم روسيا بإمداد الدول الأوروبية بثلث إحتياجاتها من الغاز والنفط. خاصة ألمانيا التي تعتبر روسيا أكبـر مصدر للنفط وللغاز الطبيعي إليها. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عـام 2020 نحو (70%) من إحتياجات القارة الأوروبية. (نومكن، 2006)

يُعتبر ملف الطاقة ملفاً أساسياً في العلاقات الروسية- الأوروبيـة، وهنـاك لقاءات دائمة بين روسيا والإتحاد الأوروبي بشأن التنسيق في هـذا المجـال، مثـل المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة بين روسيا والإتحاد الأوروبي، والذي عقـد جلسته الأولى في تشرين أول 2005، واللقاء التنسيقي – الدوري "حوار الطاقة" بين وزير الصناعة والطاقة الروسي والمفوض الأوروبي لـشؤون الطاقـة. (الـشيخ، 2006)

وإزاء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية، وبدرجة أقل الأمريكية، ونظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي ليست مجرد سلع تجارية ولكن موارد إستراتيجية جيوسياسية، فقد أثار ذلك مخـاوف، لـيس فقـط الإتحـاد الأوروبي ولكن أيضاً – وربما بدرجة أكبر – الولايات المتحـدة، مـن إسـتخدام إمدادات النفط كسلاح سياسي من جانب روسيا. وقد عززت مـن هـذه المخـاوف الأزمة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام 2006 عن أوكرانيا، وعـام 2007 عن بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دوروزبا" الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا، الأمر الذي تسبب فـي

نقص إمدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا وذلك رغم أن الأزمتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز، وإصرار الدولتين على الحصول عليهما من روسيا بالاسعار نفسها التي تقل كثيراً عن أسعار السوق، في حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بالأسعار نفسها التـي تتعامـل بهـا روسيا مع دول الإتحاد الأوروبي. كما دعم من هـذه المخـاوف رفـض روسـيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الإتحاد الأوروبي، والـداعي إلـى فـتح الحقول الروسية للإستثمارات الأجنبية حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل وضـمان حكم القانون، وتبادل فتح أسواق النفط الأوروبية، مقابل فتح حقول الغاز الروسـية للإستثمار. (مخيمر، 2007)

في هذا الإطار دعا نائب الرئيس الأمركي الـسابق ديـك تـشيني – عبـر الخطاب الذي القاه في قمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت عام 2006- إلى تنويع موارد الطاقة لأوروبا، ورأى أنه "ما من سبيل لخدمة المصالح الشرعية، إذا تحول النفط والغاز إلى أداة للترهيب أو الابتزاز السياسي، سواء كان ذلـك عـن طريـق التحايل على إمدادات الغاز والنفط، أو بواسطة إحتكار نقلهما وترحيلهما. (نومكن، 2006)

كما أعلن الإتحاد الأوروبي مراراً عزمه تقليص دور شركة "غـاز بـروم" الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخـرى مـن آسـيا الوسطى والقوقاز وإيران، وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا وذلك من خلال خط أنابيب الغاز باكو- تبليسي- جيهان "لنقل ليس فقط الغاز الآذري ولكن القازاقي والتركماني أيضاً إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى أوروبا وقد انشئ هـذا الخـط بدعم أمريكي واضح رغم المعارضة الروسية القوية له. (محمود، 2008)

وقد نفى الرئيس بوتين في مناسبات عدة أن تكون موسـكو تخطـط لتقلـيص صاردلتها من الطاقة إلى أوروبا، وأكد أن أوروبا شريك طبيعي ومناسب لروسـيا" وأنها إلتزمت بإتفاقياتها مع البلدان الأوروبية حتى خلال الحرب البـاردة، وإنتقـد الرئيس بوتين المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله: "مـا رد الفعل هذا؟ ماذا عن العولمة؟ ماذا عن الأسواق الحرة؟ ما الذي يجـري؟" "عنـدما

تستثمر الشركات الأوروبية في الخارج تسمى ذلك إستثماراً وعولمة، بينما عندما يفعل الروس الشيء نفسه يسمى توسعاً" (Novosti Press, 3/8/2009).

ويمكن تقسيم قطاع الطاقة إلى:

أ- قطاع الغاز:

تعد روسيا الإتحادية الدولة الأولى في العالم من حيث إحتياطي الغاز الطبيعي، إذ تمتلك (27.5%) من الإحتياطي العالمي، أي ما يزيد على ربع الإحتياطي العالمي في عام 2008، إذ تعد شركة " غاز بروم" الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، فالشركة تتحكم في (90%) من إنتاج الغاز الروسي وفي أنابيب نقل الغاز، وهي تنتج (20%) من إجمالي الناتج العالمي، وتتحكم في (16%) من إجمالي الإحتياطي العالمي، وتمتلك أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم بطول (150) ألف كم، وتمد أوروبا بربع إحتياجاتها من الغاز الطبيعي، وفي عام 2005، الذي شهد إرتفاع أسعار الطاقة، رفعت الشركة إنتاجها بنسبة (1.13%) وزادت صادراتها بنسبة (8%) وإرتفعت أرباح غاز بروم بنسبة (49%) ووصل صافي أرباحها إلى (11.6) مليار دولار، ولإحكام قبضتها على الشركة قامت الحكومة الروسية بزيادة حصتها في غاز " بروم" من (38% إلى 51%) الأمر الذي أثار إنتقادات غربية لروسيا بأنها تحكم قبضتها على هذا القطاع الحيوي، ولا تفتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية وهو ما دفع الرئيس بوتين في كانون الاول 2005 لرفع القيود التجارية عن الشركة للسماح لها باجتذاب مساهمين ومستثمرين أجانب. (سليم، 2007)

وتخطط الشركة لمشروعات إستراتيجية ضخمة، ومنها المشروع الإستراتيجي لحقل "شتوكمان" الذي يقع على بعد (555) كيلومتراً شمال شرق مدينة نورمانسك في جزيرة كولا، وتبلغ مساحة الحقل (1.400كم^2)، وتقدر إحتياطات الغاز في هذا الحقل البحري بنحو (3.3) تريليون متر مكعب تجعله الأكبر في العالم، ويتوقع أن ينتهي العمل في هذا المشروع عام 2010. (العريدي، 2009)

ب- قطاع النفط:

تمتلك روسيا سابع أكبر إحتياطي نفطي في العالم، وتحتل المرتبـة الثانيـة عالمياً كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وتمثل صادرات النفط والغاز الروسـي معاً نصف الصادرات الروسية، وتسهم عائداتهما بأكثر من (60%) مـن حـصيلة روسيا من العملة الصعبة. (عابدين، 2007)

ومع إرتفاع أسعار النفط عالمياً عام 2005، إرتفع إنتاج النفط الروسي بنسبة (2.7%) ليصبح (9.44) مليون برميل يومياً، كما أعلنت شركة " روس نفت" أنهـا سوف تزيد إنتاجها من البترول تدريجياً من (10.2) مليون طن عـام 2006 إلـى (20) مليون طن عام 2020، كما أعلنت انها تـستعد لطـرح أسـهم بقيمـة (10) مليارات دولار في سوق الأسهم المالية. (مخيمر، 2007)

تعي روسيا الأهمية المتزايدة للطاقة على الساحة الدولية، وكان موضـوع " أمن الطاقة" على رأس الموضوعات التي ناقشتها مجموعة الدول الثماني في قمتهـا المنعقدة في مدينة " سان بطرسبرج" الروسية في شهر يوليـو 2006. (زغلـول، 2008)

وفي موعد متزامن مع إنعقاد القمة، صرح رئيس شركة " غاز بروم" الـسيد أليكسي ميلر، الزميل السابق للرئيس الروسي بوتين في جهاز المخابرات الروسـي (KGB) وأحد المقربين إليه، قائلاً: "المنافسة للحصول على مصادر الطاقـة بـين الأسواق الثلاث الكبرى: أوروبا وآسيا – الباسيفيك، وأمريكا الشمالية سوف تـستمر في التزايد وهذه أخبار طيبة لغاز بروم" (كاطو، 2007).

إن عودة الطاقة إلى دائرة التركيز والإهتمام الروسي قد تزامنت مـع تـولي الرئيس بوتين السلطة عام 2000، فقد بدأت روسيا في تشكيل نموذج جذب وإهتمام لدول الإتحاد السوفيتي السابق، خاصة دول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، وتمكنت شركات الكهرباء الروسية من مد نطاق أسواقها إلى آسيا الوسطى والقوقاز، وكذلك فعلت شركات المنتجات الغذائية والإستهلاكية، وخلال الـسنوات الماضـية، تـدفق الملايين من سكان تلك المناطق على المدن الروسية الكبرى، مثل موسكو، وسـان بطرسبرج التي شكلت عوامل جذب لهم كأماكن للعمـل والإقامـة خـارج دولهـم

الأصلية، وتستفيد تلك الدول من التحويلات المالية لمواطنيها العاملين فـي روسـيا (على سبيل المثال، قدر عدد العاملين من دولة أذربيجان في روسيا في عـام 2002 بنحو مليوني شخص) وتشكل روسيا النموذج الثقافي لباقي الـدول المحيطـة بهـا، فاللغة الروسية هي لغة التجارة والتوظيف والتعليم في دول الإتحاد السوفيتي السابق، مما يقوي وضع روسيا ويزيد من فعالية قوتها الناعمة. (مخيمر، 2007)

إن استعراض عناصر القوة الروسية يوضح أن روسيا تمتلك مقومات القـوة الكبرى من المنظور الجغرافي، والديمغرافي، والعسكري، كما أن الاقتصاد الروسي أخذ في التحسن مما يتيح لروسيا ممارسة دور أكبر وأكثر فاعليـة فـي الـشؤون الدولية. (محمود، 2007)

ولا شك في أن لهذا انعكاسه على الأدوات المتاحة لروسـيا لتنفيـذ سياسـتها الخارجية، فإذا كانت الصعوبات الاقتصادية التي تواجه روسيا تحد من قدرتها على استخدام الأداة الاقتصادية، فإن روسيا بحكم مكانتها الدولية ومقعدها الدائم في مجلس الأمن تجيد استخدام الأداة الدبلوماسية، كما أن قدرتها العسكرية تمكنها من استخدام الأداة العسكرية، وتوظيف ترسانتها العسكرية الضخمة لخدمة مصالحها وأهدافها.

3-6 التحولات في السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين 2000-2008

لقد شهدت القدرات الروسية نقلة نوعية منذ بداية القرن الحالي، وذلك بالنظر إلى الإنجاز المتحقق مقارنة بمحدودية الفترة الزمنية التي تم خلالها، فمنـذ أواخـر الثمانينات وطوال التسعينيات من القرن الماضي، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد إنهارت فيها مؤسسات الدولة، وإستشرى الفساد وعدم الإستقرار الإقتـصادي والسياسي، وتراجع الدور الروسي دولياً وأقليمياً إلى حد أفقد روسيا نفوذها، حتـى في منطقة كومنولث الدول المستقلة التي هي مجالها الحيوي وأكثر المناطق مـساساً بأمنها القومي. (Lavrov, 2006, pp 8-13)

ومنذ تولي الرئيس بوتين السلطة مطلع عام 2000 بدأ إسـتراتيجية لإعـادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، وإستعادة مكانـة روسـيا دوليـاً وأقليمياً، فبعد أن كادت روسيا تعلن إفلاسها كدولة خلال الأزمة الإقتـصادية التـي

واجهتها في آب 1998، شهدت روسيا درجات متزايدة من الإنتعاش الإقتـصادي، وصل إلى حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ (7%) سنوياً منذ عام 2003، وفائضاً في الميزان التجاري بلغ (140.655) مليار دولار عام 2006، كما بلغ إحتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة (309.5) مليـار دولار فـي شباط 2007، لتقترب بذلك من ثاني أكبر إحتياطي عالمي وأصبح الروبل الروسـي منذ صيف 2006 عملة قابلة للتحويل كما أصبحت روسيا بين بلدان العـالم الـستة الأكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2006. (زغلول، 2008)

استطاع الرئيس بوتين بتواضعه ومرونته وتقبله للآخرين أن يجعل من نفسه رمزاً لحلول الوسط، وأن يفتح حواراً مع القوى السياسية المختلفـة، ويوجـد لغـة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلي عن العلاقات الوثيقـة مـع الإتجـاه اليميني الليبرالي، مما أدى إلى قدر كبير من التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان (الدوما) ودرجة عالية من الإستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منـذ الـسبعينيات. ومع حصول حزب "روسيا الموحدة" الموالي للرئيس بوتين على أغلبية مقاعد الدوما في الانتخابات البرلماينة لعام 2003، أصبح هذا التوافق أمراً مؤكداً، مـن ناحيـة أخرى إستطاع الرئيس بوتين إستعادة هيبة الحكومة المركزية بتشديد قبضتها وسلب حكام الأقليم ما إغتصبوه من سلطات خلال حكم الرئيس السابق بـوريس يلتـسين. (شلهوب، 2007)

كذلك حظيت المؤسسة العسكرية بإهتمام وتطوير ملحوظ، فتم دفـع رواتـب الضباط والجنود المتأخرة لسنوات، وتم البدء فـي تكـوين جـيش محتـرف مـن المتطوعين ليتحول الجيش الروسي بالكامل إلى جيش محترف بحلول عـام 2013. كما تم الإهتمام بالقدرات العسكرية لروسيا لأجل زيادة قدرتها التنافسية فـي سـوق السلاح., فخلال الأشهر السبعة الأولى فقط من عام 2007، حصل الجيش الروسي على 36 نموذجاً من الأسلحة الجديدة. كذلك نجحت روسيا في إسـتعادة مكانتهـا كأكبر مصدر للسلاح في عام 2005 (6.126) مليار دولار، وفقاً للتقديرات الروسية المعلنة (7 مليارات دولار وفقاً لتقديرات هيئة البحوث في الكونجرس الأمريكـي)، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وبريطانيـا وفرنـسا خـلال

التسعينيات. كما تم تخصيص أكثر من (171) مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية حتى عام 2020، ويتضمن ذلك إطلاق عدد من الأقمار الصناعية في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية، والتي تضم (14) قمراً صناعياً لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع الاراضي الروسية، هذا إلى جانب تطـوير البرنـامج الفضائي الفيدرالي(النعيمي، 2007).

شهدت روسيا الإتحادية في ظل حكم الرئيس بوتين نهضة اقتصادية نتيجـة ارتفاع أسعار البترول وزيادة نسبة صادراتها من الغاز والأسلحة مما سـاعد فـي تحقيق الإستقرار السياسي الذي ساهم في تفعيل سياستها الخارجية مما مكنهـا مـن التخفيف من أعباء ديونها الخارجية ومكنها من تحقيق نوع من الإستقلالية في عملية صنع القرار الخارجي، وقد نجح الرئيس بوتين في إستعادة "مكانة روسيا في مصاف القوى الكبرى" كما أعلن عند توليه السلطة، أن روسيا الإتحادية عادت لتمارس دوراً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والأقليمية. (الـشيخ، 2008، ص 78)

إن مكانة روسيا الإتحادية كقوة كبرى ودورها الفاعل فـي النظـام الـدولي أصبحت أمراً لا ريب فيه، إلا أن رؤية القيادة الروسية لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيراً عما كان عليه الحال خلال فترة الإتحاد السوفيتي الـسابق. فالـسياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية، حيث تحكمها المصالح الوطنية، إقتصادية كانت أو أمنية، وفي إطار رؤية تنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مـع الولايـات المتحدة، كما كان الحال في ظل الإتحاد السوفيتي، ولا التبعية، كما كان الحال فـي فترة الرئيس يلتسين. ولأن روسيا دولة أوروبية ذات عمق أسـيوي واضـح فهـي تنتمي لكلا المحيطين، ليس فقط جغرافياً ولكن سياسياً وإقتصادياً، وربما إجتماعيـاً وثقافياً. كما ترى القيادة الروسية أن روسيا في أوروبا – بينما أمريكا خارجها- وأن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتمي لأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصالح المشتركة عميقة، ولذلك يتعين أن تكون العلاقات مع أوروبا أوسع نطاقاً ممـا هـي عليه (زغلول، 2008).

تعيد هذه الرؤية للأذهان الدور الروسي في الحقبة القيصرية – ولكن برؤيـة وآليات تتفق ومقتضيات النظام الدولي الجديد- حين كانت روسـيا إحـدى الـدول "الأوروبية الفاعلة في النظام الدولي، وكان يحكم سياستها الخارجيـة الإعتبـارات المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الأقليمي المباشر، والعزوف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول خارج المنظومة القيصرية(الشيخ، 2008).

لقد أصبح من الراسخ لدى القيادة الروسية أنه لم يعد هناك شرق أو غـرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمها الولايات المتحـدة، وأن روسـيا تـرتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية من الصعب التضحية بها حتى في أكثر القضايا مساساً بالمصالح الروسية. وقد إتضح ذلك مـن موقف روسيا تجاه التدخل الأمريكي في عدد من دول الإتحاد الـسوفيتي الـسابق، لاسيما آسيا الوسطى والقوقاز، بل وإزاء محاولات التدخل الأمريكي فـي القـضية الشيشانية ذاتها رغم ما تمثله من خصوصية لروسيا. (Larrabee, 2000, p 656)

في هذا السياق، يظل هناك حد لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بين الجانبين، حيث تحرص الدول، خاصة روسيا، على عـدم تجـاوز الأمـر حـد المواجهـة الدبلوماسية والسلوك اللفظي الرافض للسياسة الأمريكية دون أن يصل الأمر إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين. ومن ثم فإن أي رهـان علـى موقـف روسي رادع تماماً للسلوك الأمريكي هو تصور خاطئ، ما دامت السياسة الأمريكية قائمة على إستخدام القوة العسكرية المباشرة. فالدبلوماسية لا تردع القوة العسكرية، ولا يمكن وقف قوة عسكرية إلا بقوة رادعة موازنة. ويتأكد ذلك مـن إسـتعراض الموقف الروسي من القضايا التالية:

أولاً: النزاع الروسي- الجورجي:

لقد نشب النزاع الروسي – الجورجي على خلفية قرار متهور والذي اتخـذه الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي بضم أوسيتيا الجنوبية، حين هوجمت قـوات حفظ السلام الروسية الموجودة في هذا الأقليم – الذي لا تزيد مساحته على أربعـة آلاف كيلومتر مربع، حيث فجرت هذه الواقعة غضب موسكو، التي تدعم أوسـيتيا الجنوبية، وكانت النتيجة هي تدفق القوات الروسية إلى داخل الأراضي الجورجيـة

في الثامن من آب 2008، مما أدى إلى تعقيد المشكلة، ووضع النزاع في صـدارة الأحداث الدولية. (سليم، 2007)

ومما لا شك فيه أن هذا النزاع الروسي – الجورجي كانت له العديـد مـن التداعيات المهمة على أصعدة مختلفة، لا سيما فيما يتعلق بطبيعة التحالفات الدوليـة خلال المرحلة المقبلة، فقد أفرز هذا النزاع ما يشبه الانقسام بين روسيا من ناحيـة، والغرب من ناحية أخرى، وبدت جورجيا من خلاله وكأنها تخوض حرباً بالوكالـة، نيابة عن الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، في مواجهة الدب الروسي. (شلهوب، 2007)

إن أزمة القوقاز الأخيرة كانت نتيجة الأخطاء الجسيمة، التي ارتكبها الغرب تجاه روسيا، ومن بينها التواجد العسكري الأمريكي المكثف في جورجيا، وإعتراف الغرب بكوسوفو، وخطط إقامة الدرع الصاروخي الأمريكي في بولندا والتشيك، مما دفع الرئيس بوتين إلى القول إنه سيجعل من أوسيتيا الجنوبيـة وأبخازيـا قاعـدتين عسكريتين. (زغلول، 2008)

وقد أدان الإتحاد الأوروبي بشدة قرار روسيا الأحادي الجانـب بـالإعتراف بإستقلال هذين الأقليمين، وإعتبر الرئيس الفرنسي ساركوزي أن هذا القرار الـذي يهدف إلى تغيير أحادي الجانب للحدود الجورجية، هو ببساطة غير مقبـول، مـن ناحية أخرى، طمأن ساركوزي الروس لكسب ودهم بقوله: " لا أحـد يرغـب فـي العودة إلى زمن الحرب الباردة، ولا تعد منظمة حلف شمال الأطلسي عـدواً، بـل شريكاً لروسيا، أما الإتحاد الأوروبي، فتحدوه الرغبة في أن يتبنى مع روسيا علاقة كثيفة وإيجابية وتقع المسؤولية اليوم على روسيا من أجل القيام بخيار أساسي، ولقد أظهرت فرنسا مع شركائها في الإتحاد الأوروبي، من خلال مبادراتها، كيف أنهـا كانت تأمل في أن يكون هذا الخيار هو خيار الإتفاق والتعاون خيار إحترام مبـادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي"(الشيخ، 2008).

كما أدان المجلس الأوروبي بشدة قرار روسيا الأحادي الجانب بـالإعتراف بإستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ودعا الدول الأخرى إلى دعم الإعتراف بهـذا الإستقلال، وذكر أن إيجاد حل سلمي ودائم للصراعات القائمة في جورجيا يجب أن

ينبني على الإحترام الكامل لمبادئ الإستقلال والسيادة ووحدة الأراضي المعترف بها من قبل القانون الدولي، ووثيقة هلسنكي الختامية حول الأمن والتعـاون الأوروبـي وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة (كاطو، 2007).

وأكد المجلس أن الحاجة الملحة في الوقت الراهن تكمن في وضع آلية دولية للرقابة، وقد أبدى الإتحاد الأوروبي استعداده للمشاركة فيها وفقاً لما ورد في النقطة الخامسة من الإتفاق وذلك لتحل محل الإجراءات الأمنية الروسـية الإضـافية فـي المنطقة المتاخمة لأوسيتيا الجنوبية، وهناك أيضاً حاجة ملحة للشروع في المباحثات حول التدابير الأمنية وتلك الخاصة بإستقرار أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. (زغلـول، 2008)

وعلى صعيد آخر، عززت هذه الأزمة من الموقف الداعي لعدم الاسـتعجال في ضم جورجيا لحلف الأطلسي، وإلا كان على الأوروبيين الإسراع لنجـدة دولـة عضو بالحلف تعرضت لاعتداءات عسكرية من دولة أخرى، مما يؤدي إلى إندلاع حرب أقليمية. (محمود، 2008)

ثانياً: قضية الدرع المضاد للصواريخ:

لقد كانت سياسات الحد من التسلح ونزع السلاح والمبادرات المتتاليـة التـي اتخذها الرئيس السوفيتي الأسبق غورباتشوف في هذا الصدد حجر الزاوية في التقدم الملحوظ في العلاقات السوفييتية - الأمريكية منذ منتصف الثمانينات، والذي وصل إلى حد الشراكة الإستراتيجية بين البلدين بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي.

شكل انسحاب الولايات المتحدة عام 2003 من جانب واحد من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، الموقعة مع الإتحاد السوفيتي السابق، الخطـوة الأولـى نحـو تقويض سياسات الحد من التسلح ومن ثم الوفاق الأمريكي – الروسي الـذي بنـي عليها، وقد جاءت قضية الدرع المضادة للصواريخ في هذا الإطار لتكون سبباً فـي إندلاع أزمة بين البلدين بسبب خطة الولايات المتحدة، التي أعلنتها في كانون الثاني 2007 لإقامة درع مضادة للصواريخ تتضمن نظاماً للرادار المضاد للصواريخ فـي جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا، ويعتمـد نظام الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر لإعتـراض الـصواريخ العـابرة

للقارات، بحيث يقوم الصاروخ الإعتراضي بإعتراض الصاروخ العـابر للقـارات وتفجيره في الفضاء قبل وصوله إلى هدفه على الارض (زغلول، 2008).

وقد وجهت روسيا إنتقادات شديدة للمشروع الأمريكي، وعبر الرئيس بوتين ، وبعبارات شديدة اللهجة- عن رفض بلاده للمشروع، واتهم الولايات المتحدة بأنهـا "تستهتر في اللجوء إلى القوة" وأن هذا النظام "موجه ضد شيء غير موجود، وأنـه سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي، وسيؤدي إلى تدمير التوازن الإسـتراتيجي في العالم"، وأنه "إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الـصاروخي في أوروبا، فقد تكون أوروبا هدفاً للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تتحمل روسـيا أية مسؤولية عن ذلك" (http://www.alasr.ws). وأكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال بالويفسكي أن روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخية على أنها مصدر تهديـد للأمن الروسي، وشبه المضي في نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأمريكية ببنـاء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين، وأن سباقاً للتسلح قد ينتج عن نشر تلـك الصواريخ في أوروبا. (www.asrarpress.net)

هذا الهجوم الدبلوماسي الروسي على المشروع الأمريكي كلل بتوقيع الرئيس بوتين مرسوماً، في 14 تموز 2007، يقضي بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القـوات التقليدية في أوروبا والإتفاقيات الدولية المترتبة عليها. وكانت الإتفاقية قد وقعت في 19 تشرين الثاني 1990 من جانب أعضاء حلفي شمال الأطلسي ووارسو (سابقاً) وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة، واعتبرت الاتفاقية في حينها تأريخاً لنهايـة الحرب الباردة، وحجر الزاوية في سياسات الحد مـن التـسلح، وتحقيـق الأمـن والإستقرار الأوروبي. وتهدف الإتفاقية إلى الحفاظ على التـوازن العـسكري فـي أوروبا من خلال وضع قيود على فئات رئيسية من المعاهدات العـسكرية التقليديـة لدول حلفي شمال الأطلسي ووارسـو، ويتـضمن ذلـك الـدبابات والمـدرعات والمدفعيات والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية، الأمر الذي عزز من تراجع شبح الحرب عن أوروبا التي كانت دوماً ساحة للحروب العالمية بين القوى الكبرى. (كاظو، 2007).

يعتبر قرار الرئيس بوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ إنهيـار الإتحاد السوفيتي عام 1991، ويترتب على هذا القرار توقف روسيا عن تزويد حلف شمال الأطلسي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوروبا، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغي القرار الحدود القصوى لعـدد القوات المسلحة الروسية في أوروبا، ويسمح لروسيا بتكثيف قواتهـا فـي شـمال وجنوب قارة أوروبا. (زغلول، 2008)

أعقب ذلك استئناف روسيا في آب 2007 لدوريات القاذفات الروسية بعيـدة المدى (تي يو 150 وتي يو 95) القادرة على حمل رؤوس نووية وصـواريخ مـن طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام (15) عاماً، مما يمثل تهديداً إستراتيجياً لواشنطن وحلفائها، خاصة مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل كل من بريطانيا والنرويج وقاعدة جوام وولاية الاسكا الأمريكية، كما تزامن هذا مع توقيع روسيا مذكرة تفاهم مع سوريا، ويتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي بإستخدام قاعدة بحرية قديمـة في ميناء طرطوس السوري، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية الى مياه البحـر المتوسط، الذي كان الأسطول السادس الأمريكي يسيطر عليه وحـده. (ليتـوفكين، 2007)

ورغم تأكيد عدد من الخبراء العسكريين، لا سيما في الولايات المتحـدة، أن الدرع الأمريكية المضادة لصواريخ لا يمثل تهديداً لروسيا، إلا أنه تظـل للجانـب الروسي مبرراته التي يمكن على ضوئها تفهم الموقف الروسي، خاصة أن روسـيا نجحت في إختراق أي نظام دفاعي بما في ذلك الدرع الصاروخية الأمريكية (إم إس إس 12م2) في نيسان 2004 وكان آخر هذه التجارب إطلاق صاروخ جديد عـابر القارات ذي رؤوس متعددة من طراز (أر إس 24) وذلـك فـي 29 أيـار 2007. (Gat, 2007, p p 119-121)

يتعلق أول هذه المبررات بمكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية فـي التاكيـد على كونها لاعباً دولياً لايمكن تجاوزه أو إختراق دائرة أمنه القومي دون مـشاركة فعالة من جانبه. ففي قمة مجموعة الثماني في ألمانيا في حزيران 2007 قدم الرئيس بوتين للرئيس الأمريكي بوش عرضاً يقضي بإستخدام موقـع رادار روسـي فـي

أذربيجان كبديل لنظام المزعم إنشاؤه في التشيك. وخلال لقاء الرئيس بوتين وبـوش في ولاية مين في يوليو 2007، اقترح الرئيس بوتين إستعمال قاعدة رادارية أخرى قيد الإنشاء في منطقة كراسنودار جنوب روسيا وهو ما يؤكد أن روسيا لا تـرفض المشروع من حيث المبدأ، ولكنها ترفض إنفراد الولايات المتحـدة بتنفيـذه وتأكيـد هيمنتها ونفوذها في منطقة ما زالت روسيا تعتبرها بوابتهـا الغربيـة. (محمـود، 2008)

تمثل منطقة شرق أوروبا أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي الروسي، كذلك بولندا وتشيكوسلوفاكيا على وجه الخصوص حيث تمثل البوابة التي عبر من خلالها الغزاة إلى روسيا على مر العصور. ورغم التقدم في التكنولوجيا العسكرية ووجـود الصواريخ عابرة القارات فإن أوروبا الشرقية لم تفقد أهميتها كمنطقة عازلة بالنسبة لروسيا الإتحادية وأي محاولات للعدوان عليها من غرب أوروبا بواسطة الأسـحلة التقليدية أو النووية التكتيكية. ومن هنا كانت الأهمية الحيوية التي مثلتها منطقة شرق أوروبا لروسيا، ومن ثم سعيها للسيطرة وبسط نفوذها عليها، ليس فقط كخط دفـاع أول ضد أي عدوان من غرب أوروبا، ولكن للحيلولة دون تفجـر النزاعـات بـين الجماعات الإثنية أو الدينية أو القومية المختلفة في منطقة وسط أوروبـا والبلقـان، والتي كانت دوماً الشرارة الأولى لإندلاع الحروب الكبرى التـي امتـدت لتـشمل أوروبا وروسيا. (Trenin, 2007, pp 15-17)

وفي هذا الإطار، حرص الإتحاد السوفيتي على بسط هيمنته علـى منطقـة أوروبا الشرقية، حتى ولو بإستخدام القوة فيما عرف بمبدأ بريجينيف عـام 1968، الذي يقضي بحق موسكو، بل وواجبها، في التـدخل العـسكري لمـساندة الـنظم الاشتراكية ومساعدة أي دولة تواجه الاشتراكية فيها تهديداً. فقد أكد بريجينيف، عقب التدخل السوفيتي لقمع التمرد في تشيكوسلوفاكيا عام 1968، أن موسـكو سـتحافظ على وضعها في شرق أوروبا حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة.

كانت دول أوروبا الشرقية الست الحليفة للإتحاد السوفيتي في فترة الحـرب الباردة (رومانيا، ألمانيا الشرقية، تشكيوسلوفاكيا، المجر، بلغاريا، بولنـدا) بمنزلـة المجال الحيوي للإتحاد السوفيتي ومنطقة نفوذه الأساسية، وتسعى روسيا حالياً إلـى

الحيلولة دون وقوع المنطقة بالكامل تحت الهيمنة الأمريكية، لكي لا يؤثر على الأمن القومي الروسي حيث تعتبر روسيا هذه الدول ضمن دائرة الدول الأكثر تأثيراً على الأمن الوطني. (نصار، 2007)

يعتبر عدم توقيع دول حلف شمال الأطلسي الإتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا – التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي باسطنبول عام 1999- مبرراً ثانياً للموقف الروسي، فهذه المعاهدة تستوعب- من وجهة النظر الروسية- المستجدات التي أدى إليها إنتهاء الحرب الباردة. وقد صادقت روسيا على المعاهدة المعدلة عام 2004، كما صادقت عليها بيلاروسيا وقازاقستان وأوكرانيا، بينما رفضت دول حلف شمال الأطلسي (26 دولة) القيام بذلك وأصرت على وجوب تنفيذ روسيا لما يطلق عليه "التزامات اسطنبول" أولاً، وهي سحب القوات الروسية من مولدوفيا وجورجيا المجاورتي لروسيا رغم الرفض الروسي التام لذلك. (محمود، 2008)

من ناحية أخرى، ينبع الموقف الروسي من منظور أوسع يتعلق بقضية توسيع حلف شمال الأطلسي وتعزيز قدراته الدفاعية، وما يمثله ذلك من تهديد على الأمن القومي الروسي والمصالح الروسية، فعلى حين تم حل حلف وارسو رسمياً في تموز 1991م، لم يتم حل حلف شمال الأطلسي رغم كونه رمزاً للحرب الباردة. ولم تنجح الضغوط الأوروبية التي قادتها فرنسا في ذلك، إذ أصرت الولايات المتحدة تدعمها بريطانيا، على إستمرار الحلف تأكيداً على إستمرار دورها الفاعل في أوروبا حتى بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، وقامت الولايات المتحدة في هذا السياق بطرح رؤية لدور الحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة، تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الإتحادية، وفي قمة حلف شمال الأطلسي في آذار 2004 تم قبول عضوية سبع دول من جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) (مغايري، 2004) رغم أن قدراتها العسكرية لا تؤهلها للإنضمام للحلف. صاحب ذلك تبني البرلمان الأوكراني قراراً يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية، وقيام الحلف بعمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي

دول البلطيق التي إنضمت إليه. ولم تكتف الولايات المتحدة بتوسيع عضوية الحلف وتمديد نفوذه في إتجاه روسيا، وإنما شرعت أيضاً في تعزيز قدراته من خلال إقامة قاعدتين أمريكيتين في كل من بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات إستراتيجية منها الدرع المضادة للصواريخ، الأمر الذي جعل الشطر الأوروبي من روسيا كلـه تقريباً في متناول اسلحة الحلف التكتيكية وليس فقط الأسلحة الإستراتيجية (محمود، 2008).

وقد رأى ميخائيل مرجيلوف، رئيس لجنة الـشؤون الدوليـة فـي مجلـس الفيدرالية الروسي (المجلس الاعلى للبرلمان) أن توسيع حلف الناتو يجـري طبقـاً لرؤية جيوسياسية قديمة تعود إلى فكرة تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين والتـي نصت على إبعاد روسيا إلى أعماق أوراسيا في شمال شرقي القارة، وأن الهدف هو إحتواء روسيا من الجنوب الشرقي وآسيا الوسطى من خلال برامج حلـف شـمال الأطلسي. أما قبول دول البلطيق في الحلف، فلا يمثل زحفاً من جهة الشمال الغربي فحسب، بل ودعماً للتوجه المناوئ لروسيا في هذا الحلف بحكم ميول النخبة السياسية المعادية لروسيا في تلك الدول (Primakov, 2006, pp 17-18).

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية في 10 شباط 2007، وجه الـرئيس بوتين إنتقادات حادة للسياسة الأمريكية، وإنتقدها "لإستخدامها المفرط للقوة الذي يكاد يكون غير خاضع للسيطرة في العلاقات الدولية... وتجاوزها حدودها الوطنية فـي كل إتجاه". وحذر الرئيس بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة "لعالم أحادي القطب" غير مقبول وقد أدى إلى المزيد من الحروب والـصراعات فـي العـالم ورأى أن "توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصـة علـى ضـوء إنضمام جمهوريات البلطيق الثلاث (لاتفيا، لتوانيا، وأستونيا)، مما وضـع الحلـف أمام بوابة روسيا. وقال الرئيس بوتين إن "بلاده تمتلك الحق في السؤال عما يهـدف إليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية بإتجاه موسكو، فـي حـين ان التهديـد الحقيقي العالمي يشكله الإرهاب وأسلحة الـدمار الـشامل" (زغلـول، 2008: ص 135).

إن تصريحات الرئيس بوتين تؤكد أن روسيا تنظر إلى الـسياسة الأمريكيـة على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وفي أفغانستان وفـي العـراق وفـي بعـض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع إمتداد حلف شمال الأطلسي ونشر الدرع المضادة للصواريخ في دول أوروبا الـشرقية. فتصريحات الرئيس بوتين هي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلـى سـباق التـسلح بـين موسـكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطريقة لإستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الإتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلـى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهـي الإحتكار والإنفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي. (هياجنة، 2007: ص 88)

ثالثاً: قضية استقلال كوسوفو:

يعد إقليم كوسوفو جزءاً من جمهورية صربيا التي كانت بدورها جزءاً مـن يوغوسلافيا السابقة. وعقب تفكك دولة يوغسلافيا، ظل الأقلـيم ضـمن جمهوريـة صربيا إلا أنه يخضع لإدارة الأمم المتحدة منذ عام 1999، وذلك إثر حملة القصف التي خاضتها قوات حلف شمال الأطلسي ضد القوات الصربية لوقف النزاع المسلح بينهما وبين جيش تحرير كوسوفو الألباني، والذي إندلع عام 1998 مصحوباً بحملة تطهير عرقي ضد الإثنية الألبانية التي تشكل نحو (90%) من تعداد الأقليم البـالغ مليوني نسمة. (Mankoff, 2007, pp 14-16)

وترغب الأغلبية من ذوي الأصول الألبانية في الإنفصال عن صربيا إنفصالاً تاماً، غير أن الصرب ينظرون إلى الأقليم- الذي ما زال يعتبر رسمياً جـزءاً مـن صربيا – بإعتباره مهد حضارتهم، ويعارضون أي حل يقود لإستقلال كوسوفو عن صربيا، وقد أعلن الرئيس الصربي بوريس تاديتش مراراً انه لن يقبل إستقلال أقليم كوسوفو، وذلك رغم تطلع جمهورية صربيا إلـى عـضوية الإتحـاد الأوروبـي، المشروطة أساسا بتسوية القضية. كما تعارض الأقلية الصربية فـي الأقلـيم ذاتـه

إستقلاله أيضاً وترى أنه يعني بالنسبة لها الهلاك أو الهجرة منـه. وقـد أدى هـذا التباين الواضح بين موقف ألبان كوسوفو المطالبين بالإسـتقلال الكامـل وصـربيا الرافضة لذلك نهائياً إلى فشل المفاوضات بينهما، والتي أجريت في فيينا فـي ظـل الوساطة الدولية وإستمرت طوال عام 2006. (زغلول، 2008)

وقد هددت روسيا دوماً بإستخدام حق الفيتو ضد أي مشروع قرار من شـأنه وضع الأقليم على طريق الإستقلال عن صربيا، وقد رفـضت بـشكل قـاطع فـي حزيران 2007 مشروع قرار أمريكي – أوروبي بشأن أقليم كوسوفو ينهي وجـود الأمم المتحدة في الأقليم، ويجعل ممثلين أوروبيين مسؤولين عن إدارته، الأمر الذي سيقلص دون شك من نفوذ مجلس الأمن، ومن ثم نفوذ روسيا فيما يتعلـق بتـسوية القضية. كما أعطى مشروع القرار ألبان كوسوفو والأقلية الصربية بالأقليم أربعـة أشهر للتوصل إلى إتفاق فيما بينهما. وفي حال فشل التوصل إلى إتفاق، يكون مـن حق كوسوفو الإستقلال تحت الحماية الدولية، على أن تحصل على الإستقلال الكامل مستقبلاً. وكان هذا المشروع تعبيراً عن الخطة التي كان المبعوث الخـاص للأمـم المتحدة إلى أقليم كوسوفو، مارتي أهتيساري، قد تقدم بها فـي نهايـة آذار 2007، والتي تسعى لمنح أقليم كوسوفو إستقلالاً دولياً بشكل يسمح بالإشراف عليـه خـلال الفترة الأولى من تطبيقه. وصرح المندوب الروسي لدى الأمـم المتحـدة، فيتـالي تشوركين في 17 تموز 2007، بأن نص مشروع القرار المعدل هو بمثابة خطـوة تتخذ خلسة نحو إستقلال كوسوفو، وأنه من الضروري إعطاء مزيـد مـن الوقـت لجهود التفاوض بين سكان كوسوفو للتوصل إلى إتفاق مقبول من الطرفين، حيـث ترى روسيا ضرورة إجراء محادثات جديدة بين كوسوفو وصربيا تحـت إشـراف وسيط جديد غير متحيز. وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن "روسيا ستقبل أي قرار يقوم على أسس الإتفاق بين الجانبين. أما أي قرار آخـر (لا تقبلـه صربيا) فلن يتم من خلال مجلس الأمن الدولي. (Gomart, 2007, p 67)

وتنطلق روسيا في موقفها السابق تجاه قـضية كوسـوفو مـن مجموعـة مـن الإعتبارات:(Novosti Press, 7/8//2007)

أولاً: ضرورة إحترام قواعد القانون الدولي التي تقـضي بـإحترام الحـدود القائمة بين الدول والسلامة الأقليمية لكل دولة. وتتمسك روسيا بقرار مجلس الأمـن الدولي (1244) الذي صدر في عام 1999 بشأن كوسوفو، وينص علـى إحتـرام مبادئ السيادة ووحدة الأراضي الصربية، كما ينص على تهيئة الظروف الديمقراطية الأساسية الضرورية للبت بصورة نهائية في صفة الأقليم مستقبلاً، وقد أكد الـرئيس بوتين "أنه لا يمكن بناء السلام في أوروبا بدون مراعاة القواعد الأساسـية للقـانون الدولي، بما في ذلك مبادئ إتفاقية هلسنكي". (Kubicek, 2004, p 109)

ثانياً: أن منح الإستقلال لأقليم كوسوفو من شأنه تشكيل سابقة خطيرة تـدعم نزعات الإنفصال في مناطق أخرى من العالم، وسوف يصبح مصدرإلهام لـشعوب شمال القوقاز في روسيا التي تسعى هي الأخرى إلى الإسـتقلال وإقامـة دولهـا. (محمود، 2008)

ثالثاً: ترى روسيا أن الإتحـاد الأوروبـي والولايـات المتحـدة يتعـاملان بإزدواجية في المعايير مع القضايا الأقليمية والدولية، ففي حين يتعاملان مع قـضية كوسوفو، إنطلاقاً من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإنهما يتعـاملان مـع قضية أبخازيا وفقاً لمبدأ حماية وحدة الأراضي الوطنية الجورجية، وترفض روسيا هذه الإزدواجية، كما ترفض مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فيما يتعلق بأقليم كوسوفو. (سليم، 2007)

رابعاً: الروابط القومية (السلافية) والدينيـة (الأرثوذكـسية) بـين روسـيا والصرب والتي إكتسبت إهتماماً متزايداً منذ إنهيار الإتحاد السوفيتي، وتفاقم الأزمة في البوسنة، فقد تصاعدت مطالب المعارضة في روسيا، خاصة من ذوي الإتجـاه القومي، بضرورة مساندة الصرب وإحياء الحركة الداعيـة إلـى وحـدة الـشعوب السلافية (Pan-Slavism) والتي ترجع بجذورها إلى القرن التاسع عشر – الـذي شهد عدة إجتماعات لأنصار هذه الحركة، منها إجتماع براغ عام 1948، وموسـكو عام 1967- بهدف توحيد الشعوب السلافية في روسيا والصرب. وقد كان تـورط

روسيا في الحرب العالمية الأولى دفاعاً ومساندة للصرب في مواجهة الإمبراطورية النمساوية. (زلوبن، 2006)

خامساً: الضغوط الداخلية المؤيدة للصرب. ففـي حزيـران وكـانون الأول 1992 اصدر البرلمان الروسي عدة قرارات تقـضي بـضرورة أن يقـوم وزيـر الخارجية بمحاولة تخفيف العقوبات المفروضة على الصرب، وأن تستخدم روسـيا حق الفيتو ضد أي محاولة للتدخل العسكري الغربي في يوغوسلافيا. وقد أدى هـذا إلى إتخاذ روسيا، منذ نهاية عام 1992، مواقف تعبر عن تأييدها الصريح والمعلـن للصرب، والسعي من أجل تخفيف العقوبات المفروضـة عليهـا، ومعارضـة أي عمليات عسكرية من جانب حلف شمال الأطلسي ضد الصرب.

هناك تأييد شعبي واضح للصرب داخل روسيا اتخذ صورة مظاهرات عارمة اجتاحت روسيا، منددة بضربات حلف شمال الأطلسي عام 1999 ضد الـصرب، كما تكررت محاولات الهجوم على السفارة الأمريكية في موسكو، ونددت المعارضة من ذوي الإتجاهات القومية والشيوعية، التي كانت تهـيمن علـى مجلـس الـدوما (المجلس الأدنى في البرلمان)، بضربات حلف شمال الأطلسي، وهـددت بـرفض التصديق على معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية (ستارت 2) الموقعة مع الولايات امتحدة، وطالبت بالخروج على نظام العقوبات المفروضة على الصرب، وتزويـدها بالأسلحة الحديثة التي تمكنها من التصدي لضربات حلف شمال الأطلسي، ولكـن رغم تأييد روسيا للصرب، بل وقرارها بإرسال عدد من القطع البحرية الاستطلاعية إلى البحر الإدرياتيكي لمراقبة الأوضاع في كوسوفو، فإنه كان واضحاً منذ البدايـة أن روسيا لن تتورط عسكرياً في النزاع وهو ما أعلنه الـرئيس بـوريس يلتـسين صراحة- وأن الجهود الروسية سوف تتركز على الضغط على الولايـات المتحـدة وحلف شمال الأطلسي لوقف ضرباته للصرب ومحاولة الوساطة لتـسوية الأزمـة سلمياً.(الإمارة، 2005)

إنطلاقاً من الإعتبارات السابقة، فإن انحياز روسيا الآن للموقف الغربي ضد الصرب في أزمة كوسوفو لا يعني فقط تخليها عن حليف أساسي، ولكن يعني أيضاً تقويض نفوذها في منطقة البلقان ذات الاهمية الحيوية لروسيا، وتراجعـاً لمكانتهـا

على الصعيد الدولي، ومن ثم كان التأييد الروسي لجمهوريات صربيا يقتصر علـى رفضها لأي تسوية لا تقبلها صربيا في إقليم كوسوفو. (الشيخ، 2008)

وعلى ضوء المعارضة الروسية لإستقلال الأقليم، فإن هناك خيارين أساسيين لتسوية القضية، الأول هو الدعوة للاقتراع على مشروع قـرار يقـضي بإسـتقلال الأقليم الذي من المتوقع أن تستخدم روسيا ضده حق النقض (الفيتو)، والثـاني هـو المضي قدماً نحو حصول كوسوفو على الإستقلال عن جمهورية صربيا بعيداً عـن مجلس الأمن، وعلى حين تستطيع روسيا أن تمنع إصدار قرار دولي يسمح بإستقلال كوسوفو، إلا أنها لا تستطيع الحيلولة دون إعتـراف الولايـات المتحـدة والـدول الأوروبية وغيرها بإستقلال الإقليم فعلاً، وقد تم الإعتراف مـن قبـل (47) دولـة ومنظمة باستقلال جمهورية كوسوفو في 17 شباط 2008. (نصار، 2007)

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الروسية تجاه قضايا الشرق الأوسط

من الطبيعي لروسيا التي أتقنت توظيف الإداة النفسية ولغة الخطاب الأيديولوجي أن تلجأ إلى تحريك المشاعر وهي تطرق أبواب الشرق الأوسط، خاصة وهي تدرك حجم الامتعاض السياسي والشعبي السائد فيها إزاء السياسات الأمريكية، إلا أن موسكو ليست بصدد العودة إلى الشرق الأوسط من البوابة الأيديولوجية، فمنذ إنهيار الإتحاد السوفييتي شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية تقيس تحركاتها وإتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية.

وبإيجاز يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى تحدد سلوك روسيا في الشرق الأوسط، أولها: مزاحمة واشنطن في المنطقة بالقدر الذي ينهك الأخيرة إستراتيجياً حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية، وإذا كانت موسكو على إدراك تام بأنها لا تستطيع معادلة القوة العسكرية أو الإقتصادية الأمريكية في أي وقت قريب إلا أنها مع ذلك ترفض أن تظل قوة عالمية من الفئة الثانية وتصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمية، وإحدى وسائلها إلى ذلك هي مشاغلة الولايات المتحدة واستدراجها في مشاغبات على أكثر من ساحة، الشرق الأوسط واحدة من بينها.

فكما أعلنت عن بناء نظام جديد للدفاع الجوي بحلول عام 2015 وسارعت إلى غرس علمها في قاع البحر في منطقة القطب الشمالي فور إعلان كندا عن بناء كسارات ثلج مسلحة وأطلقت طائرات بعيدة المدى حلقت بالقرب من القاعدة الأمريكية في جوام في المحيط الهادئ، فإن موسكو قامت في آب 2007 بالإعلان – على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال فلاديمير ماسورين- عن دراسة تقضي بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعوماً بقاعدة عسكرية روسية يفضل الروس أن يكون مقرها سوريا، وثانيها: الحصول على نصيب من الاستثمارات العربية، إذ أن هذه الاستثمارات سوف تساعد على نمو الاقتصاد

الروسي مما يساهم في تدعيم العلاقات العربية الروسية، وثالثها: تصدير الأسلحة الروسية إلى الدول العربية إذ تمتلك روسيا القدرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا والصين في التكنولوجية الحديثة في مجال الأسلحة، من هنا فإن روسيا تبحث عن أسواق قوية لتصدير الأسلحة ومنها السوق العربية (سليم، 2007).

1-4 توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية

تنطلق روسيا في إهتمامها في المنطقة العربية والإسلامية من ثلاثة مرتكزات هي: (قاسم، 2009)

1. روسيا تريد رفع مستوى العلاقات مع المسلمين إجمالاً لما لذلك من تأثير على المسلمين في المناطق الروسية الجنوبية، هناك حركات إسلامية في روسيا الإتحادية تحاول الانفصال، وهي تتسبب في مشكلات كثيرة ومرشحة لاستنزاف طاقات اقتصادية ومالية كبيرة، تظن روسيا الإتحادية أن إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية والإسلامية ستخفف من هذه المشكلة، وربما تقضي عليها، لكن على روسيا الإتحادية أن تحرص على التوازن في علاقاتها بحيث تبني علاقات مع الأنظمة وتنحي جانباً العلاقة مع التنظيمات الجهادية، للتنظيمات الجهادية تأثير أكبر على حركات الانفصال من الأنظمة، لكن تحسين العلاقات معها يؤثر سلباً على رغبة الحكومات في التجاوب، روسيا الإتحادية مهتمة بحماية حدودها الجنوبية ذلك لأن الجمهوريات الإسلامية قد أصبحت مستقلة وتشكل مناطق انطلاق للحركات الإنفصالية الروسية. (كرستياني، 2007)

تبلغ نسبة المسلمين الآن في روسيا حوالي (15%)، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة بصورة ضخمة حتى عام 2050 بسبب التناقص في الزيادة الطبيعية للروس من أصل سلافي، وتزايد نسبة المسلمين بسبب التكاثر السكاني والهجرة من البلدان الإسلامية المجاورة، المسلمون يزدادون وعياً بشؤونهم، وارتفعت أعداد المساجد في روسيا الإتحادية الآن من حوالي (8000) بعد أن كانت حوالي (1000) مع انهيار الإتحاد السوفيتي، مما حدا بالبعض القول بأن روسيا الإتحادية ستتحول إلى دولة

إسلامية في العام 2005، وهناك مبالغة في تضخيم التزايد السكاني للمسلمين من قبل بعض الكتاب، لكن يبقى خطر الحركات الإنفصالية قائماً، ويتزايد مع تزايد السكان المسلمين، لكن من الضروري الانتباه إلى أن هدوء المسلمين مرتبط بسياسة روسيا الإتحادية فيما يتعلق بعدالة التوزيع، وليس بالضرورة برغبة المسلمين في التمرد بلا سبب. (طه، 2007)

2. روسيا تتطلع إلى المنطقة كمصدرمهم للدخل بخاصة من ناحية تصدير الأسلحة، تنفق دول المنطقة أموالاً طائلة على التسليح، وواضح أن الغرب بخاصة الولايات المتحدة يحتكرون السوق العربية، وأغلب الأسلحة التي يتم استيرادها ليست للاستعمال الحربي، وتبقى دول الخليج تحت الحماية الأمريكية بغض النظر عن كميات السلاح الضخمة المشتراه، أي أن على روسيا ألا تفترض أن دول المنطقة قادرة على أن تحمي نفسها بنفسها أو بمعزل عن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة فهذه الدول ضعيفة وتحتاج إلى أكثر من ذلك. (كاطو، 2007)

وروسيا الإتحادية مهتمة أيضاً بالتعاون مع دول الخليج من أجل تحسين أسعار النفط والغاز، وهي المصدر الثاني للنفط بعد السعودية، والمصدر الأول للغاز، وتشكل صادراتها من الصنفين (65%) من مجمل الصادرات الروسية، بنت روسيا الإتحادية آمالاً كبيرة على ارتفاع أسعار مواد الطاقة لكي تستمر في برامجها التنموية، وترى أن بقاء الأسعار مرتفعة يتطلب تعاون دول الخليج، وبالتحديد السعودية وقطر. (التركي، 2006)

3. ترغب روسيا الإتحادية في ممارسة دور في حل الصراع العربي الإسرائيلي لأنها تبرز كقوة كبيرة على الساحة الدولية، وقد وجدت روسيا الإتحادية أن دورها على الساحة الدولية قد تقلص إلى حد كبير، وأن الدول الغربية تعمل على حصارها داخل حدودها وإضعافها إقتصادياً، والتضييق عليها من خلال ضم جمهوريات الإتحاد السوفيتي المنهار إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، ونشر الدرع الصاروخية الأمريكية، وقد وجدت نفسها، وهي الدولة النووية العظمى، صغيرة على المستوى العالمي، ولا تستطيع منافسة أحد حتى

على مستوى مصالحها الحدودية المباشرة، هذا ما دفعها لـشن الحـرب علـى جورجيا، ولإصدار تصريحات متحدية للولايات المتحـدة الأمريكيـة، واتخـاذ إجراءات وخطوات عسكرية من شأنها التأكيد على قوتها وقدرتها على المنافسة مثل نشر الأسطول الروسي في المتوسط، وتحليق طـائرات إسـتراتيجية فـي أجواء كان يحتكرها حلف الأطلسي، المنطقة العربية الإسلامية منطقة حـساسة جداً، ويمثل الحراك الروسي فيها استفزازاً للولايات المتحدة، مثلما يمثل استعادة لمكانة دولية غالية.

جدول (1)

أهم الأزمات التي تابع العالم العربي فيها دور ومكانة روسيا (1991-2009)

التاريخ	المشكلة/ الأزمة	موقف روسيا	توقعات العالم العربي
1991-1992	تصدع الأمن العربي	الإنشغال بتفكيك المنظومة السوفيتية	تقدير الموقف أو إستيعاب الحدث
1994-1996	الحرب الشياشانية الأولى	إخفاق في معالجة القضية	منح الشيشان الإستقلال
1999	الحرب في كوسفو (الإبـادة الجماعيـة للمـسليمن فـي كوسفو)	إخفاق في معالجة القضية	تدخل أكثر تأثيراً
1999-2001	الحرب الشيشانية الثانية	معالجة شرسة للأزمة	منح الشيشان الإستقلال
2001-2002	الحـرب الأمريكيـة علـى " الإرهاب"	المشاركة والدعم	الفصل بـين المـشكلات الداخليـة والحملة الأمريكية
2003-2005	غزو واحتلال العراق	المتابعـــة والـــشجب والاستنكار	الفصل بـين المـشكلات الداخليـة والحملة الأمريكية
2006	الحرب الإسرائيلية على لبنان	المتابعة والشجب ودعـوة إلى ضبط النفس	تدخل أكثر حسماً فـي المؤسـسات الدولية
2008	الحرب الروسية- الجورجية	الحسم العسكري الروسي	رد روسي قوي
2009	الحرب الإسرائيلية على غزة	المتابعة والشجب ودعـوة إلى ضبط النفس	تدخل أكثر حـسماً والـضغط علـى إسرائيل

المصدر: عبد الحميد، 2009

أن جزءاً مهماً من قراءة الموقف العربي للدور الروسي قد أحاطت به كثير من الآمال والتطلعات الناجمة عن عدم متابعة كافية للعوامل والمتغيرات وقوى الجذب التي أثرت بروسيا الإتحادية خلال العقدين الماضيين. (عبد الحميد، 2009)

في أيلول 1991، قبيل إنهيار الإتحاد السوفيتي بأسابيع قليلة، أوفد الرئيس ميخائيل غورباتشوف يفجيني بريماكوف- الذي كان يشغل وقتها منصب رئيس الاستخبارات الخارجية في مهمة إلى الشرق الأوسط شملت مصر والسعودية والإمارات والكويت وتركيا وإيران، كان الهدف من ورائها توجيه الشكر لتلك الدول على وقوفها إلى جانب غورباتشوف في وجه محاولة الانقلاب التي تعرض لها في آب من العام نفسه ولحثها على تقديم مساعدات للاقتصاد السوفيتي. وعقب عودة بريماكوف إلى موسكو، أشار إلى أن الدول التي زارها "لا تريد للإتحاد السوفيتي أن ينهار وأن القادة الذين التقى بهم يرغبون في وجود الإتحاد السوفيتي في الشرقين الأدنى والأوسط، لأن ذلك يحفظ توازن القوى كما أن أحداً منهم لايريد لقوة عظمى واحدة أن تحتكر الوضع في المنقطة". (الشيخ، 2008)

وعلى الرغم من التقدم في السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط مع الرئيس بوتين إلا أن هناك أيضاً قيوداً تؤثر على تطورها في المنطقة، فمع أن روسيا تشارك الولايات المتحدة دبلوماسياً في رعاية عملية السلام إلا أن كل ما تقدمه للسلطة الوطنية الفلسطينية من مساعدات لا يزيد على (1%) من إجمالي ما تتلقاه من الخارج كذلك فإن روسيا، وإن إستطاعت أن تبني علاقات إيجابية مع الدول العربية خصوصاً في منطقة الخليج العربي، إلا أن سياساتها المتشددة مع مسلميها، خاصة في الشيشان، أثر على علاقاتها مع الدول العربية بالإضافة على علاقاتها مع إسرائيل، فبالرغم من نجاح موسكو في محاكاة الولايات المتحدة في بناء علاقات مع كل من إسرائيل والدول العربية إلا أن علاقات موسكو بإسرائيل تواجه مشكلات وتحديات، من أبرزها إعتراض إسرائيل على أن تلعب موسكو دوراً أكبر في الوساطة بينها وبين الفلسطينيين، وصفقات السلاح التي تعقدها موسكو مع سوريا، ودعم روسيا لبرنامج إيران النووي، وما تعده إسرائيل إستمراراً للحملات المعادية للسامية في روسيا. كذلك فقد وصل المهاجرون من جمهوريات الإتحاد

السوفيتي السابق إلى ما نسبته (20%) من إجمالي سكان إسرائيل، يحمل كثير منهم جنسية مزدوجة دفعت الرئيس بوتين إلى تأكيد أن روسيا تهتم بأمرهم، وهو ما لا ترحب به إسرائيل، خاصة أن من بينهم عدداً كبيراً من رجال الأعمال والأثرياء الذين تطالب روسيا إسرائيل بتسليمهم لها بسبب تورطهم في تهريب مليارات الدولارات من البنوك الروسية. (محمود، 2008)

استطاعت روسيا الإتحادية في عهد الرئيس بوتين أن تحقق تقدماً على الصعيدين الإقتصادي والإستراتيجي في الشرق الأوسط إلا أنها تبقى ثانياً وربما ثالثاً بعد الولايات المتحدة والقوى الأوروبية النافذة في تلك المنطقة. فالنشاط الروسي على الساحة الشرق الأوسطية لا يزيد حالياً على كونه إشارة تبعث بها موسكو إلى الولايات المتحدة مع الغرب نهائياً، المزاحم الذي يقدر جيداً فجوة القوة بينه وبين الولايات المتحدة، وأن ناتجه المحلي الإجمالي الأمريكي (13,1 تريليون دولار) وأن إنفاقه العسكري (32 مليار دولار) لا يتعدى (6,3%) من الإنفاق العسكري الأمريكي (5.5 مليارات دولار) وهي حقائق إذا ما ترجمت بلغة موازين القوى في العلاقات الدولية فإنها لا تجعل من عودة روسيا إلى الشرق الاوسط عودة "للبديل المنتظر" (نومكن، 2006، ص 11).

أدرك الرئيس بوتين ان العودة إلى الساحة الدولية عبر بوابة المنطقة العربية أقرب الإحتمالات، طالما أن باقي المعابر سواء في آسيا أو في أمريكا اللاتينية مغلقة بقوة السيطرة الإقتصادية والعسكرية المتزايدة للولايات المتحدة. لهذا بدأ جولة في المنطقة عامي 2005 و 2007، شملت أغلب دولها. بمعنى آخر، أنه اختار المنطقة التي أجهدت جزءاً من موارد الإتحاد السوفييتي السابق، خلال جولاته، ركّز على التناقضات التي تترتب على مسايرة السياسة الأمريكية والإعلان عن استحالة تطبيق الأنموذج الأمريكي في المنطقة العربية. (بن صقر، 2007)

أن أهمية المنطقة العربية الإجمالية في الخريطة الإستراتيجية- العسكرية الدولية، والإقتصادية العالمية، تعطي للقوى الكبرى، ومن ضمنها روسيا، مدخلين للحصول على أدوار فاعلة، وهما (محمود، 2008):

المدخل الأول: المدخل الجغرافي، بمعنى التقارب الجغرافي عبر الحدود أو الحضور المباشر في المنطقة. وفي هذا الامر صعوبات بسبب وجود الولايات المتحدة فيها. وتأسيسها لمصالح وإنتشار عسكري وسياسي له تأثيراته وتداعياته على الأمن القومي.

المدخل الثاني: مدخل المشكلات ذات التأثير الأقليمي الممتد، التي لا تؤثر على الدول العربية فحسب بل على إجمالي الأقاليم القريبة منها، ومن ضمنها روسيا.

والمدخل الأخير متاح، ويتوقف أمر انخراط روسيا فيه على الآتي: (عطوان، 2007)

أ- الإرادة السياسية لممارسة أدوار دولية في القضايا الشائكة. بما يتضمنه ذلك من توافر الموارد، وإحتمالية الصدام مع مصالح قوى أخرى مثل الولايات المتحدة.

ب- مراعاة حساسية مصالح الولايات المتحدة، والحدود التي تسمح بها لتدخل القوى الأخرى، وعدم استفزازها على نحو مثير يرفع معدلات الصراع بينهما.

ج- تحديد للمصالح الروسية في المنطقة العربية، والتفاهم بشأنها مع كل من الصين والإتحاد الأوروبي، بحيث يتعزز الموقف الروسي أمام الولايات المتحدة.

د- السعي إلى إستثمار نقاط الضعف في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وهي:

1- فشل الإدارة الأمريكية في العراق وأفغانستان وعدم القدرة على السيطرة الأمنية.

2- تصاعد المؤشرات الشعبية السلبية على عدم حيادية الولايات المتحدة في قضايا الصراع العربي –الإسرائيلي.

3- قضية أدوار إيران وطموحاتها الأقليمية، وتحديداً في المجال النووي تكشف المزيد من الضعف الأمريكي، ومؤشراته عدم القدرة على فك خيوط الوضع السياسي والمصالح الدولية، بل ورغبة الولايات المتحدة

في إشراك روسيا في فك بعضها. الأمر الذي دفع الرئيس بوتين أثناء قمة الدول المطلة على بحر قزوين في منتصف تشرين الأول 2007، إلى القول: "إن حل ملف إيران النووي يمر في موسكو وهو مرور له ثمن". (الشيخ، 2008: ص 19)

المتغيرات الثلاثة السابقة صارت تعطي لروسيا فرصة تحرك، بهامش مناورة أوسع نسبياً مما ساد في الثامنية عشر عاماً الماضية. فإيران في أجندة الإدارة الأمريكية مطلوب تغيير نهجها، وبالتالي هي فرصة للروس لكي يستثمروها. والخليجيون الباحثون عن بدائل، تُطرح عليهم خيارات روسيا والصين، وبالتالي بإمكان الروس الضغط على الإيرانيين لكي يقللوا من تأثير أي مواجهة محتملة على الأراضي الخليجية. (الشناق، 2007)

إن سياسة الإتحاد السوفييتي السابق، لا تشير إلى أنه كان ينوي إخضاع العرب لسيطرته، أو أنه كان قادراً على ذلك. فالسوفييت كانوا موجودين في المنطقة العربية بالدرجة الأولى بسبب مصالحهم الحيوية في أوروبا وآسيا، ودور دول المنطقة كان وسيلة لعرقلة مخططات الولايات المتحدة في دمج المنطقة في شبكة ترتيباتها الأمنية، دفاعاً عن حدود الإتحاد السوفييتي السابق الجنوبية. (زغلول، 2008)

يتوقع أن تشغل القضايا التالية حيز الإهتمام المشترك بين روسيا الإتحادية والدول العربية: (محمود، 2008)

أ- تنشيط حركة الإستثمارات المتبادلة، وتحديداً في مجالات الطاقة في دول الخليج وفي كافة المجالات في روسيا.
ب- توسيع فرص الشركات الروسية في المنطقة العربية.
ج- السعي إلى فتح باب أمام صناعة السلاح الروسية لدى كثير من الدول العربية.
د- تهدئة الأقلية المسلمة في روسيا (نحو 35% من سكان روسياً).
ه- السعي إلى تنسيق المواقف في مجال أمن الطاقة، ومن ضمنها مناقشة فكرة بناء منظومة للدول المصدرة للغاز.

إن ما يواجه روسيا في علاقاتها مع دول المنطقة، يتمثل في أن هناك عـدم توازن بين مستوى العلاقات السياسية وحجم التعاون الإقتصادي الذي ما لا يـصل إلى مستوى العلاقات السياسية والفرص المتاحة، وينبغي أن نشدد على أن التوجـه الروسي العام إلى المنطقة يقوم على بذل الجهود الممكنة لتمتين العلاقات مع الـدول العربية وإسرائيل، علاوة على إيران، في شكل ينعكس إيجاباً علـى وزن روسـيا وتأثيرها في المنطقة ككل. لكن لا يجب أن ننسى أن هذه العملية هـي طريـق لـه إتجاهان، فالسوق الروسي مهتم بالسوق العربية وبالإستثمارات العربيـة وبتأسـيس شركات ثنائية، وبناء صلات مباشرة بين الدول العربية والأقاليم الروسية التي تتطلع إلى تعميق نوع التعاون التجاري والاقتصادي (الشناق، 2007).

تبين أرقام مجلس الأعمال الروسي العربي ان صادرات روسيا الى الدول العربية شهدت نمواً متواصلاً خلال السنوات من 1999 - 2002 اذ ارتفعت من (1.533) مليون دولار الى (2.354) مليون دولار عام 2002 اي بزيادة تقدر بحوالي (83%) غير ان هذه الزيادة رغم ارتفاعها لا تبين حقيقة التعامل القائم ولاسيما من حيث تدنيها بالمقارنة مع اجمالي الصادرات الروسية اذ انها شكلت نسبة (1%) عام 1999 و(2 %) عام 2002 من اجمالي الصادرات الروسية، ويعود ذلك الى ان النفط والغاز يشكلان اهم الصادرات الروسية وان العالم العربي لا يستورد هذه السلع، اما واردات روسيا من الدول العربية فقد شهدت تراجعاً خلال السنوات من 1999 الى 2002 وبلغت نسبة التراجع حوالي (11%) عام 2002 بالمقارنة مع عام 1999 حيث بلغت عام 1999 مبلغ (160) مليون دولار وعام 2002 مبلغ (142) مليون دولار. (2005، http://www.syria-news.com)

يوجد عنصر شديد الأهمية تجب الإشارة إليه، له دور أساسي فـي تعزيـز صلات روسيا الإتحادية مع الدول العربية وهو المتعلق بالتكوينات الدينية والقوميـة التي تعيش في روسيا وجعل ثقافتها مزيجاً لنتاج الحضارات المختلفة، الأمر الـذي جعلها جزءاً من العالمين المسيحي والإسلامي. لذلك فإن التاريخ والوضع الجغرافي لروسيا يحتمان عليها بناء تقاليد للحوار والتعايش بين الأرثوذكسية والإسلام، وهي يمكن أن تبتكر أساليب وأشكال التعايش والتعاون بين مختلف الثقافات والحـضارات

في المنطقة العربية وجوارها. وتعطي روسيا للإسلام والمسلمين أهميـة واضـحة ومبررة، ويفسر ذلك المحلل السياسي الروسي ميخائيـل ديرباسـوفك "إن الحملـة الأمريكية على الإرهاب، وما تبعها من هجوم على الإسلام والمسلمين، دفعت نظام الرئيس بوتين إلى الإهتمام بالمسلمين الروس، خشية إستغلال بعض الجهـات لهـم لإثارة القلأقل والاضطرابات داخل روسيا، ولهذا سعى الكرملين إلى التقـرب مـن المسلمين الروس، وأيضاً التقرب من دول العالم الإسلامي، للتأكيد علـى تنـاقض سياسة روسيا مع السياسة الأمريكية تجاه الإسلام". وقد إسـتطاع الـرئيس بـوتين الحصول على عضوية (مراقب) في منظمة المؤتمر الإسلامي فـي تـشرين الأول 2003، حيث أكد: "من حق أكثر من عشرين مليون مـسلم روسـي أن يـشعروا بانتمائهم إلى العالم الإسلامي الكبير". (شلهوب، 2007)

وهذا ما يدفع إلى فتح ملفات (مثلاً على الصعيد الثقافي وأنظمة التعليم) يمكن من خلالها وفيها تعزيز التعاون، يساعد في تنفيذ ذلك العدد الكبيـر مـن إتفاقـات التعاون ووثائق تعزيز الصلات التي وقعت خلال العقد الأخير، وبينها على سـبيل المثال، إعلان الشراكة الإستراتيجية مع الجزائر وسورية، وإعلان مبادئ الـصداقة والتعاون مع مصر، الذي رافقه توقيع برنامج لتطوير التعاون التجاري والإقتصادي عام 2005، وغيرها من الإتفاقيات التي وقعت أثناء زيارة الرئيس بوتين إلى كـل من السعودية وقطر والأردن عام 2007 (الشيخ، 2008).

لقد أدركت القيادة الروسية أن المعضلات السياسية في هذه المنطقـة تمـس روسيا في شكل مباشر، ومن الطبيعي أن الجمود، وعدم التمكن من تسوية النزاعات العالقة، وإستمرار التناقضات الملتهبة بين الأطراف المختلفة، ناهيك عن مـشكلات تزايد التشدد الديني، وتزايد مخاطر إنتشار أسلحة الدمار الشامل، كل هذا له تداعياته على الأمن الأقليمي والعالمي وعلى مصالح روسيا. وهذا يفسر سعي الأخيرة إلـى إيجاد صيغ لتسوية النزاعات المعقدة، وترسيخ آليات تعاون يلبـي مـصالح جميـع الاطراف. (عبد الحميد، 2009)

وقد أعلنت عن موقفها على أن التوصل إلى سلام في المنطقة يمر فقط عبر إحياء عملية التسوية السياسية القائمة على أساس قرارات مجلس الأمن، وأن الهدف

العام والشامل لهذه العملية هو إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للاراضي العربية المحتلـة منذ العام 1967، وقيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، وكذلك فإن عملية السلام لن تكتمل دون بناء أسس لعلاقات جيرة طبيعية بين كل شعوب المنطقة. (البدراوي، 2007)

عوامل تعزيز العلاقات العربية الروسية:

ترتبط الدول العربية مع روسيا الإتحادية بعلاقات قوية في بعض المجـالات الاقتصادية والثقافية ومجالات الطاقـة، ويتطلـب تعزيـز هـذه العلاقـات إدارك المرتكزات والقواسم المشتركة بين الدول العربية وروسيا الإتحادية من خلال:

1- نظرة روسيا الإتحادية للتعامل مع العالم العربي ككيان إقليمي، وهذا يعطي مجال لفهم أعمق من قبل روسيا للقضايا العربية ويعطي الـدول العربيـة فرصة لتطوير علاقاتها مع روسيا الإتحادية. (العريدي، 2009)
2- للعامل الجغرافي تأثير إيجابي في تعزيز العلاقات العربيـة مـع روسـيا الإتحادية.
3- التركيبة الاجتماعية للشعوب الروسية هي مزيج من الحضارتين المـسيحية الأرثوذكسية والحضارة الإسلامية، والحضارتان جاءتا إلى روسيا الإتحادية من العالم العربي.
4- في العالم العربي مئات الآلاف تخرجوا من المعاهد والجامعـات الروسـية وهم يشكلون رابطاً وحافزاً على علاقات طيبة.
5- روسيا قامت بخطوات مهمة باتجاه العالم العربي، ويقول الـرئيس بـوتين الذي زار معظم الدول العربية إن علاقات روسيا الإتحاديـة مـع العـالم العربي إما جيدة أو جيدة جداً. (العريدي، 2009)
6- قيام روسيا الإتحادية بمبادرات سياسية واقتصادية وإنشاء مجالس مـشتركة ووضع إستراتيجيات مستقبلية لتطـوير العلاقـات العربيـة مـع روسـيا الإتحادية.
7- قيام روسيا الإتحادية بتبني المواقف العربية في المحافل الدولية واستخدامها لحق نقض الفيتو في القضايا العربية المطروحة أمام مجلس الأمن.

8- زيادة التعاون العربي الروسي في مجال رعاية وتنظيم شـؤون المـسلمين الموجودين داخل روسيا الإتحادية، لأن ذلك سيكون له تأثير إيجابي علـى تطوير العلاقات بين الدول.

9- قيام الدول العربية بإعادة النظر بعلاقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع روسيا الإتحادية وفتح آفاق جديدة لتطوير هذه العلاقات بينها.

كانت موسكو في بداية التسعينيات تؤدي دوراً شكلياً في عملية السلام، فـي الغالب، وأصبحت روسيا عشية إنهيار الإتحاد السوفيتي إلى جانب الولايات المتحدة راعياً للتسوية العربية الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد. إلا أن روسيا لم تهتم في التسعينيات بحكم الظروف التي كانت تمر بها إهتماماً كبيـراً بـالنزاع العربـي - الإسرائيلي وكانت كل سياسة روسيا الخارجية موجهة للغرب عمليا.

ورعاية روسيا الإتحادية للتسوية أشبه بمحاولة للحفاظ على مكانتهـا علـى الساحة الدولية كدولة متنفذة وليس ما هو في الواقع، وكانت إعادة روسيا علاقاتهـا الدبلوماسية مع إسرائيل في العام 1991م القضية الملموسة الوحيدة في سياستها في الشرق الأوسط في تلك الفترة، وأخذ الوضع يتغير إبتداء من العـام 2000م. فقـد أعادت روسيا بالتدريج الحوار مع العالم العربي والعلاقات الإقتصادية في الـشرق الأوسط التي فقدتها، وأقامت صلات جديدة (زلوبن، 2006).

عادت روسيا الإتحادية إلى المنطقة العربية لتظهر أن دورها الدولي لا يـزال مؤثراً، وروسيا حريصة على علاقاتها مع العالم العربي. وهـذا الحـرص يـرتبط بأمنها الإستراتيجي من جهة، كما أن من بديهيات السياسة أن محافظـة أيـة قـوة خارجية عظمى أو كبرى على أوضاعها يتطلب أن يكـون لهـا وجـود سياسـي وإقتصادي بعلاقات ثنائية مع دول المنطقة التي تهمها (هياجنة، 2007).

ينتظر العالم العربي دوراً روسياً أكثر أهمية في عملية الـسلام ويـؤدي دوراً كبيراً في النشاط المالي والإعلامي في روسيا الإتحادية، ويحظى بـدعم إسـرائيلي وأمريكي، كذلك تم تأسيس المؤتمر اليهودي في روسيا الإتحادية ونشاطه بارز، وتم تأسيس مدارس ومؤسسات علمية يهودية أخرى، وقد لوحظ دور اللوبي اليهودي في حماية إسرائيل من أي عقوبات روسية بعد الحرب التي بدأتها جورجيا في جنـوب

أوسيتيا والتي تلقت مساعدات مهمة من إسرائيل، حيث كان التهديد الروسي بمعاقبة كل من قدم مساعدة لجورجيا، ولكن لم يكن هناك أي إجراء ضـد إسـرائيل التـي استطاع اللوبي اليهودي في روسيا الإتحادية أن يقدم لها الحمايـة، بينمـا اتخـذت عقوبات ضد اكرانيا.

كانت سياسة موسكو في المنطقة تبدو لوقت طويل موازنة تمامـاً لـسياسة واشنطن. كما أن العديد من بلدان الشرق الأوسط ودول الغرب أيضا تنظـر حتـى الوقت الحاضر إلى أية خطوة تقوم بها روسيا في الشرق الأوسط من هذا المنظـار بالذات. أما روسيا فترى نفسها في منطقة الشرق الأوسط، وبالأحرى الشرق الأوسط الموسع (إذا أضفنا إليه إيران) وسيطاً لبقاً للجميع وتعلن أن غايتها ليست المواجهـة مع أية جهة في المنطقة وإنما تحقيق الإستقرار هناك.

وبعد بدء الحرب في العراق في العام 2003م بدا الأمر وكأن روسـيا قـد أضاعت شريكها الإقتصادي المهم الوحيد في المنطقة في ذلك الوقت. ولكـن تبـين فيما بعد أن الأمر ليس كذلك. فقد تعززت مواقع روسيا في المنطقة أكثر، وفي العام 2006م زار الرئيس الروسي المغرب والجزائر، وكانت زيارة الجزائـر مهمـة لا لتطوير العلاقات الثنائية حسب وإنما كان لها صدى قوي أيـضاً علـى المـستوى العالمي، نظراً لأن حصة البلدين تصل إلى ما يقارب (40 %) من مجمل الاستيراد الأوروبي من الغاز، كما قررت الجزائر وروسيا "التعاون في مجال تصريف الغاز الطبيعي في البلدان الأخرى"، هذا ووقعت الشركة الروسية "غاز بروم" إتفاقية تفاهم مع الشركة الجزائرية "سوناطراك" المنافس الأساسي لها فـي أوروبـا (الهياجنـة، 2007).

وخلافاً للعهد السوفيتي تعززت علاقات موسكو مـع دول الخلـيج العربـي وبالأخص مع المملكة العربية السعودية ويدور الحديث بالمرتبة الأولى حول الحوار السياسي، ومع ذلك أخذت تنشأ تدريجياً علاقات إقتصادية تجارية لم تكن ممكنة أبداً في العهد السوفيتي (النعيمي، 2007).

2-4 الموقف الروسي من الصراع العربي- الإسرائيلي " التسوية السلمية":

كانت السياسة السوفييتية تجاه الوطن العربي تقوم على تسليح البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بما يكفل لها عدم الاستسلام أمام إسرائيل، وليس التفوق عليها، ودون التدخل للدفاع عنها، وتفعيل فكرة إقامة دولتين في الأراضي المحتلة. ومن ناحية أخرى، حاولت الولايات المتحدة إبقاء الإتحاد السوفييتي والأمم المتحدة بعيدتين عن أي محادثات بشأن الصراع العربي الإسرائيلي إلى أن جاءت حرب الخليج الثانية التي فرضت ضغوطاً من أجل تسوية متعددة الأطراف للصراع العربي- الإسرائيلي وعدم إنفراد الولايات المتحدة بدور الوسيط الأوحد في هذه العملية. ومن هنا جاءت جولات وزير الخارجية السوفييتي الكسندر بيسميرتنيخ إلى الشرق الأوسط في حزيران 1991 ونظيره الأمريكي جيمس بيكر في محاولة لإقناع أطراف الصراع بالدخول في مفاوضات من أجل التسوية السلمية. وفي آب 1991 أصدر الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تصريحاً مشتركاً بشأن الشرق الأوسط مثل نهاية الإنفراد الأمريكي بدور الوساطة وتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، والذي إستمر منذ مبادرة الرئيس الأمريكي كارتر في تشرين الأول 1977 التي انتهت بتوقيع إتفاقات كامب ديفيد 1978. وفي تشرين الأول 1991 عمد وزير الخارجية السوفييتي الجديد حينئذٍ بوريس بانكين بالتنسيق مع جيمس بيكر إلى القيام بجولات أخرى في المنطقة من أجل عقد مؤتمر مدريد (سليم، 2007).

إن حجم الدور الذي لعبته روسيا الإتحادية رغم أنها من الناحية الرسمية راعٍ لعملية السلام مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة إلا أنه كان واضحاً منذ البداية أنها الراعي الثاني بعد الولايات المتحدة، وأن دورها شكلي في الأساس. لم يكن الإتحاد السوفييتي هو الراعي المؤيد للمصالح العربية كما كان متوقعاً، حيث إتجه إلى تطبيع علاقته مع إسرائيل بشكل ملحوظ. وفي منتصف عام 1989 فتح الإتحاد السوفييتي باب الهجرة إلى إسرائيل أمام اليهود السوفييت، ورغم الاحتجاجات والمعارضة العربية لذلك، فوصل عدد المهاجرين منذ ذلك الحين وحتى عام 1993 إلى ما تجاوز (450,000) يهودي. كما تراجع الإتحاد السوفييتي عن موقفه في الأمم المتحدة من إعتبار الصهيونية موازية للعنصرية. وقبل أسبوع واحد من إنعقاد

مؤتمر مدريد 1991 قام الإتحاد السوفييتي بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل (طه، 2007).

عقب إنهيار الإتحاد السوفييتي استأنفت روسيا الإتحادية، الوريث الـشرعي للإتحاد السوفييتي، الدور السوفييتي في عملية السلام فاستضافت في كانون الثـاني 1992 الجولة الأولى من المفاوضات المتعددة الأطراف. وخلال الزيارة التي قـام بها الرئيس الأمريكي كلينتون إلى موسكو كانون الثاني1994 تم التأكيد علـى دور روسيا الإتحادية كراعٍ لعملية السلام، وأهمية دفع هذه العملية نحو مزيد من التقدم.

إلا أن الدور الروسي من الناحية الفعلية أصبح أقل فاعلية وأكثر هامشية منه في عهد الإتحاد السوفييتي، وإن إتجهت روسيا الإتحادية إلى محاولة تفعيـل هـذا الدور، وبخاصة في ظل الضغوط الداخلية ممثلة في القوى القومية والشيوعية التـي تضغط على القيادة الروسية من أجل لعب دور أكثر فاعلية وتأثيراً علـى الـصعيد الدولي، وإستعادة مكانة روسيا كقوة كبرى وتفعيل دورها في القضايا الدوليـة مـن ناحية، وفي ظل الضغوط الخارجية من بلدان المنطقة العربية من ناحية أخرى، وهو ما بدا واضحاً في مطالبة كل من رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية والـرئيس المصري حسني مبارك ومحمود عباس (أبو مازن) أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدور روسي نشط في عملية السلام، وذلك اثناء زيـارتهم إلـى موسكو في نيسان وأيلول 1997 على التوالي، وخصوصاً مع ما تواجهـه عمليـة السلام من عقبات متعددة منذ تولي نتنياهو رئاسة الوزراء في إسرائيل. ومن هـذه العقبات تعثر تنفيذ إتفاق أوسلو، وتعثر تنفيذ ما إتفق عليه في البروتوكول الخـاص بالخليل، وإعلان إسرائيل صراحة أنها لن تنفذ التزاماتها، وبخاصة إعادة الإنتـشار على ثلاث مراحل، وإقامة الممر الآمن بين الضفة الغربية وغزة، وإنشاء المطار في غزة أو رفح، وإنشاء الميناء في غزة، وفرض العقوبات الجماعية والإستمرار فـي بناء المستوطنات، وخصوصاً في القدس الشرقية (شلهوب، 2007).

ويتلخص الموقف الروسي من الأزمة التي تمر بها عملية السلام فيمـا يلـي (زغلول، 2008):

أولاً: التأكيد على ضرورة " الالتزام غير المشروط بتنفيذ إتفاقات السلام" والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها. وحمل الرئيس يلتسن في 27 أيار 1997 الحكومة الإسرائيلية مسؤولية تعثر عملية التسوية. وقد حذر وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف "من انحدار عملية السلام إلى الصفر"، ورفض فكرة إلغاء المفاوضات المرحلية بين إسرائيل والفلسطينيين، وأن موسكو تؤيد مفاوضات الحل النهائي لكنها ترى أنها "يجب ألا تكون بديلاً عن المفاوضات المرحلية أو تعيق تنفيذ الإتفاقات المعقودة بين الفلسطينيين والإسرائيليين". (قاسم، 2009)

ثانياً: الدعوة إلى إستئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وأن تنفيذ المبدأ المذكور يجب أن يتسم بالشمولية، والذي يقوم بحل جميع قضايا الحل النهائي (إقامة الدولة الفلسطينية، واللاجئين، والقدس، وكافة القضايا العالقة بين الطرفين) (الشيخ، 2006).

ثالثاً: تنشيط المفاوضات على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي يجب أن يكون متلازماً مع المسارات الأخرى وخصوصاً اللبنانية والسورية. وقد شدد وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف في تصريح له في صحيفة الشرق الأوسط في 6 أيلول 2004 على ضرورة "تحريك" المسار السوري- الإسرائيلي وأنه "من دون ذلك لن تكون هناك تسوية".

رابعاً: رفض سياسة الاستيطان وبناء حي يهودي في القدس الشرقية بإعتبار أن إستمرار المشاريع الاستيطانية لا يخدم العملية السلمية.

خامساً: وقف "إجراءات الحصار" التي تمارسها إسرائيل وإلغاء نظام إغلاق الحدود، لأن إلغاء مثل هذه الإجراءات سوف يساعد على دفع المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية (سليم، 2007).

سادساً: ضرورة "الدعم الخارجي" لعملية السلام، وبخاصة الدعم الأوروبي، وضرورة مشاركة مصر والأردن والمغرب في هذا.

3-4 موقف روسيا من الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

كان الجانبان العراقي والسوفيتي يرتبطان منذ عام 1972 بمعاهـدة صـداقة وتعاون، في المجالات كافة وعلى مختلف الصعد. وقد كانت هذه العلاقات تزيد قليلاً على مستوى علاقات الصداقة التقليدية التي كان الإتحاد السوفيتي يبنيها مع الكثيـر من دول العالم الثالث، إذ نسج الجانبان الروسي والعراقي علاقات متينة في مجالات التعاون السياسي والإقتصادي والتسليحي والثقافي كافة، إلا أن تلك العلاقـات فـي الوقت نفسه لم تكن ترقى إلى درجة التحالف الكامل. وقد تأثرت هذه العلاقات كثيراً بالتحولات التي طرأت على الإتحاد السوفيتي ثم على روسيا الإتحادية، فما صاحب الأحداث التي نشبت بعد حرب الخليج الثانية من تغييـر جـوهري فـي الـسياسة الخارجية الروسية، يقوم على إنهاء المواجهة مع النظام الرأسمالي العالمي والإتجاه للاندماج معه تحت شعار الإعتماد المتبادل وتوازن المصالح بدلاً من توازن القوى، جعل الإتحاد السوفيتي ينظر إلى الأزمة من زاوية تفكير جديد وسياسة متقاربة مـع الغرب (هياجنة، 2007).

تمثل سياسة روسيا الإتحادية مباشرة بعد تفكك الإتحاد الـسوفيتي إسـتمراراً للسياسة السوفيتية التي اتبعها الرئيس غورباتشوف إزاء العراق، فهذه السياسة كانت في أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها مؤيدة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجـاه العراق. ويعود الموقف الروسي السلبي من العراق إلى التحول في سياسة روسـيا وخضوعها الكلي للتيار الموالي للغرب الذي أراد أن يكسب مزايا الـدعم الغربـي، ولكي تثبت روسيا حرصها على تطبيق عقوبات الأمم المتحدة ضد العراق، والسير بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية تأتي خطوة الحكومـة الروسـية عـام 1992 القاضية إرسال قطعتين من أسطولها الحربي إلى الخليج العربي للمشاركة فـي أي مواجهة ضد العراق، إلا أن معارضة البرلمان الروسـي القويـة وضـغط قـوى المعارضة الوطنية أديا إلى تجميد قرار الرئيس يلتسين، وقد إستمرت هذه الـسياسة إلى نهاية عام 1993، وهو العام الذي سجل حدوث بعض التغيير الجزئي في هـذه السياسة، وجاء هذا التغيير بسبب الضغوط الداخلية المساندة للعراق والمتمثلـة فـي القوى الوطنية والقومية داخل البرلمان الروسي وخارجه، فأجبر ذلك الرئيس يلتسن

ووزير خارجيته آنذاك أندريه كوزيريف على إظهار خط أكثر توازناً، ولاسـيما أن موازين القوى في روسيا قد تغيرت ضد التيار الموالي للغرب، أو ما يسمى بالتيـار الأطلسي، لمصلحة التيار لشيوعي والقومي، حيث طالبت هذه القوى بضرورة رفع الحظر المفروض على العراق أو على الأقل انسحاب روسيا من نظام تطبيق الحظر المفروض على العراق، وقد قامت وفود برلمانية وحزبية بزيـارة العـراق خـلال عامي 1992 و1993 ومناقشة عدد من القضايا المتبادلة، وعاد أعضاء هذه الوفود مطالبين بمزيد من الدعم للعراق، وتأكيدهم الرفض للنهج الموالي للولايات المتحـدة الأمريكية، فضلاً عن دعوة زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي فلاديمير جيرنوفسكي إلى رفع الحظر عن العراق وإقامة تحالف إستراتيجي معه (طه، 2007).

هذه الأمور وغيرها دفعت القيادة الروسية إلى تعديل سياستها، ذلك من خلال تصريح الكسندر كالوجين نائب مدير عام دائرة الشرق الأوسـط فـي الخارجيـة الروسية عام 1993 حيث ذكر: أن روسيا لا تنطلق في معالجتها للقضية العراقيـة من مصالحها الإقتصادية فقط- على الرغم من أنها موجودة من دون شك- وإنمـا تنطلق أيضاً من دوافع روسيا السياسية التي هي أوسع بكثير، وأكد أن بلاده تتحمل مسؤولية أخلاقية بصفتها دولة عظمى في مسألة عدم بروز نقاط تـوتر عـسكرية جديدة في منطقة الخليج... يجب التذكر بأن العراق يقع على مقربة مباشـرة مـن روسيا وأن ما يجري من أحداث هناك لا يمكن إلا أن يمـس المـصالح الـسياسية والإستراتيجية لروسيا (الشيخ، 2008).

تعد المصالح الإقتصادية لروسيا في العراق هي العامل الأساس وراء إتخـاذ روسيا مواقف مناهضة لمواقف الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أكـده اندريـه كوزيريف في تصريح لوكالة انترفاكس في 27 نيسان 1994 بأن روسـيا مـستعدة لاستئناف التعاون مع العراق بهدف إستعادة ديونها المتراكمـة عليـه (جودمـان، 1996)، وهو ما أكده أكثر من مسؤول روسي في أكثر من مناسـبة حيـث أشـار سيرجي جلاييف وزير العلاقات الإقتصادية الخارجية الروسية في 25 أيـار 1998 إلى أن: روسيا خسرت بليوني دولار ونصف بليون بسبب توقف المبيعات الروسية إلى العراق جراء العقوبات الإقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة عليه. وهو أمـر

أكده أيضاً أوليج دافيدوف النائب الأول لـ وزير العلاقـات الإقتـصادية الخارجيـة الروسية حيث أشار إلى العلاقات الإقتصادية التي تربط العراق وروسيا وقال: إنهـا تمتد لمدة طويلة من الزمن وإنه يتعين على روسيا المطالبة برفـع الحـصار عـن العراق وإن روسيا تكبدت خسائر ضخمة منذ فرض الحصار على العراق. واصـفاً موقف بلاده من الحصار بأنه غير بناء، وأكد أن الـسير فـي ركـاب الـسياسات الأمريكية تجاه العراق يلحق بروسيا خسائر إقتصادية جسيمة (البدراوي، 2007).

ويمكن تحديد أسباب التغير في الموقف الروسي تجاه العراق والـذي اتخـذ منحى إيجابياً يختلف عما سبقه من مواقف، بحيث بدأ النشاط الروسي يتجاوب مـع التحرك العراقي، ولكن بخطوات حذرة وبطيئة نسبياً انعكـست بإرسـال أول وفـد روسي رسمي إلى العراق، في آب عام 1993 برئاسـة أولـيج دفيـدوف لبحـث المشكلات العالقة بين البلدين ومنها ديون العـراق لروسـيا الإتحاديـة (عطـوان، 2007).

ويمكننا أن نتلمس الدور الإيجابي الروسي تجاه قضية العراق من خلال تتبع المواقف والتصريحات الروسية إزاء هذه الأمر، فقد قام الـرئيس يلتـسن فـي 25 كانون الثاني 1993 بإنتقاد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب قصفها الجوي للعراق وذلك لخرقها القانون الدولي وعدم التزامها بقرارات الأمم المتحدة واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً. (الشيخ، 2008)

إن رفض روسيا لإستخدام القوة ضد العراق وإعطاء الأولوية للحلول السلمية لم يكونا مقصورين على هذه الأزمة فحسب، وإنما كان هذا موقفاً متكرراً مع كـل الأزمات التي حدثت ما بين العراق وبين اللجنة الخاصة بتدمير أسلحة العراق غير التقليدية والولايات المتحدة الأمريكية، ففي الأزمة التي نشبت بين شـهري تـشرين الأول وتشرين الثاني عام 1997 بين العراق والأمم المتحدة بشأن اللجنة الخاصـة المعنية بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، نجحت روسيا في التوصل إلى تـسوية سلمية ما بين الطرفين، وتم تفادي هجوم أمريكي على العراق، حيث أتاحت الوساطة الروسية للمفتشين الأمريكيين في اللجنة العودة إلى بغداد بعد خروجهم منها، مقابـل تعهدها بالعمل على تعديل تركيبة اللجنة التي رأت فيها الحكومة العراقية السابقة أنها

تخضع للهيمنة الأمريكية، وتسريع رفع الحظر المفروض على العراق (البـدراوي، 2007).

وخلال الأزمة مع فرق التفتيش التي إندلعت في كانون الثاني عـام 1998، والتي قامت الولايات المتحدة الأمريكية إثرها بتوجيه ضربة عسكرية للعراق، جـاء الموقف الروسي مناهضاً للخيار العسكري، من خلال الحوار وليس القوة (التركي، 2003)، وهو ما أكده مبعوث الرئيس الروسي آنذاك فيكتور بوسوفاليك إلى العراق، حيث صرح لوكالة الأنباء العراقية بأنه يزور العراق بتكليف من الـرئيس يلتـسن شخصياً، وقد طلب منه زيارة العراق بصورة عاجلة للبحث مع المسؤولين العراقيين حول تطورات الوضع في المنطقة، وللبحث مع القيادة العراقية في الـسبل الكفيلـة بالخروج من هذا الوضع وإبقاء الحل في الإطار السياسي، في محاولة منه لإقنـاع القيادة العراقية بقبول تفتيش القصور الرئاسية، وجدد موقف روسيا الدائم والـداعي إلى رفض إستخدام القوة العسكرية ضد العراق، وقال: "إن الرئيس يلتسن شخـصياً والحكومة الروسية يؤكدان بشكل قاطع أن إستخدام القوة ضد العراق أمر غير بناء" (نومكن، 2006).

ولم تكتف روسيا بالمواقف المعلنة والتهديد بل بذلت جهود، الدبلوماسية فـي محاولة لحل الأزمة سلمياً من خلال استقطاب عدد من الدول الأوروبية والآسـيوية إلى الموقف المناهض للحل العسكري منها فرنسا وإيطاليا والصين وبعض الـدول العربية. وكانت هذه الجهود عاملاً مساعداً على التوصل إلى تسوية سلمية للأزمـة، وذلك بالتوقيع على مذكرة التفاهم التي وقعها كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة مع نائب رئيس الوزراء العراقي السابق طارق عزيز في 23 شباط 1998، والتـي تضمنت فتح المواقع الرئاسية الثمانية أمام فريق التفتيش الدولي (الشيخ، 2006).

كما قامت روسيا بالتنديد الفوري والسريع بالعدوان الأمريكي والبريطاني في 17 كانون الأول 1998 على العراق عبر تصريحات أغلب مسؤوليها وعلى رأسهم الرئيس يلتسن الذي أعرب عن غضبه من العمليات العسكرية الأمريكية لحل الأزمة بين العراق والأمم المتحدة، ودعا إلى وقفها فوراً. ولم يبق الأمر مقـصوراً علـى تصعيد الإدانة وزيادة التصريحات الرسمية على أعلى المستويات فحسب، بل تجاوز

ذلك فتحولت هذه الإدانة إلى برنامج عمل تمخض عنه استدعاء سفيري روسيا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية يولي فورنتسوف وبريطانيـا يـوري فـوكين، وإصدار بيانات تحذيرية على لسان إيجور سيرجييف وزير الدفاع الروسي آنـذاك وصلت حد المطالبة بإعادة النظر في علاقات روسيا بحلف شمال الأطلسي، وعـدم مشاركته في إجتماعات الحلف في بروكسل حينذاك، حيث ألغى الزيارة التي كانـت مقررة يوم 18 كانون الأول 1998 إلى مقر الحلف، وأكد أن التعاون مـع حلـف شمال الأطلسي لن يحدث إذا إستمر تجاهل الموقف الروسي. (محمود، 2008)

وبعد تولي الرئيس بوتين زمام السلطة في روسيا الإتحادية أصبح الموقـف الروسي أكثر تفهماً وإيجابية إزاء العراق، إذ أخذت روسيا تتبنى مواقـف حاسـمة لمصلحة العراق على مستوى الأمم المتحدة، والعلاقات السياسية والتبادل التجـاري وتبادل الرحلات الجوية، والاتفاقيات النفطية، وأخذت تقود تحركات لخرق بعـض العقوبات المفروضة عليه (جبنون، 2007).

وأبرز خطوة قامت بها روسيا لمصلحة العراق قيامها بخرق الحظر الجـوي المفروض عليه من خلال تسيير طائرة مباشرة من روسيا وحطّت في مطار صدام الدولي في بغداد يوم 19 آب 2000، وتعد بهذا أول دولة تخرق الحظر الجـوي،إذ فتحت هذه الخطوة الجريئة من روسيا الباب على مصراعيه أمام بقية الدول للقيـام بمبادرات مماثلة. وقد كشف مسؤول روسي رفيع المستوى عن نية الرئيس بـوتين فتح مكتب للخطوط الجوية الروسية في بغداد. فضلاً عن المطالبة الروسية بتـسوية عادلة للوضع في العراق ومنطقة الخليج العربي، إذ دعا إيجـور أيفـانوف وزيـر العلاقات الاقتصادية خلال زيارته للعراق في تشرين الثـاني 2000 إلـى تخفيـف الضغط العالمي عن العراق، والبحث عن سبل جديدة للتعامل معـه، فـضلاً عـن المطالبة الروسية بإلغاء منطقتي الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه وإسـتعادة الطيران المدني الداخلي والدولي نشاطه من بغداد وإليها، كون ذلك لا يتعارض مع قرارات مجلس الأمن، كما لا يعد خرقاً لها، وذكر أنه يجب على الجميـع الالتـزام بالقرارات الدولية، وليس طرفاً واحداً، ودعا إلى ضرورة وقـف الـسلاح الجـوي الأمريكي والبريطاني لغاراتهما اليومية تقريباً على المدن العراقية (الشناق، 2007).

وأعلن إيفانوف أنه سلم الرئيس العراقي صدام حسين رسالة من نظيره الروسي تتضمن رغبة روسيا الحقيقية والجادة في التوصل إلى تسوية سريعة للأزمة العراقية والوضع في منطقة الخليج وتحويل المنطقة إلى منطقة أمن وسلام دائمين مؤكداً استعداد روسيا للعمل الجاد بهذا الإتجاه (سليم، 2007).

وبعد محاولة بريطانيا والولايات المتحدة فرض عقوبات جديدة على العراق أسمتها "العقوبات الذكية" وتمريرها من خلال مجلس الأمن، أظهرت روسيا تطوراً ملحوظاً في مجلس الأمن بخصوص هذه القضية، فبالرغم من موافقة المندوب الروسي على الإقتراح القاضي بإعطاء المجلس مهلة شهر لدراسة المشروع البريطاني – الأمريكي حول "العقوبات الذكية" فإن روسيا في المقابل دفعت الأمور إلى منحى مختلف عندما تقدمت بمشروع في الإتجاه المعاكس عن المشروع البريطاني- الأمريكي، وهددت بالإستخدام الفعلي لحق النقض "الفيتو" لرفض هذا المشروع، وهو ما أدى بالنتيجة إلى تعطيل المشروع (محمود، 2008).

كانت روسيا من الدول التي عارضت الحرب على العراق, وعبرت عن ذلك من خلال معارضتها اصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يكسب الحرب الأمريكية على العراق صفة الشرعية الدولية , الا ان المشكلات الداخلية التي كانت تواجهها روسيا قد اضعفت الموقف الروسي وأضعفت لقرارات مؤثرة على الساحة الدولية (هياجنة، 2007).

4-4 الدوافع الروسية للاهتمام بالتطورات السياسية في العراق:

يمكن تقسيم الدوافع التي كانت تدفع روسيا إلى الإهتمام بالعراق والتوجه لمحأولة حل جميع الأزمات التي تحدث بين العراق وبين اللجنة الخاصة والولايات المتحدة الأمريكية بالطرائق السلمية مع تأكيدها ضرورة أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً بارزاً في حل هذه الأزمات إلى مجموعتين من الدوافع هما: الدوافع السياسية والدوافع الإقتصادية (هياجنة، 2007).

1. الدوافع السياسية:

أ- رغبة روسيا في التخلص من الإرتباط الشديد بالموقف والسياسات التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يأتي مدفوعاً بالإحباط الشديد الذي أصاب السياسة الروسية تجاه الغرب بفعل الدعم الإقتصادي الهزيل الذي حصلت عليه روسيا من الدول الغربية، والذي لم يكن متوافقاً مع الحد الأدنى مما كانت تتطلع إليه روسيا، وهذا دعاها إلى البحث عن مصادر جديدة للدخل القومي عبر تنمية علاقات التعاون مع الدول الأخرى(الشيخ، 2006).

ب- محاولة السياسة الخارجية الروسية إستعادة نفوذها في بعض المناطق والدول التي كانت تحتفظ بعلاقات صداقة تقليدية معها لأوقات طويلة من الزمن، ويرتبط هذا المتغير على حد ما بالدافع السابق، ويندرج الاثنان في إطار محاولة السياسة الخارجية الروسية إستعادة بعض مصداقيتها في الكثير من مناطق عالم الجنوب الحيوية ليساعدها ذلك على إستعادة الأدوار الخارجية التي كان الإتحاد السوفيتي السابق يقوم بها خلال فترة الحرب الباردة، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط. (هياجنة، 2007)

ج- أن التحركات والتوجهات الروسية الأخيرة تجاه الكثير من دول عالم الجنوب يعد نوعاً من المناورات والمساومات السياسية الرامية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموماً للحصول منها على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والإقتصادية والتجارية الروسية، التي لم تنل منها روسيا حتى الوقت الراهن إلا القدر اليسير، وهذا يدعو روسيا إلى السعي لفتح مجالات جديدة للعلاقات بالدول المناهضة والرافضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، لمجرد الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية لانتزاع قدر أكبر من المساعدات الإقتصادية والمالية فضلاً عن السياسية، وبالطبع فإن التقارب بين روسيا الإتحادية والعراق يندرج في إطار المسعى الروسي المذكور، أي إن هذا التقارب ليس

مقصوداً لذاته فقط، ولكنه يمثل أيضاً أداة روسيا للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية (البدراوي، 2007).

2. الدوافع الإقتصادية (شلهوب، 2007)**:**

أ- مديونية العراق لروسيا الإتحادية التي تقدر بـ (7) مليارات دولار، وهي مديونية العراق للإتحاد السوفيتي السابق التي ورثتها روسيا، إضافة إلى (8-10) مليارات دولار أخرى تعهد العراق بدفعها على شكل عقود إنشائية وشراء معدات.

ب- حصول الشركات الروسية على عقود لشراء النفط (40%) من إجمالي ما تم تصديره من النفط خلال المراحل الماضية من إتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء في إطار القرار رقم (986) الصادر عن مجلس الأمن.

ج- يمثل العراق سوقاً أساسية للسلاح الروسي لذلك سعت روسيا الإتحادية إلى رفع الحصار المفروض على العراق بهدف إعادة تسليح الجيش العراقي بعد أن دُمرت كل أسلحته التقليدية، ويتضمن ذلك مده بالأسلحة الحديثة وقطع الغيار والخبراء وقيامها بالتدريب وغير ذلك.

د- يؤدي رفع الحظر الإقتصادي عن العراق إلى توسيع كبير في العلاقات التجارية بين روسيا والعراق، منها: فتح السوق العراقية أمام الشركات الروسية وهذا ما سيوفر فرص عمل لآلاف الخبراء، والأيدي العاملة الروسية، التي تواجه مشكلات تتعلق بتوفير فرص عمل لها في روسيا الإتحادية.

على الرغم من أن السياسة الروسية قد تغيرت من سياسة سلبية موالية وتابعة للسياسات الغربية بكل قراراتها ضد العراق إلى سياسة تناهض الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها تجاه العراق وترفضها وتعارضها، فإنها ظلت في الوقت نفسه دون المستوى المطلوب منها نظراً إلى كونها قوة لها دورها ومكانتها على الساحة الدولية. فروسيا كما هو معروف قد ورثت مقعد الإتحاد السوفيتي الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وورثت معه حق النقض "الفيتو" إلا أنها لم تلجأ إلى الإستخدام الفعلي لهذا الحق في مواجهة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ضد

العراق "حليفها التقليدي"، على الرغم من قيامها بالتلويح بإستخدام هذا الحق أكثر من مرة خلال الأزمات التي حدثت مع العراق، فعلى سـبيل المثـال أعلـن يفجينـي بريماكوف عام 1998: أن روسيا ستستخدم حق النقض حتى لو دعمت جميع الدول توجيه ضربة إلى العراق، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث. وإذا كانـت روسـيا قـد طالبت بضرورة رفع الحظر الإقتصادي عن العراق ولاسيما النفطي منـه، فإنهـا أصرت على أن ينفذ العراق جميع قرارات الأمم المتحدة، دعا العراق بالنتيجة إلـى إلغاء بعض العقود المبرمة ما بين الطرفين، وهذا يعكس الموقف المزدوج لروسـيا الإتحادية تجاه العراق (الشيخ، 2008).

إن أبرز معوق يظهر أمام روسيا في الوقت الراهن هو السعي الأمريكي بعد إحتلال العراق على اقتصار المشاركة بعقود إعادة البناء في العراق على شـركات الدول التي تحالفت مع أمريكا في الحرب، وإستبعاد الدول التي عارضـتها والتـي كانت روسيا إحداها، وهو ما دفع روسيا إلى تصعيد معارضتها للخطط الأمريكيـة الخاصة بإسقاط الديون عن العراق وللمساومة، من خلال الربط بين تنازل روسـيا عن جزء من ديونها للعراق- وهو الأمر الذي كان محور زيارة عبد العزيز الحكيم "أحد أعضاء مجلس الحكم الانتقالي" موسكو في 22 كـانون الأول 2003- مقابـل دور ملموس في مشروعات إعادة البناء، مؤكدة من خلال نائب وزيـر خارجيتهـا يوري فيدوتوف أن العقود السابقة لشركات النفط الروسية في العراق لم تلـغ، وأن روسيا ستتفاوض مع السلطات العراقية الجديدة (طه، 2007).

من هنا يرى الباحث أن روسيا الاتحادية تعمل على اتخاذ مواقـف سياسـية تخرج بين المواقف المعلنة والمصالح الروسية بهدف العمل على تحقيـق مكاسـب سياسية واقتصادية في العراق والمنطقة.

4-5 موقف روسيا من البرنامج النووي الايراني

أسباب الاهتمام الروسي بالبرنامج النووي الإيراني:

يبدو أن إصرار روسيا على زيادة التعاون مع إيران- خصوصاً في مجـال التسليح والمجال النووي- تحكمه دوافع عدة منها (شلهوب، 2007):

1. الدوافع الأمنية: إذ تأخذ روسيا بالحسبان أن إقامة علاقات وثيقة مـع إيـران ستحول دون قيام الأخيرة بأي أعمال قد تضر بمصالح روسيا في منطقة آسيا الوسطى.
2. الدوافع الإقتصادية: وهي الأكثر أهمية في تسويغ إصرار روسيا على التعاون مع إيران نظراً حاجاتها الشديدة إلى العملات الصعبة وزيادة وارداتها منهـا. فضلاً عن تأمين فرص عمل لعشرات الآلاف من الخبـراء والمتخصـصين الروس.
3. رغبة روسيا في الاستفادة القصوى من الحظر الأمريكـي علـى طهـران، للتعامل التجاري معها ولتوظيف قدرات روسيا وإنتاجها وخطوط مواصلاتها، البرية والجوية والبحرية، عبر بحر قزوين وما يعنيـه ذلـك مـن إنعـاش الصادرات الروسية.
4. إن التحالف الروسي الإيراني يحقق لروسيا توسيع رقعة نفوذها فـي منطقـة الخليج العربي، إذ كانت إيران وما تزال بموقعها الحيوي تمثل إطلالة لروسيا بوصفها المفتاح الرئيسي للوصول إلى المياه الدافئة ومنابع النفط في منطقـة الخليج، وما تزال كذلك (الشناق، 2007).

ويمكننا أن نعد السلوك السياسي الخارجي لروسيا الإتحاديـة تجـاه إيـران ومحاولات تطوير العلاقات على مختلف الصعد نموذجاً آخر لمدى إرتباط الـسياسة الروسية بمنطقة الخليج بالطابع البراجماتي وإبتعادها عن الطابع الأيديولجي.

وقعت روسيا مع إيران عام 1992م إتفاقيتين في هذا المجال: الأولى إتفاقية التعاون في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة النووية وهي تتضمن إجراء دراسات وأبحاث حول سلامة المحطات النووية والإعداد والتدريب. والثانية متعلقـة ببنـاء محطة نووية في إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية. وعلى الرغم من ضغوط الولايـات المتحدة الأمريكية الشديدة على روسيا لتثنيها عن التعاون مع إيران، ولاسـيما فـي المجال النووي، وما يخص مفاعل بوشهر تخوفاً من إستخدامه في أغـراض غيـر سلمية، فإن روسيا أصرت على التعاون مع إيران على إتمـام الـصفقة الخاصـة بمفاعل بوشهر. فقد أعلنت روسيا أنها لن تقبل بأي توصية من الولايـات المتحـدة

الأمريكية أو أي دولة أخرى حول تطوير علاقاتها بالدول الأخرى وخاصة إيـران. وهو ما أعلنه سيرجي تيرتياكوف السفير الروسي لدى طهران في نيسان عام 1995 بقوله: "التعاون النووي بين إيران وروسيا هو موقف ثابت كون روسيا دولة مستقلة ولها الحق في إقامة علاقات بأي دولة من دول العالم. وعلى هذا الأساس فإن روسيا لن تقبل مطلقاً أي توصية من الولايات المتحدة الأمريكية ولن ترضـخ للـضغوط، وإنها مصممة على إكمال مشروع إيران النووي في بوشهر المخصص للأغـراض السلمية.. إن إيران من الدول التي وقعت على حظر إنتشار الأسلحة النووية ولهـا الحق في إمتلاك ذلك". وقد أكد ذلك فيجيني بريماكوف عندما كان مسؤولاً في جهاز المخابرات الروسية " (المبيضين، 2007).

على الرغم من تعهد الرئيس يلتسن للرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 1994 بعدم توقيع أي عقود دفاعية جديدة مع إيران مع بقاء التزام روسيا بتنفيـذ العقـود القائمة، فإن التعاون الروسي الإيراني، ولاسيما في مجال التسليح ما زال قائماً إذ تم التنسيق بين إيران وروسيا وبيلاروسيا على أن تزود الأخيرة ما تحتاج إليه إيـران من أسلحة روسية عن طريقها (هياجنة، 2007).

جرت مفاوضات ما بين إيران وروسيا حول قيام روسيا بإستكمال بناء مفاعل بوشهر الإيراني وتطويره، وقد بدأت روسيا العمل في هذا المفاعـل أوائـل عـام 1996، وتم الإتفاق على أن تصدر روسيا إلى إيران الوقود النـووي بعـد تـسديد المدفوعات الخاصة بالأعمال المنجزة. كما وافقت روسيا من حيث المبدأ فـي آذار عام 1998 على مساعدة إيران في بناء مفاعلين نوويين آخرين في محطة بوشـهر للطاقة النووية (كاظم، 2007).

إلى جانب التعاون في مجال الطاقة النووية والتسليح، وقعت روسيا وإيـران مذكرة تفاهم بشأن التنقيب عن النفط والغاز وقيام روسيا بمشاركة إيران في مشروع لتطوير حقل كبير للغاز، قبالة الساحل في الخليج العربي، كما تم توقيع مذكرة تفاهم أخرى بشأن تصنيع طائرة توبوليف، وعربات مترو أنفاق، وإقامة مصنع مـشترك لتصنيع السيارات في روسيا، فضلاً عن مشروع روسي- إيرانـي آخـر لتجميـع طائرات (ايل 114) الروسية الضخمة في إيران، كذلك إتفاقية لإنشاء مـصنع فـي

إيران لتجميع (50) ألف سيارة ركاب من نوع لادا في السنة، وآخر لتجميع (135) ألف دراجة بخارية روسية، هذا إلى جانب الإتفاقيات التجارية بين البلـدين بهـدف زيادة التبادل التجاري بينهما، كما إتفق البلدان على تشكيل لجنة إقتصادية مشتركة. (البدراوي، 2007).

وبالرغم من أن روسيا كانت قد امتنعت عن بيع الأسلحة التقليدية المتطـورة إلى إيران بموجب إتفاق سري عقد بين رئيس الوزراء الروسـي آنـذاك فيكتـور تشرنوميريدين وآل جور نائب الرئيس الأمريكي عـام 1995 مقابـل عـدم قيـام واشنطن بفرض عقوبات على روسيا لوفائها بعقود مبيعات الأسـلحة مـع إيـران المبرمة قبل الإتفاق السري الآنف الذكر شرط أن تنتهي هذه التعاقدات بحاول نهاية عام 1999، فإن روسيا عادت وأعلنت عشية الانتخابات الأمريكية أي في أواخـر تشرين الثاني عام 2000 أنها لن تلتزم بالإتفاق السري الذي ابرم بين الطرفين، وهو ما تعزز بزيارة وزير الدفاع الروسي سيرجييف لإيران في كـانون الأول 2000. (البدراوي، 2007)

وقد تبع ذلك زيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي موسكو فـي آذار عام 2001 لبحث كل الموضوعات التي تتعلق بالمصالح المشتركة بـين طهـران وموسكو، ولاسيما أنه اصطحب معه وفداً سياسـياً وعـسكرياً وإقتـصادياً رفيـع المستوى، وقد تم تدارس خطط تقاسم ثروات النفط والغاز في حوض بحر قـزوين في جدول أعمال الزيارة، إذ يرغب خاتمي في دعم موسـكو لمقترحـات طهـران بتقسيم ثروات بحر قزوين بالتساوي بين الدول المطلة على البحـر، فـضلاً عـن معارضة الدولتين الخطط الغربية لنقل النفط والغاز بواسطة خط أنابيب يمر عبـر تركيا، إذ يرغب الطرفان في أن تمر خطوط الأنابيب هذه عبر أراضيهما (الشناق، 2007).

التطورات في الملف النووي الإيراني دولياً

إستغلت روسيا الإتحادية في تحديد علاقاتها وروابطها النووية مـع إيـران، التقرير الذي صدر عن أجهزة الاستخبارات الأمريكية في 15 تشرين الأول 2003 حول البرنامج النووي الإيراني، وأكد أن إيـران قـد أوقفـت البرنـامج النـووي

للأغراض العسكرية، والذي أكد الرئيس بوتين خلال زيارته إلى طهران في تشرين الأول 2007، وإجتماعه مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وآية ا الخأمنئني المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، على إعطاء دفعة جديدة لعلاقات روسيا مع إيـران من خلال الموافقة على توريد ما يزيد على (82) طناً من اليورانيوم المخصب إلـى مفاعل بوشهر الإيراني، والعمل على مناقشة فكرة تأسيس منظمة للغـاز الطبيعـي على شاكلة منظمة أوبك. (سليم، 2007)

هناك ثلاثة محددات أساسية حكمت الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، ولعبت دوراً أساسياً في تحديد خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة، في كافة مراحل تطورها سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران، ويتمثل المحدد الأول للموقف الروسي في علاقات التعاون النووي والإقتصادي الوثيقة مع إيران، إذ تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات، بحيث تتراوح العلاقات بين الجانبين ما بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف أفرع القوات المسلحة الإيرانية وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات وغيرها وفي المجال النووي، حيث قامت روسيا بالفعل بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر النووية في جنوب إيران، ويبدو أن إيران سوف تعتمد على روسيا بصفة أساسية في تنفيذ هذه الخطط الطموحة. (شلهوب، 2007، ص 140)

أما المحدد الثاني، فهو يتمثل في حرص روسيا – برغم مصالحها الوثيقة مع إيران – على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف إمتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الإستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالإستقرار الإستراتيجي القائم على حدود روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لاسيما وإن إمتلاك إيران للسلاح النووي ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا، بما قد يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة. (هياجنة، 2007)

ولكن رفض روسيا لإحتمالات إمتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الإتحاد الأوروبي بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقديرها الخاص لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكم مشاركتها فيه بصورة أساسية، حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيداً عن إطار التعاون النووي مع روسيا. (سليم، 2007)

أما المحدد الثالث فهو وجود أزمة ثقة تحكم موقف روسيا إزاء التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الإنتشار النووي، وهي أزمة تعود إلى بدايات الأزمة النووية لكوريا الشمالية في منتصف التسعينات، إذ كانت روسيا تتعاون بصورة وثيقة مع كوريا الشمالية في المجال النووي، إلا أنها تخلت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لكوريا الشمالية، بعدما أثارت الولايات المتحدة شكوكاً بشأن أهداف كوريا الشمالية، إلا أن روسيا فوجئت بأن الولايات المتحدة واليابان إتفقتا مع كوريا الشمالية على تزويدها بمفاعلين متطورين في مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل، وهو ما إعتبرته روسيا نوعاً من الخداع والغش من جانب الولايات المتحدة للفوز بالصفقة النووية مع كوريا الشمالية (الشناق، 2007).

إلا أن الغرب يرى أن لروسيا دوراً أساسياً في الأزمة النووية الإيرانية لأنه يفترض أن روسيا ملتزمة بتزويد إيران بإحتياجاتها من الوقود النووي، بموجب اتفاق روسي - إيراني على بدء تشغيل مفاعل بوشهر في 13 تشرين الأول 2006، مما يعني من وجهة نظر الكثير من الدول الغربية أن إيران ليست في حاجة لإمتلاك برنامج لتخصيب اليورانيوم لإنتاج الوقود النووي، لأن لديها بالفعل المصدر الذي يمكن أن تحصل منه على إحتياجاتها، إلا أن إيران تصر على أنها تحتاج لإمتلاك قدرة وطنية في هذا المجال، لأن ذلك أوفر كثيراً من حيث التكلفة، وحتى لا تكون رهينة لأي ضغوط خارجية في الحصول على إحتياجاتها من الوقود النووي (ذياب، 2007).

لكن هناك العديد من المشكلات التي ثارت بين روسيا وإيران بشأن توريد الوقود النووي، لإعتبارات تتعلق بتكلفة النقل وأسعار الوقود وآليات التعامل مع الوقود المستنفذ. وغير ذلك واستغرقت هذه المشكلات سنوات طويلة من التفاوض بين الجانبين، من دون الوصول إلى نتيجة حاسمة بينهما في هذا الصدد (النعيمي، 2007).

وقد جاءت المبادرة الروسية بشأن معالجة الوقود النووي الإيراني في روسيا في سياق هذه التطورات، وكانت روسيا تتصور أنها تقدم حلاً وسطاً لمواقف جميع الأطراف، إذ يسمح بموجبها لإيران أن تقوم بتنفيذ المراحل الأولية من عملية التخصيب في أراضيها، ثم يتم إستكمال هذه العملية في روسيا، وهو ما يهدئ المخاوف الأمريكية والغربية بشأن كميات اليورانيوم المخصب التي تحصل عليها إيران، ومجالات إستخدامها، ثم إعادة الوقود المستنفد إلى روسيا، إلا أن الجانبين الروسي والإيراني اختلفا بشأن التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذه المبادرة، لاسيما فيما يختص بالجوانب المالية والإدارية المتعلقة بالمنشأة الروسية – الإيرانية التي سوف يتم إقامتها من أجل تنفيذ عملية التخصيب المشتركة، مما أدى إلى إجهاض هذه المبادرة (دياب، 2007).

مع فشل كافة الجهود الرامية لتسوية الأزمة النووية الإيرانية سلمياً، لاسيما التي توجت بما سمي بعرض الحوافز الدولية المقدمة لإيران من مجموعة الدول الست الكبرى، والتي تشمل الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، إتجهت الولايات المتحدة والصين ودول الإتحاد الأوروبي (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) إلى إعداد مشروع قرار لفرض عقوبات دولية على إيران في 28 تشرين الثاني 2006، لإمتناعها عن إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم المثيرة للشكوك، والتي قد تم استصدار قرارات بشأنها من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، وقد لقى مشروع القرار المقدم من دول الإتحاد الأوروبي معارضة شديدة من جانب روسيا، لاسيما فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين: (البدراوي، 2007)

أولاً: تتمثل في رفض روسيا للمفهوم الذي يستند إليه مشروع القرار ذاته، إذ تصر روسيا على أن الهدف الرئيسي للقرار ليس معاقبة إيران، وإنما تشجيعها

وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك، وإزالة الغموض بشأن الجوانب الخفية في برنامجها النووي والتي تثار علامات استفهام واسعة بشأنها في التقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران. ووفق هذا المفهوم الروسي، تعتقد روسيا أن العقوبات يمكن أن تدفع إيران للمزيد من التشدد والقيام بإجراءات مضادة لتلك العقوبات، بما يؤدي لتصعيد الأزمة، وهو ما يتطلب ألا تركز الإجراءات التي يتضمنها القرار على فرض عقوبات على إيران، بقدر ما يشتمل على مجموعة من الضغوط التي تعكس فقط قلق المجتمع الدولي من أنشطة إيران المثيرة للشكوك، بما يشجعها على التعاون بدرجة أكبر في المستقبل مع المطالب الدولية (هياجنة، 2007).

ثانياً: تتمثل في رفض روسيا لما كان يتضمنه المشروع من فرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني بالكامل، وإصرار روسيا على أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك، لاسيما تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل . وكان الموقف الروسي هنا منطلقاً بالأساس من أن هذه النوعية من العقوبات لا تؤثر على تعاونها النووي مع إيران في مجال إنشاء مفاعل بوشهر، وهو تعاون يسير في مسار بعيد تماماً عن الاتهامات الموجهة لإيران من جانب الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي.

وهكذا فإن الدور الروسي مرشح لإكتساب دور متميز في تلك المرحلة التي تتجه فيها القوى العظمى بالعالم نحو فرض مزيد من العقوبات على إيران لاسيما في إتجاه تمكين روسيا من القيام بوساطة أكثر فعالية بين طرفي الأزمة في المستقبل القريب. (سليم، 2007)

المعوقات التي تؤثر على تطور العلاقات الروسية الإيرانية:

هناك بعض المعوقات في العلاقات ما بين روسيا الإتحادية وإيـران تحـول دون تطوير هذه العلاقات إلى مرحلة التحالف الإستراتيجي نذكر منها (البـدراوي، 2007):

1. مسالة الديون التي بذمة إيران لروسيا: إذ إن الاختناقات التي عاناها الاقتصاد الإيراني بسبب الحصار الأمريكي على إيران وإرتفاع حجم الديون الإيرانية

المقدرة بـ(30) مليار دولار أمر يهدد قدرة إيران على الوفاء بالتزاماتها المادية تجاه روسيا. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أحد المسؤولين الكبار في وزارة الطاقة الروسية كان قد هدد بعدم تسليم أية معدات لإيران ما لم تسدد ديونها أولاً، بل إن بعض الشحنات التقنية الخاصة لتنفيذ مفاعل بوشهر قد توقفت فعلاً لعدم قدرة إيران على دفع مبلغ 20 مليون دولار من ثمن الصفقة، ومن ثم تعد مسألة الديون الإيرانية لروسيا أحد المعوقات وأحد أسباب فتور العلاقة ما بين الطرفين.

2. وجود مخاوف حقيقية لدى روسيا من الأصولية الإسلامية التي قد تؤدي في ظل ظروف معينة إلى إضعاف علاقة روسيا بإيران على الرغم من تأييد بعض المسؤولين الروس لفكرة إقامة علاقات وثيقة مع إيران.
3. إحتمال اضطرار روسيا الوقوف إما إلى جانب إيران أو إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربية في حالة تصاعد حدة المواجهة بين إيران وهذه الدول التي تتمتع روسيا بعلاقات طيبة معها، ونظراً إلى أهمية علاقات روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب النفوذ المادي لدول الخليج العربية، فمن المرجح أن تحتل إيران المركز الثاني في قائمة الخيار الروسي ولاسيما مع إبداء دول الخليج العربية تحفظات على علاقة روسيا بإيران وهي تحفظات ليست خافية بطبيعة الحال على الجانب الروسي (البدراوي، 2007).
4. الضغوط الأمريكية الكثيفة على روسيا الإتحادية لوقف تعاونها مع إيران، ونجاح هذه الضغوط في جعل روسيا تفرض شروطاً جديدة لإستكمال بناء مفاعل بوشهر النووي، وتردد الحكومة الإيرانية في قبولها، حيث تريد روسيا أن يكون لها حق الإشراف المباشر على تشغيل المفاعلات، كما ترغب في إستعادة بقايا الوقود المستعمل لكي تضمن عدم استفادة إيران منه في إنتاج الأسلحة النووية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في شهر أيار عام 1995 في جعل روسيا توافق على إلغاء صفقة بيع محطة

تعمل بقوة الطرد المركزي لإيران قادرة على تخصيب اليورانيوم لأغراض عسكرية.(البدراوي، 2007)

5. وضعت إيران احتمالات ظهور مشكلات جديدة بخصوص الإمـدادات مـن روسيا، إذ يعتقد الإيرانيين أن الخدمات التي تقدمها روسيا متقلبة ولا يمكـن الإعتماد عليها، كما أن قطع الغيار الروسية غالباً ما تكون غيـر متـوافرة (المبيضين، 2007).

بدأ التعاون النووي بين إيران والاتحاد السوفيتي سابقاً في أواخر الثمانينـات بعد إجراء محادثات بين الجانبين ووافقت من خلالها موسكو علـى تزويـد إيـران بأسلحة قيمتهـا ما بيـن (3 – 4) مليارات دولار بالإضافة إلى التعاون في المجال النووي، وفي نوفمبر عام 1994م وافقت روسيا علـى إكمـال المفاعـل النـووي الإيراني في بوشهر بمبلغ قدره (780) مليون دولار وقد جرى توقيع الاتفاقية على ذلك في يناير 1995م وفي نفس العام بدأ العمل في إكمال مفاعـل بوشـهر حيـث أرسلت روسيا 150 فنياً بالإضافة إلى 2000 عامل روسي وتم تدريب 500 فنـي إيراني، ومن المفترض الانتهاء من تركيب هذا المفاعل العام 2000م وتشير بعض التقارير على إمكانية حصول إيران على عدد من المفاعلات النووية من روسيا من نوع (في 213 وفي . في . آي . آر 440) ومفاعل آخر لعملية البحوث النوويـة وكذلك خمسة مفاعلات نووية بطاقة 1300 ميجاوات .

في شهر حزيران 1997م وقعت إيران وروسيا اتفاقاً آخر حول سبل مراقبة المواصفات الدولية للسلامة في مفاعل بوشهر النـووي علـى الخليـج وتعـتزم إيران إقامة 10 منشآت رئيسية للطاقة النووية للاستخدام في إنتاج الطاقة الكهربائية سار التعاون الروسي الإيراني بقوى عالية إلا أن نقطة الغموض الرئيسية في هـذا التعاون فيما إذا كانت إيران حرصت على الحصول من روسيا على تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية وغيرها من التكنولوجيا الخاصة بالتخصيب والتي تعتبر ضرورية جداً لإنتاج الأسلحة النووية، وتشير بعض التقارير الأمريكيـة أن وزيـر الطاقـة الروسي قد أقترح بيع منشآة للقوة الطاردة المركزية لإيران في أبريل 1995م .

أن التعاون العسكري الإيراني – الروسي من شأنه أن يزيد من حالة التـوتر وتصاعد سباق التسلح على المستوى الإقليمي خاصة في ضوء التنافس بين إيـران وتركيا والتوتر مع العراق وما سيخلفه ذلك التعاون من وجود عسكري روسي فـي إيران، ولاشك أن الحجم الضخم لصفقات الأسلحة التي دفعتها إيران مـع روسـيا ونوعية الأسلحة المطلوبة توحي بأن إستراتيجية التسلح الإيرانية تتجاوز احتياجاتها الدفاعية المشروعة إلى ما يشبه مخططاً ينذر بأن يطلق سباق تسلح مكلفاً وخطـراً في منطقة لها أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، إن الوجود الروسي فـي الخلـيج وتنامي القوة الإيرانية في ظل التعاون الروسي الإيراني وبما يؤدي إلى المزيد مـن الوجود الأجنبي في المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى تعقد نظريـات الأمـن القـومي العربي لتحل محلها نظرية الأمن الدولي الأمريكي والغربي والتي ستضع مصالحها الإستراتيجية في المرتبة الأولى خاصة أن التعاون في مجال التـسلح الـصاروخي والأسلحة الإلكترونية سيدعم القدرات التصنيعية العسكرية لإيران وهو مـا يـشكل تهديداً مباشراً في المنطقة إن التعاون الروسي الإيراني قد يكون له آثار مستقبلية ليس أ قلها تحول إيران إلى دولة نووية تحتاج إلى المساعدة التقنية الروسية من أجل تحقيق برنامجها النووي وإمتلاك الأسلحة النووية فإن إيران بحاجة إلى اليورانيـوم والبلوتونيوم وهما متواجدان لدى روسيا وقد تدفع الظروف والأوضاع الدولية إلـى حصول إيران على هاتين المادتين وعندها ستتمكن من إمتلاك القنبلة النووية ومـا سيتتبعه ذلك من مخاطر على أمن الدول الخليجية التي ستجد نفسها في مواجهة دولة نووية أخرى وبهذا الصدد قامت موسكو بتدريب متخصصين فـي شـؤون الـدفاع وإصلاح المعدات الروسية القديمة . وعلى جانب آخر أعلن الـرئيس الروسـي إن سيمضي قدماً في العمل لاستكمال بناء المحطة النووية في ميناء بوشهر على الخليج وهو المشروع الذي تدينه واشنطن حيث أن قد يتيح لإيران إنتاج أسـلحة نوويـة ، ومن جهة أخرى فإنه من المقرر أن تساعد روسيا إيران في بناء ما بـين 5 – 10 وحدات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية، فضلاً عن بناء مفاعل ثاني لمحطة بوشـهر النووية .

الفصل الخامس

التوجه الروسي نحو الاضطلاع بدور بارز في النظام الدولي

لقد شهدت القدرات الروسية نمواً كبيراً على مدى السنوات السابقة وذلك بالنظر إلى الإنجاز المتحقق مقارنة بمحدودية الفترة الزمنية التي تم خلالها بدء الإصلاحات الإقتصادية والسياسية، فمنذ أواخر الثمانينيات وطوال التسعينيات من القرن الماضي، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد إنهارت فيها مؤسسات الدولة، واستشرى الفساد وعدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي، وتراجع الدور الروسي دولياً وأقليمياً إلى حد أفقد روسيا نفوذها، حتى في منطقة كومنولث الدول المستقلة التي هي مجالها الحيوي وأكثر المناطق مساساً بأمنها القومي، ويتناول هذا الفصل احتمالات روسيا إلى مصاف الدول المتقدمة في النظام الدولي الجديد والسيناريوهات المستقبلية.

5-1 احتمالات صعود روسيا كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي

شهد العقدان الأخيران تحولات جذرية على صعيد السياسة الخارجية الروسية، بحيث جاءت هذه التحولات على شكل انقلابات ومنعطفات حاسمة أثرت في مكانة روسيا العالمية وفي محيطها الإقليمي، وبيئتها الجيوبوليتيكية، وتركت بصماتها على عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الروسية. فقد فقدت روسيا السوفيتية خلال هذه الفترة مكانتها الإمبراطورية العظمى التي تمتعت بها خلال الحقبة السوفيتية (1917-1991)، حيث كانت دولة عظمى امتدت مناطق نفوذها وأحلافها العسكرية والاقتصادية إلى بقاع شتى من المعمورة، لاسيما في أوربا الشرقية، وآسيا الوطسى، والقوقاز. لقد مهدت ساسة الغلاسنوست (الانفتاح) والبرسترويكا (إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية) التي تبناهما الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشيف في منتصف الثمانينات إلى إذابة ثلث الأيديولوجيا المتكدسة على السياسة الخارجية الروسية، وكشف عوراتها الشنيعة أمام العالم الخارجي، وأمام حلفاء روسيا السوفييتية، خاصة دول المنظومة الاشتراكية سابقاً في أوروبا الشرقية. (يوسف، 2008)

في 27 كانون الأول 1991 حلّت الفدرالية الروسية محل الاتحاد السوفيتي في المقعد الدائم الذي كان مخصصاً له في مجلس الأمن، وذلك ضمن وراثة الاتحاد السوفيتي السابق، وحسب القانون الدولي، كان على روسيا كوريثة لدولة سبقتها، أن تفي بكل التزامات هذه الأخيرة، ولها الحق بكامل حقوق تلك الدولة، وبهذا ورثت روسيا العلاقات الدولية للاتحاد السوفيتي كما هي، بالسفارات والسفراء والاتفاقيات والمعاهدات، وكان عليها تطوير هذه العلاقات حسب التوجيه الجديدة لإعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية، وقد رأينا كيف تطورت هذه الهيكلة من مرحلة تخطب وتودد بلا معنى للدول الكبرى الأخرى، إلى مرحلة الثبات حول سياسات معينة وأهداف قومية تسعى إلى تحقيقها مصالح قومية تدافع عنها، وكما ورثت روسيا التزامات الاتحاد السوفييتي ورثت ايضاً حقوقه، والأهم منها هو المقعد الدائم في مجلس الأمن مع حق النقض (الفيتو)، كونها إحدى الدول الخمس الكبرى الأساسية في العالم. وفي مجال العمل الاقتصادي فإن روسيا عضو في مجموعة الاتصال وعضو في مجموعة الثماني وذلك منذ مشاركتها في قمة دنيفر في صيف 1997، وفي تشرين الثاني 1998 انضمت روسيا إلى منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي وفي عام 2005 تفاوضت روسيا وألمانيا على إنشاء خط أنابيب لنقل النفط عبر بحر البلطيق، ليصل إلى ألمانيا مباشرة، وذلك ضمن العلاقات المتميزة بين البلدين. (البدراوي، 2007)

ومنذ أن بدا التحول في السياسة الخارجية الروسية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، قامت روسيا بالتوقيع على عدة معاهدات جديدة لتوفيق وضعها الجديد إقليمياً ودولياً، كما انضمت إلى عدة منظمات إقليمية جاءت نتيجة التحولات الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ فهي عضو مؤسس في كومنولث الدول المستقلة الذي حل محل الاتحاد السوفيتي، كإطار للعمل المشترك للدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي من قبل روسيا انضمت إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإلى مجلس تعاون شمال الأطلسي، ووقعت مع حلف شمال الأطلسي مبادرة الشراكة من أجل السلام في سنة 1994، وفي السنة نفسها وقعت مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة وتعاون وفي سنة 1997 وقعت مع حلف شمال الأطلسي الصك التأسيسي

للعلاقات الروسية الأطلسية، ولكنها عارضت الإنفراد الأمريكـي فـي التـصرف الفردي في العالم، خاصة موقف واشنطن من غزو العراق في سنة 2003، ودعـت إلى حلول تعتمد على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. (يوسف، 2008)

وخارج نطاق علاقات التعاون والتحالف، لعبـت روسـيا دوراً مهمـاً فـي الوساطة لحل النزاعات الدولية، وخصوصاً في كوسوفو وفي الوقت نفسه اسـتمرت بممارسة دور مهم في النزاع الشرق أوسطي، إذ إن روسيا أحـد أعـضاء اللجنـة الرباعية المكلفة بإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهـي بهـذا تـشارك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وقبل ذلك كانت روسـيا أحـد راعيي المسيرة السلمية في الشرق الأوسط. وهي تشارك بفاعلية في جهـود الأمـم المتحدة لحل النزاعات الدولية وتدعم جهود الأمم المتحدة لممارسة دورها كمنظمـة دولية لحفظ السلام، ولهذا دعمت المبادرات المشتركة للأمم المتحدة حـول الخلـيج وكمبوديا وأنجولا ويوغوسلافيا السابقة، وهي بموقفها هذا تعارض الانفراد الأمريكي بالعمل في هذه المناطق، وتطالب أن يكون العمل قائماً على أساس الشرعية الدولية الذي تقره هيئة الأمم المتحدة.

وقد بدت السياسة الروسية أكثر وضوحاً وصلابة منذ استلام بـوتين مقاليـد الحكم، وظهر ذلك من خلال مواقف بلاده في تأييد القانون الدولي والشرعية الدولية، ومعارضة محاولات الهيمنة الأمريكية، وعمله على توسيع قاعدة التعاون والشراكة مع أوروبا، وسعيه إلى زيادة روابط التحالف والقوة بين دول الكومنولث، وفي سنة 2005 صرح أمام المجلس الفدرالي في البرلمان بأن "سياسة روسيا الحديثـة تقـوم على مبادئ التوقعات البراغماتية وسيادة القانون الدولي، وفـي هـذا الوقـت مـن العولمة، فيما تتكون هندسة دولية جديدة، فإن الأمم المتحدة تأخذ اهمية جديدة: فهـي أكثر المنتديات الدولية تمثيلاً وشمولية وستبقى العـامود الفقـري للنظـام العـالمي الجديد". (نومكن، 2006)

تعتبر روسيا أن الحلقة الأولى لعملها الدولي هي إقليمها الواسع، الذي كـان في يوم من الأيام يشكل الاتحاد السوفيتي نفسه ولهذا تـسعى جاهـدة إلـى تقويـة العلاقات ضمن هذا الإقليم، وتعمل على تطويره ليكون بمثابة سوق مشتركة وقـدرة

عسكرية موحدة، واقتصاد مندمج كما هو وضع الاتحاد الأوروبي، ولكن مع زيـادة الروابط العسكرية وهي تعتمد بهذا على ان الدول الأقرب إلى أوروبا في هذه الحلقة هي دول تعتبر روسية الأصل، وليست مجرد شعوب سلافية كشعوب يوغوسـلافيا القريبة من الأصل الروسي، فيما الدول الآسيوية في هذه الحلقة بعيدة عن أوروبـا والنفوذ الأمريكي، وهي تسعى جاهدة إلى الحفاظ على علاقاتهـا مـع روسـيا لأن روسيا عمقها الاقتصادي ومصدر قوتها الدفاعية لحمايتها من أية مخاطر خارجيـة وخاصة من قبل الصين القريبة منها، ولهذا تسمى روسيا هذه الدولة التـي كانـت تشكل الاتحاد الاتحاد السوفيتي الخارج القريب. (يوسف، 2008)

ويزيد من اهتمام روسيا في هذه المنطقة، بأن في دولها أقليات روسية كبيرة جداً انتقلت إلى هناك إبان مرحلة الاتحاد السوفيتي، واستقرت هناك، ومـع سـقوط الاتحاد السوفيتي ظلت هذه الأقليات في تلك الدول تحـاول حمايـة مـصالح هـذه الأقليات في هذه الدول، وحتى في دول البلطيق التي ترغب بالتعاون مع كمنولـث الدول المستقلة، والتي تشكل فيها الأقليات الروسية أعداداً كبيرة من السكان هنـاك، وبالإضافة إلى هذا ترتبط هذه الدول بروابط إثنية وثقافية وحضارية وتاريخية عميقة مع روسيا، وبالأخص روسيا البيضاء وأوكرانيا، التـي شـعوبها مـن الـشعوب الروسية، وتاريخياً اعتبرت هذه الشعوب على أنها روسية ففيما يسمى الروس فـي روسيا نفسها بالروس الكبار، فإن الأوكرانيين هم الروس الـصغار، فيمـا سـكان بيلوروسيا هم الروس البيض، وهكذا ترتبط هذه الشعوب بنوع من الروابط القوميـة التي تحاول روسيا تنميتها والحفاظ عليها. (نومكن، 2006)

وللحفاظ على دورها الإقليمي ومكانتها كدولة كبرى، وضمن المتغيرات التي حصلت في السياسة الخارجية الروسية بعد أن انتهت مرحلة التخبط وبدأت مرحلـة الثبات، أخذت روسيا تعارض توسيع حلف شمال الأطلسي، خصوصاً بأن يضم دولاً كانت في السابق من ضمن حلفائها في حلف وارسو، أو من ضـمن الـدول التـي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، وخصوصاً إنضمام التشيك وبولندا والجر سنة 1997، و انضمام دول البلطيق سنة 2004، كما عارضت الدور المنفرد الذي يقوم به حلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا، واعترضت على قصف الحلف ليوغوسلافيا سـنة

1999، ولكنها بعد شهرين من ذلك، وبعد أن توقفت العمليات العسكرية، وافقت على المشاركة في قوات حفظ السلام في البلقان في حزيران 1999، فقد شاركت قوة في قوات حفظ الاستقرار في البوسنة التي يقودها حلف شمال الأطلسي، كما وافقت على إرسال مندوبين من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة الأوضاع في مولدافيا وطجيكستان وناجورنو كارنباخ، رغم أن هذه مناطق تقع ضمن منقطة نفوذها الإقليمي، ولكن للتعبير عن احترامها للقانون الدولي والتزامها بمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وافقت أن تقوم المنظمة بمراقبة أعمال الصراع في هذه المناطق،، ولكن هذا لم يمنعها من ممارسة دورها الإقليمي كدولة عظمى، فعملت على تقوية روابط الدفاع والأمن ضمن كومنولث الدول المستقلة، واحتفظت لهذا الغرض بقواعد عسكرية لها في أرمينيا وطجيكستان وجورجيا ومولدافيا وكرغيزستان. (البدراوي، 2007)

أن روسيا تصف الغرب بأنه الحليف الطبيعي لها، إلا أن اهتمامها الأساسي ينصب على علاقاتها التحالفية الأهم مع الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي، وكذلك على الدول التي شعوبها من أصول سلافية، كشعوب يوغوسلافيا السابقة، وخلال فترة حكمه حاول بوتين تقوية علاقات بلاده بباقي دول الكومنولث، حيث تعتبر دول "الخليج القريب" منطقة نفوذ روسية تقليدية، وتسعى السياسة الخارجية الحديثة على الإبقاء على هذا النفوذ هناك وتقويته، من خلال تقوية أواصر الصداقة والتعاون الاقتصادي والسياسي، والتحالف العسكري، ولهذا ترفض روسيا تمدد حلف شمال الأطلسي نحوها، وتعتبر ذلك بمثابة محاولة لتطويقها.

ورغم ذلك فقد تم توسيع الحلف باتجاه أوروبا الشرقية أولاً ثم باتجاه دول البلطيق، فيما سعت روسيا إلى تقوية موقفها من خلال تحالف أكبر من الدول الروسية الأخرى ومع دول أواسط آسيا، ولوقف النفوذ الروسي هناك، ضمن سياسة الحلف شمال الأطلسي لتطويق روسيا لمنع تقدمها أو توسعها مستقبلاً، قام لحلف خاصة الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون حلفاء روسيا، وعملوا على إيجاد حلفاء لهم ليقوموا بتغيير الأنظمة الحاكمة بأنظمة مؤيدة أكثر للغرب ولا تساير او تتحالف

مع روسيا، ولكن هذه المحاولات غالباً ما بـاءت بالفـشل حتـى الآن. (يوسـف، 2008)

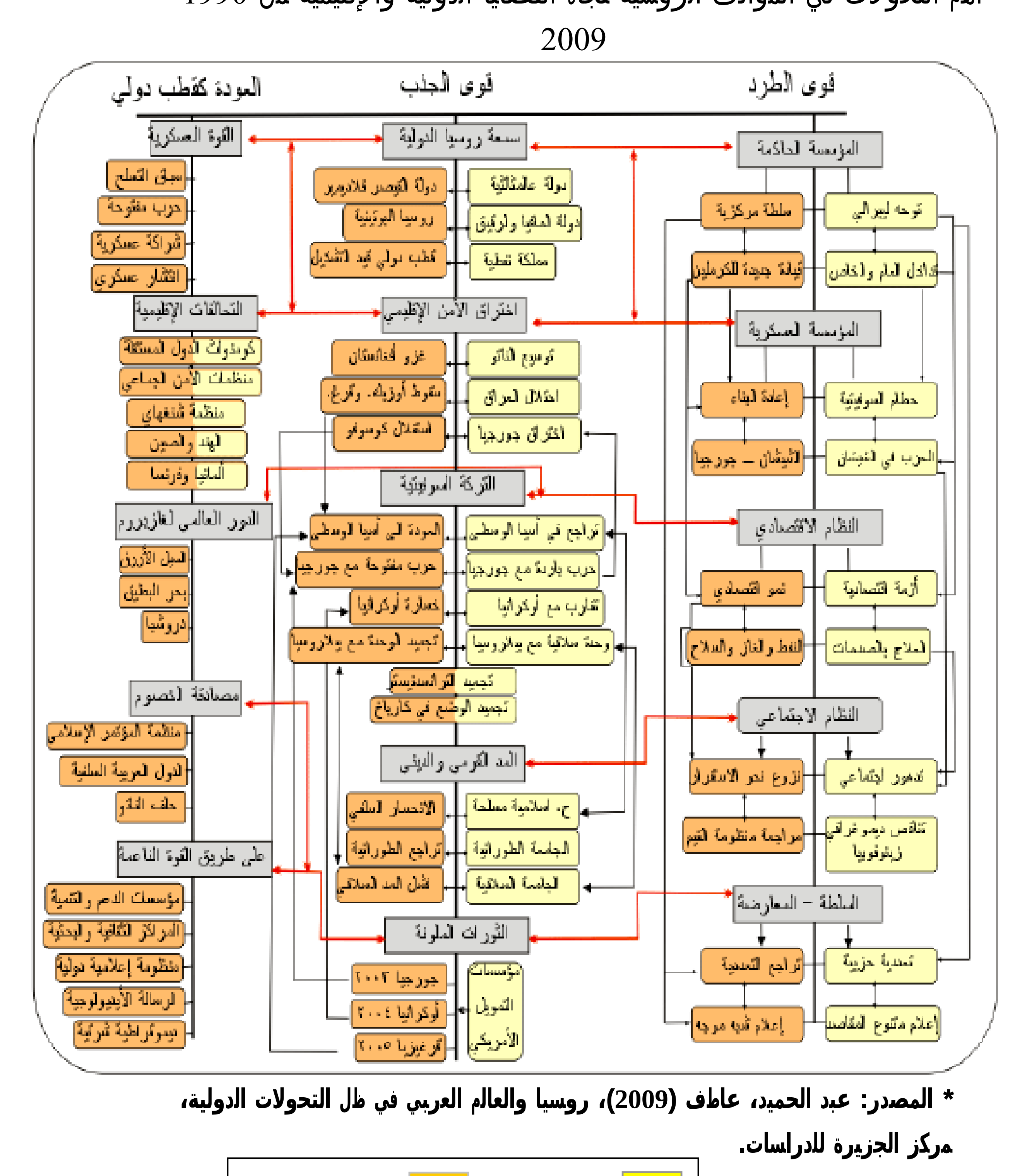
وروسيا تملك اليوم ثاني اكبر ترسانة عسكرية في العالم، ولها اقتصاد متـين بحيث إن إجمالي دخلها القومي هو الأكبر في أوروبا، وهي ضمن نهوضها المجدد استطاعت أن تعيد تحالفاها مع جيرانها في أوروبا وفي أواسط آسـيا وتـرد علـى محاولات تطويقها وإبقائها في ضعفها، وبهذا العدد الهائل من السكان وبالمقـدرات الاقتصادية التي رأيناها والمكانة السياسية الدولية والمقدرة العسكرية الفائقة المقدرة الثقافية والحضارية، لا يمكن إلا اعتبار روسيا دولة كبرى بكل المقاييس، ولا شكل بأن روسيا اليوم هي دولة كبرى، وهي في مصاف متقدم بين الدول الكبرى، فهـل تسعى إلى استعادة مكانتها كدولة عظمى مرة ثانية، ولو بالتحالف مع أوروبا الأقرب لها، لتشكيل حلف جديد مبني على التقارب الجغرافي والمصالح المـشتركة، ليقـف أمام الهيمنة الأمريكية ويعيد العالم إلى ثنائية الاستقطاب ثانية. (البدراوي، 2007)

المكانة العالمية لروسيا في النظام الدولي:

أثرت حالة عدم الاستقرار السياسي لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي على مكانتها الدولية كدولة كبرى، وقد استعادت روسيا مكانتها الدوليـة، ولكـن لـيس بالمستوى الذي كان عليه الإتحاد السوفيتي، وقد أدى استلام الرئيس بوتين الحكم إلى إعادة ثقة المجتمع الروسي بالنظام السياسي القائم، وساعد على دعم الرئيس بـوتين الدستور الجديد الذي أقر عام 1993، بناء على إصرار يلتسين في صـراعه مـع البرلمان لمزيد من الصلاحيات. ولكن يلتسين لم يستفد من الصلاحيات الجديدة التي منحت له، ولم يتمكن أساساً من الحصول على ثقة شعبية قادرة على إخراج روسـيا من كبوتها، بعكس الرئيس بوتين الذي إستغل صلاحياته الدستورية لفـرض هيبـة الدولة ومكانة الرئاسة الروسية في إدارة شؤون الحكم (عبد الحميد، 2009).

شكل رقم (1)

أهم التحولات في المواقف الروسية تجاه القضايا الدولية والإقليمية من 1990- 2009



*** المصدر: عبد الحميد، عاطف (2009)، روسيا والعالم العربي في ظل التحولات الدولية، مركز الجزيرة للدراسات.**

2009-2000 (برتقالي)	**2000-1991** (أصفر)

تمكنت روسيا الإتحادية في فترة حكم الرئيس بوتين من إعادة السيطرة على الأوضاع الداخلية في البلاد بعد عقد من الفوضى واهتزاز سمعة روسيا الإتحادية

عالمياً، وقد عانت روسيا الإتحادية قبل أن تصل إلى مرحلة الإستقرار مـن عـدة أزمات بعضها مؤسسي (كفوضى المفاهيم والأيديولوجيات) وبعضها حزبي، كمـا كان بعض من هذه الأزمات عسكرياً ارتبط بالإنهيار العسكري التام مـع الإنهيـار السوفيتي ووراثة الجيش الروسي لمؤسسة عسكرية محطمة وهو ما سهل الطريـق للسقوط في محنة أخرى مثلتها حرب الشيشان الأولى في عام 1994-1996 (طه، 2007).

وقد وافق ذلك مع إنهيار اجتماعي ارتبط بهجرة منظمة إلى الغرب وإسرائيل وتناقص ديموغرافي وانتشار ظواهر اجتماعية داخلية، كان أبرزها تلك التنظيمـات العنصرية (النازيون الجدد) والحركات القومية المتطرفة المتذرعة بـالخوف مـن التلاشي الديمغرافي الروسي أمام الأعراق الأجنبية الوافدة.(الهياجنة، 2007).

ومن زاوية أخرى حمل العقد الثاني تحسناً في الأداء الاقتصادي في الـداخل الروسي وحقق النمو الاقتصادي معدلات ملحوظة بعد أن عانى السكان من أسـاليب اقتصادية عرفت باسم " العلاج بالصدمات" حققت بالفعل صدمات للسكان لكنها لـم تقدم لهم علاجاً. (النعيمي، 2007).

وصفت روسيا الإتحادية خلال هذه الفترة بأنها دولة المافيا والرقيق الأبيض وحين تحسنت هذه الصورة نسبياً في نهاية التسعينيات صارت تعرف باسم " المملكة النفطية" في التقليل من أهمية الإمكانيات البشرية والاقتصادية والعلميـة واعتبارهـا دولة نفطية، لكن هذه السمعة تحسنت في العقد الثاني وإن كان التحسن فـي اتجـاه واحد، حيث بقيت كافة الأوراق في قبضة الكرملين، فعرفت روسيا منذ عام 2000 بأسماء مثل " دولة القيصر فلاديمير" أو " روسيا البوتينية" وفي عام 2008 ومطلـع عام 2009 تحسنت السمعة الدولية وصارت توصف معها روسيا بـ " قطب دولـي قيد التشكيل". (العريدي، 2009)

تعرضت روسيا الإتحادية لاختراق كبير في أمنها القومي في العقد الأول من هذا القرن سواء بتوسع الناتو شرقاً عبر عدة مراحل أفضت في النهاية إلى وضـع الناتو قواته في دول البلطيق بالقرب من مدينة سان بطرسبرغ، العاصـمة الثانيـة لروسيا الإتحادية، فضلاً عن كشف أجزاء بالغة الأهمية الإستراتيجية وفادحة حـين

اضطرت لتمرير غزو واحتلال أفغانستان، رغبة في التخلص من النموذج الطالباني في آسيا الوسطى.

لقد أدى هذا إلى تبعات خطيرة على الأمن الإقليمي لروسيا الإتحادية، حين وافقت أوزبكستان وقرغيزستان على إقامة قواعد عسكرية للولايات المتحدة على أراضيها، وقبيل نهاية العقد شباط 2008 أعلنت كوسوفو عن استقلالها بدعم أمريكي وهو ما أفقد روسيا الإتحادية عمقاً إستراتيجياً من خلال الإجهاز على دولة السلاف الجنوبيين (يوغوسلافيا) أبناء العمومة والدين. (Egypt News, 2009)

حاولت روسيا تعويض تراجع مكانتها ودورها في القوقاز وآسيا الوسطى من خلال استخدام الدبلوماسية الناعمة التي اصطدمت بانضمام أوكرانيا إلى المعسكر الغربي واختتم هذا العقد بنتيجة دموية حين اشتبكت روسيا الإتحادية في حرب مفتوحة مع جورجيا.

بعد أن فشلت روسيا الإتحادية في مواجهة الحركات الإسلامية المسلحة في القوقاز وآسيا الوسطى خلال العقد الأول 1991-2000 وعانت من مخاوف انتشار المد القومي المدعوم تركياً تحت إسم الجامعة الطورانية تمكنت في العقد الثاني من استغلال الحرب الأمريكية على " الإرهاب" وساهمت بالمثل في استغلال المناخ الدولي المناهض للحركات الإسلامية المسلحة. (زغلول، 2008)

لكن المكاسب التي حققتها روسيا من وراء الحملة الدولية على الإرهاب الدولي خسرت في مقابلها مناطق تحالف تقليدية عبر وسائل اختراق جديدة عرفت باسم الثورات الملونة، وكانت النتيجة خسارة جورجيا 2003 وأوكرانيا وقرغيزستان في 2005، وحاولت روسيا التقليل من حجم هذه الخسائر فتمكنت من استعادة قدر كبير من العلاقة مع قرغيزستان بين عامي 2007-2009.

تشير التقديرات إلى أن روسيا الإتحادية تعمل على إحداث توازن في العلاقات الدولية، وقد قطعت في سبيل ذلك الخطوات التالية: (Dannreuther, 2009)

1- منحت الحرب الروسية – الجورجية في عام 2008م فرصة لروسيا الإتحادية لاستعادة هيبة الدولة في المنطقة وتأكيد ثقل ودور روسيا وإمكانية لجوئها إلى الحل العسكري إذا كانت القضية مرتبطة بالأمن القومي الروسي.

فقد جاء اعتراف روسيا باستقلال أبخازيا وجنوب أوسيتيا ودعم وجودها العسكري في أراضي هاتين الجمهوريتين خطوة غير قابلة للتراجع في إقليم القوقاز الذي يعد خط تكسر القوى منذ إنهيار الإتحاد السوفيتي.

2- تمكنت روسيا الإتحادية من إعادة عدد من الدول السوفيتية السابقة بعد وقوعها تحت النفوذ العسكري والسياسي للولايات المتحدة، منذ الحرب على الإرهاب وكان ذلك بمثابة ثمار الجهود الروسية للعودة مرة أخرى إلى آسيا الوسطى، وكذلك إغلاق أوزبكستان للقاعدة الأمريكية بعد توتر العلاقة بين الجانبين في عام 2005.(جبنون، 2007)

3- استجابت روسيا الإتحادية لطلب الولايات المتحدة تقديم الدعم في أفغانستان بعد إضطرار حلف الناتو – نتيجة فشله في إقرار الأمن وتحقيق السيطرة- لأن يطلب المساعدة من روسيا الإتحادية، وقد أعاد ذلك الموقف قدراً من التوازن في الأهمية الإستراتيجية والقوى المؤثرة على وسط وجنوب آسيا، واستفادت روسيا الإتحادية هنا من امتلاكها أهم مفاتيح الجغرافيا السياسية المحيطة بأفغانستان، سواء لخبرتها السابقة في الإقليم منذ الغزو السوفيتي (1979-1989) أو لتأثيرها على الممرات البرية الأكثر أهمية (عبر حلفائها في آسيا الوسطى) وجواً (عبر قواعدها العسكرية في قرغزيا وطاجيكستان وكزاخستان). (العريدي، 2009)

4- رغم الانتقادات التي توجهها الولايات المتحدة لروسيا الإتحادية لتحكمها في أمن الطاقة في القارة الأوروبية والقيام برفع أسعاره من عام لآخر (تمشياً مع الاسعار الدولية) إلا أن روسيا نجحت في تقديم نفسها كمورد عالمي موثوق في قدرته للحفاظ على أمن الطاقة في العالم.

5- تمكن الكرملين من إفشال المشروع الأمريكي بدعم منظمات في الداخل الروسي لتغيير الخريطة السياسية والتنظيمات الحزبية بهدف التأثير على

عملية صنع القرار من خلال إحداث اضطرابات داخليـة وتفـسير للمفـاهيم المطروحة في المجتمع الروسي. (سيفكوف، 2009)

لقد أدركت موسكو أن واشنطن على يقين بأن روسيا الديمقراطية والحرة هي أقرب لروسيا التفسخ والتفكك، ففي هذه الدولة صاحبة التاريخ الطويل مـن الحكـم المركزي، ينطوي تفعيل الديمقراطية والفدرالية واعتماد البناء السياسي على صناديق الاقتراع مخاطر عدة، فالانفصال على أسس دستورية، ونمو تيارات قوميـة لـدى الأعراق المتعددة، وزيادة رغبة المسلمين في روسيا الإتحادية (وهم بعـد الـروس ثاني أكبر جماعة سكانية) في التمايز القومي والديني، هـذه كلهـا أشـبه بالقنابـل الموقوتة التي تأمل واشنطن في أن تشغل روسيا الإتحادية بالداخل وتعرقل خطواتها نحو " مائدة" التنافس الدولي.(دياب، 2007)

إن ما تقوم به روسيا الإتحادية من جهود لتعزيز الجبهة الداخلية وحصر كافة السلطات بيد الرئيس (والذي تسميه واشنطن ردة وانتكاسة لزمن القيصرية) لـيس سوى خطوة فاعلة على طريق منافسة روسية قوية للولايات المتحدة علـى النظـام الدولي من خلال تأمين الداخل بهدف التفرغ للخارج. (العريدي، 2009)

فروسيا تدعم مكانتها كثاني أكبر مورد للسلاح في العالم، وتجنـي روسـيا الإتحادية من وراء ذلك عائدات ضخمة، ولعل في هذا ميزة للاقتصاد الروسي بعـد أن أعرضت موسكو عن تقديم السلاح على الطريقـة الـسوفيتية مقابـل اعتنـاق أيديولجيات بعينها، أما نقطة الضعف في ذلك فتكمن في أن تعامل روسيا الإتحاديـة بمفاهيم قد يصنع لها زبائن شبه دائمين لكنه لا يشكل حلفاء إستراتيجيين.

وخارج نطاق علاقات التعاون والتحالف لعبت روسيا دوراً مهماً في الوساطة لحل النزاعات الدولية، وخصوصاً في كوسـوفو، وفـي 2003-2005 إسـتمرت بممارسة دور مهم في النزاع الشرقي أوسطي، إذ أن روسيا أحد أعـضاء اللجنـة الرباعية المكلفة بإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهـي بهـذا تـشارك الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وقبل ذلك كانت روسـيا أحـد راعيي المسيرة السلمية في الشرق الأوسط، وهي تشارك بفاعلية في جهـود الأمـم المتحدة لحل النزاعات الدولية، وتدعم جهود الأمم المتحدة ممارسة دورها كمنظمـة

دولية لحفظ السلام، ولهذا دعمت المبادرات المشتركة للأمم المتحدة حول الخليج العربي وكمبوديا وأنجولا ويوغسوسلافيا السابقة، وهي بموقفها هذا تعارض الإنفراد الأمريكي بالعمل في هذه المناطق، وتطالب أن يكون العمل قائماً على أساس الشرعية الدولية الذي تقره هيئة الأمم المتحدة (هياجنة، 2007).

وقد بدت السياسة الروسية أكثر وضوحاً وصلابة منذ استلام الرئيس بوتين مقاليد الحكم، وظهر ذلك من خلال مواقف بلاده في تأييد القانون الدولي والشرعية الدولية، ومعارضة محاولات الهيمنة الأمريكية والعمل على توسيع قاعدة التعاون والشراكة مع أوروبا، وسعي الرئيس بوتين إلى زيادة روابط التحالف والقوة بين دول الكومنولث. وفي سنة 2005 صرح أمام المجلس الفدرالي في البرلمان بأن "سياسة روسيا الحديثة تقوم على المبادئ وسيادة القانون الدولي. وفي هذا الوقت من العولمة، فيما تتكون هندسة دولية من جديد، فإن الأمم المتحدة تأخذ أهمية جديدة فهي أكثر المنتديات الدولية تمثيلاً وشمولية، وستبقى العامود الفقري للنظام العالمي الجديد" (البدراوي، 2007).

إن لجوء روسيا إلى بناء تحالفات سواء مع الصين أو الهند أو الإتحاد الأوروبي أو حتى إندونيسيا أو البرازيل وفنزويلا ونيكاراغوا وكوبا وبوليفيا، ومع بعض الدول الأفريقية، خاصة الجزائر والسودان، من أجل زيادة نفوذها وتأثيرها العالمي، يقوم على افتراض الإستمرارية السياسة التي ينتهجها الرئيس بوتين منذ توليه الرئاسة عام 2000، وهو ما قد لا يحدث بالضرورة، إذ ربما يفضل خليفة الرئيس بوتين، عدم المضي قدماً في إستكمال سياسته، ومع ذلك فإن التغيرات الإستراتيجية المتوقعة في البيئة العالمية خلال العقدين المقبلين تتيح مكاسب وخيارات مفيدة لروسيا، يمكن أن تستغلها لتعظيم دورها ومكانتها العالمية والإقليمية، بدلاً من محاولة السيطرة على الأحداث العالمية على طريقة الإتحاد السوفييتي السابق، حيث يمكن لروسيا ان تتبنى سياسة برغماتية عملية، تتعامل بواقعية مع المعطيات العالمية والأقليمية خلال العقدين المقبلين وتتيح مكاسب وخيارات مفيدة لروسيا، يمكن أن تستغلها لتعظيم دورها ومكانتها العالمية والأقليمية، بدلاً من محاولة السيطرة على الأحداث العالمية على طريقة الإتحاد السوفييتي السابق، إذ

يمكن لروسيا أن تتبنى سياسة برغماتية عملية تتعامل بواقعية مع المعطيات العالمية والأقليمية، وتحاول تعظيم الفرص والمزايا التي تتيحها، وتقليل المخاطر والتهديدات المحتملة لمصالحها وأمنها القومي، هذا إضافة إلى القدرة الروسية الجيدة في إدارة مجموعة من الملفات مع أمريكا على شاكلة العلاقات الأمريكية مع الصين والهند وباكستان، وقضايا القوقاز "والدول المراقبة" وأوكرانيا وجورجيا وروسيا البيضاء (جبنون، 2007).

سعت روسيا في عهد الرئيس بوتين إلى توسيع دائرة علاقاتها وإهتماماتها الدولية والأقليمية، في عالم متغير المصالح والتوجهات السياسية، فنمت علاقات وثيقة مع رابطة الآسيان لدول جنوب شرق آسيا، لا سيما فييتنام التي زارها الرئيس بوتين في عام 2001 بهدف بيع صفقات من السلاح الروسي للجيش الفيتنامي، وزيادة حجم التجارة الخارجية الروسية مع هذا البلد حيث وصلت إلى ما يُقارب 800 مليون دولار، بينما حجم التجارة الكلي لروسيا مع دول الآسيان وصل إلى ما يُقارب (1,7) مليار دولار، وفي عام 2002 زار مهاتير محمد، رئيس الوزراء الماليزي، روسيا حيث تم عقد صفقة طائرات سوخوي الروسية 18 للجيش الماليزي، وإن ماليزيا يمكن أن تكون بوابة روسيا لدول جنوب وجنوب شرق آسيان هذا إضافة إلى صفقات التسليح الروسي لإندونيسيا أيضاً. (هياجنة، 2007)

إن روسيا في عهد الرئيس بوتين قد استيقظت إستراتيجياً في عام 2000 بعد أن مرت بمرحلة انتقالية صعبة من الشيوعية إلى الدولة الوطنية المنفتحة على الغرب والرأسمالية. ويظهر أن شخصية الرئيس بوتين الأمنية وأوراق إعتماده المخابراتية قد ساعدته في لملمة أشلاء الجسد السوفييتي المنهار لإعادة بناء روسيا المعاصرة كخليفة طبيعية السوفييتية، ورغم الطبيعة السلطوية لشخصية الرئيس بوتين وللحكومة الروسية الحالية التي يقودها، إلا أن سياسات الرئيس بوتين الخارجية قد فتحت آفاقاً كبيرة لروسيا في إعادة ترتيب أوراقها الإستراتيجية وتجديد تحالفاتها العسكرية والإقتصادية (سيفكوف، 2009).

تشهد البيئة العالمية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة، فتلك القوى تتنافس فيما بينها ووتتصارع لأجل تبوؤ مرتبة أفضل في سلّم القطبية الدولية، ويساعدها في

ذلك، أن هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها في تحول، فالوضع الذي تُعانيه الولايات المتحدة في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجاً، من يسهل بروز القوى الدولية الأخرى إلى مراتب منافسة لها على الصعيد الإقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري، في المقابل تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري، وأصبح بإمكان أي قوة إقتصادية، تتقنية، ثقافية، دون إستبعاد أهمية القوة العسكرية، أن تؤثر في مجالات دولية واسعة. وهذا التحول قد ثمن موقع كل من ألمانيا واليابان في النظام الدولي. في حين أن الاختلال في القوة الإقتصادية الأمريكية، صار يعطي للولايات المتحدة مرتبة دولية غير متساوية مع إمكاناتها العسكرية. (العريدي، 2009)

لقد أثارت عملية إحتلال العراق وأفغانستان المسائل الآتية: الخطوط الحمراء التي يتوجب على الآخرين مراعاتها عند التعامل مع الولايات المتحدة. وكذلك فإن إحتمالات المواجهة بين القوى الكبرى عالية الكلفة، بل ومستحيلة وغير مرغوبة. كما أن توازن المصالح فيما بين تلك القوى، يجعل توجهاتها الإستراتيجية- العسكرية محكومة لصالح تطوير علاقاتها البينية العامة، وتحكم في الوقت نفسه، سياساتها الكلية عبر تصعيد قيمة الارباح والمزايا النهائية، وهذا ما يجعل القوى الكبرى تبقي تناقضاتها عند مستوى الحد الأدنى الحرج المطلوب الحفاظ عليه، وعدم التصعيد أكثر منه. وهذا ما تتفهمه كافة تلك القوى في علاقاتها المتبادلة. وتعمد كذلك إلى إظهار توافق ظاهري إستراتيجي- تكتيكي عبر القبول بمنافع الحد الادنى الحرج في سياساتها حيال البعض، والقبول من جهة أخرى بكلفة ذلك التوافق (الشيخ، 2006).

وما تقدم، لا ينفي أن هذه القوى صارت تبحث عن منافذ لإختراق السيادة الأمريكية العالمية على النظام الدولي، عبر سياسات التعاون الثنائية (الشراكة): (روسيا- الصين)، (روسيا- الهند)، (الصين- فرنسا)، فضلاً عن عمل هذه القوى الدؤوب من أجل تعزيز مفردات قوتها الذاتية العسكرية، الإقتصادية، وحتى مجالاتها الثقافية التابعة، حتى يسهل عليها في وقت لاحق فرض أنموذجها للنظم والتفاعلات الأقليمية، وبالتالي للنظام والتفاعلات العالمية (إستخدام إستراتيجية إحتواء المجالات

الإستراتيجية المهمة: المنطقة العربية، أفريقيا، وربما آسيا)، أو في أقل تقدير إستثمار النظم الدول الأقليمية بقصد توسيع مجالات نفوذها وسحب ميادين الصراع بعيداً عنها (دياب، 2007).

ولعل روسيا هي قوة رائدة، تحاول الإسراع في معدلات نمو اقتصادها، لكي تجد لها مكاناً يتوازى وما كانت تتمتع به في النصف الثاني من القرن الماضي. وهنا من الضروري الإشارة إلى مضمون عناصر التأثير في إعادة دفع القوة الروسية إلى النهوض –المتمثلة بالرئيس بوتين- بعد مرحلة الإنحسار عن الأدوار السوفييتية، والضعف والولاء للغرب الذي تميز به عهد الرئيس السابق بوريس يلتسن.

إن روسيا تظهر في صورة القوة العظمى في مختلف ميادين العلم والثقافة، أو إثبات قدرة روسيا على إستعادة ثقلها الإستراتيجي، إنما يمكنه أن يسعف في القول إنه يرمي إلى إيقاظ روسيا من غيبوبتها السياسية التي وقعت فيها عقب تفكك منظومة الإتحاد السوفييتي، خصوصاً أن الولايات المتحدة استفادت من هذا النوم العميق، لتقوم بمحاصرة روسيا عن طريق توسيع نشاطات الحلف الأطلسي إلى عشر دول كانت داخل تلك المنظومة، وراقبت روسيا بخوف هذا التوسع في القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية.

وزاد التحدي إدراك روسيا لمخاطر نشر الولايات المتحدة لمنظومات الدرع الصاروخي في بلدان شرق أوروبا في بولندا وتشيكيا، في حين كانت لا تزال متمسكة بمعاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى. وأعلن الرئيس بوتين أن سياسة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في نشر الدروع تجعل أوروبا برميل بارود، وأن ملأها بأسلحة جديدة أمر خطر وضار. (محمود، 2008)

وإستمرار الالتزام بهذه المعاهدة ارتبط بغيرها من المعاهدات، (معاهدة تقليص الأسلحة النووية (سالت -1) ومعاهدة تقليص القدرات الإستراتيجية الهجومية. وتقتضي الإتفاقية الثنائية هذه من الولايات المتحدة وروسيا تقليص الرؤوس النووية المركبة على الأنظمة الصاروخية المنصوبة إلى (1700-2200) رأس عند حلول 2012 مما يلحق الضرر بأمن روسيا. (زغلول، 2008)

وفي نهاية العام 2006 كانت القوات الإستراتيجية الروسية تتألف من (762) صاروخاً إستراتيجياً، في مقدورها تحميل (3373) رأس نووي. وكـان فقـط فـي حوزة القوات الصاروخية الإستراتيجية (503) نظام صاروخي تحمل (1853) رأساً نووياً. وإذا انتهى مفعول معاهدة سالت (1) كما يتجه الأمر إليه منذ فترة، فإنه مـن المتوقع أن تعود فاعلية القوات الصاروخية الإستراتيجية في الفتـرة 2016-2018. (سليم، 2007)

إن سياسات الولايات المتحدة دفعت بالرئيس بوتين إلى إطـلاق تحـذيرات صريحة غير مبهمة، ابتدأها في مؤتمر ميونخ للأمن في شباط 2007، وفي نفـس العام قامت روسيا بإجراء التجربة الصاروخية (إطلاق الصاروخ RS-24 العـابرة للقارات) في 29 أيار، ما يعكس رسالة موجهة إلى الولايات المتحدة بـأن روسـيا ستعيد التوازن الإستراتيجي العالمي، وأنها تـستطيع تهديـد العمـق الإسـتراتيجي الأمريكي، وإستغل الزعيم الروسي عوائد النفط والغاز ليجدد عملية التسلح، برفـع الموازنة العسكرية لسنة 2007 إلى (60) مليار دولار. وإعـلان تخـصيص 200 مليار دولار لبرنامج تحديث المعدات العسكرية الروسية في الفتـرة 2007-2017 (العريدي، 2009).

بل إن روسيا سعت إلى مناطق كانت تتنافس فيها بوضـوح مـع الولايـات المتحدة، وأهمها المنطقة العربية. وقد يكون موقفها مفهوماً من قضية إحتلال العراق عام 2003، كون هذا البلد قد أصبح في صلب الإهتمام الأمريكي، وأمر مجاراتهـا فيه يفوق قدرات روسيا، إلا أنها حاولت إستغلال تورط الولايات المتحدة فيه وفـي أفغانستان لتكسب تنازلات من الولايات المتحدة في قضايا عدة في تخومها، بل إنها أرادت أداء ادوار في قضايا المنطقة ومعضلاتها. (جبنون، 2007)

إلا أنه وإزاء الموقف الأمريكي الرافض لأي تدخلات في منطقة تعتبرها ذات مصالح إستراتيجية بالنسبة فقد لجأت روسيا الإتحادية إلى إيران، باعتبارها الخصم المناوئ للولايات المتحدة، والجسر الأقليمي الذي ينقلها إلى سورية ولبنان وفلسطين، وعلى الرغم من عدم الإتفاق العقائدي بين نظام روسيا الإتحادية ونظام الجمهوريـة الإسلامية الإيرانية، أن روسيا تعهدت باستكمال العمل في مفاعل بوشهر النـووي،

والذي أكملت تجهيزه بالوقود النووي في نهاية كانون الثاني 2008، ومحطات توليد الطاقة الهيدروكهربائية بعقد قيمته (0,8) مليار دولار، وعقد إتفاق لتصدير السلاح بقيمة (0,4) مليار دولار، إضافة إلى عقد وقّع عام 2006 بقيمة (0,7) مليار دولار تتعهد روسيا بموجبه تأمين قوارب خفر السواحل وتحديث طائرات الميغ والسوخوي(24)، وتزويدها بأسلحة للدفاع الجوي. (عطوان، 2007)

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، فتطور ونمو روسيا كان واضحاً في مجالات حجم الإستثمارات التي زادت عام 2006 بنسبة (20%). وبلغ حجم التبادل التجاري الخارجي في العالم من حيث حجم إحتياطي الذهب والعملات الأجنبية بعد الصين واليابان، ووصل حجم الإحتياطي في آب 2007 إلى (404) مليار دولار. (سليم، 2007)

ورغم وجود المؤشرات اعلاه، فإن التحليل في الواقع الروسي يشير إلى وجود صعوبات تقف عائقاً امام نهوض روسيا، وقيامها بأدوار مهمة في العلاقات الدولية، ومنها: (هياجنة، 2007).

1- **عسكرياً**: لا يزال إنفاق روسيا (60 مليار دولار عام 2008) مقارنة بإنفاق الولايات المتحدة (2.9 ترليون دولار عام 2008) والذي يعد محدوداً جداً، وهو لا يسمح بالقيام بأعمال تدريب أو تطوير واسعة، تتيح الوصول إلى قدرة تنافسية جدية، مقابل معدلات إنفاق أمريكية عالية على البحث والتطوير، وإنتشار واسع في الأقاليم المختلفة.
2- **إقتصادياً**: لازالت نصف إيرادات الدولة الروسية معتمدة على عائد تصدير معادن وقودية (نفط وغاز)، وليس تصدير سلع وخدمات قائمة على المعلوماتية. كما إن قدرة روسيا على الإستمرار في معدلات التصدير الحالية للمعادن الوقودية غير مؤكدة (وارتفاع كلفة الإستخراج والإنتاج والتصدير)، وهي مزدهرة بسبب إرتفاع الأسعار، وإجمالاً، لا يشكل الاقتصاد الروسي سوى (1.25%) من حجم الناتج الإجمالي العالمي، مقارنة بـ (25%) حجم الاقتصاد الأمريكي منه.

3- **سكانياً**: تواجه روسيا الإتحادية ثلاثة تحديات: إنخفاض عدد السكان من (150) مليون عام 1991، إلى (140) مليون عام 2002، ويتوقع ان يصل إلى (126) مليون عام 2025، مقابل إنخفاض في أعداد السكان الشباب، للأسباب المذكورة سابقاً، إذ لا يتوقع أن تبلغ الفئات العمرية (15-24 سنة) الـ (10%) من سكان روسيا عام 2025، والفئة العمرية (25-40سنة) الـ (13.8%) من سكان روسيا في العام ذاته، والأهم يتوقع حدوث تغير في نسب التكوينات القومية والدينية داخل الدول الروسية، إذ يتوقع أن ترتفع أعداد المسلمين من نحو (30-35%) من إجمالي سكان روسيا عام 2007، إلى نحو (45%) عام 2030. (طه، 2007)

4- **جغرافياً**: إن سعة الأرض الروسية تجعلها تُعاني إرهاقاً في توفير الإمكانات المناسبة لتأمين حدودها، وضمان توافر اتصال فاعل بين الأجزاء الروسية. كما أن ظروف موقع روسيا المناخية تجعل إمكانات البلاد مستنزفة بنسب مرتفعة، وهي ليست يسيرة في مجال توفير المواد والخدمات، وإستمرار أداء الأعمال، كما توجد في روسيا في ظل هذه المساحة (89) قومية وأغلبها له خصوصية جغرافية ودينية، مما يجعل السياسة الروسية قائمة على التوافق بين هذه القوميات مما يشكل تحدياً للسياسة الخارجية الروسية (شلهوب، 2007).

لكن هل تملك روسيا فرصة النهوض، والقدرة على أن تكون منافساً للولايات المتحدة؟ إن المسألة المهم إدراكها هي أن الولايات المتحدة يتزايد هدر مواردها في العراق وأفغانستان، ووسط آسيا، وشرق أوروبا ووسطها، وفي شرق آسيا وجنوبها، في الوقت الذي تتزايد موارد القوى المنافسة مثل الصين والهند وروسيا. وهذا ما أجبر المسؤولين الأمريكيين على البحث عن بدائل مناسبة لديمومة السيطرة على النظام الدولي، وبدفع بقيادات تلك القوى إلى البحث في كافة السبل التي تقلص الفجوة مع الولايات المتحدة.

وهذه الأخيرة وجدت بدائلها في إشراك الحلفاء في مهامها لترتيب النظم الأقليمية المختلفة وغيرها من التفاعلات الدولية، والسيطرة أو الاقتراب من المناطق

الحيوية في العالم، وكذلك في زيادة الفوضى لإجهاد موارد القـوى المنافـسة فـي التصدي لتداعيات تلك القوى على مصالحها (عطوان، 2007). أما روسـيا، وإزاء سياسات الولايات المتحدة في محاصرتها، فإنها إتجهت إلـى إختـراق المنظومـة الأمريكية في وسط آسيا وبحر قزوين وفي إيران، وحاولت في المنطقـة العربيـة، سعياً إلى تمهيد الأجواء لما بعد سيطرة الولايات المتحدة (سيفكوف، 2009).

2-5 الدور الإقليمي لروسيا الإتحادية:

تعتبر روسيا الإتحادية أن الحلقة الأولى لعملها الدولي هي أقليمها الواسـع، الذي كان في يوم من الأيام يشكل الإتحاد السوفييتي نفسه، ولهذا تسعى جاهدة إلـى تقوية العلاقات ضمن هذا الأقليم وتعمل على تطويره ليكون بمثابة سوق مـشتركة وقدرة عسكرية موحدة، واقتصاد مندمج كما هو وضع الإتحاد الأوروبي، ولكن مع زيادة الروابط العسكرية. وهي تعتمد بهذا على أن الدول الأقرب إلى أوروبا في هذه الحاف هي دول تعتبر روسية الأصل، وليست مجـرد شـعوب سـلافية كـشعوب يوغسلافيا القريبة من الأصل الروسي، فيما الدول الآسيوية في هذه الحاف بعيدة عن أوروبا والنفوذ الأمريكي، وهي تسعى جاهدة إلى الحفاظ على علاقاتها مع روسـيا لأن روسيا عمقها الإقتصادي ومصدر قوتها الدفاعية لحمايتها مـن أيـة مخـاطر خارجية، وخاصة من قبل الصين القريبة منها. ولهذا تسمي روسيا هذه الدولة التـي كانت تشكل الإتحاد الـسوفييتي الخـارج القريـب (Near A broad) (محمـود، 2008).

ويزيد من إهتمام روسيا الإتحادية في هذه المنطقة، وجود أقليـات روسـية كبيرة جداً في دولها إنتقلت إلى هناك إبان مرحلة الإتحـاد الـسوفييتي، وإسـتقرت هناك. ومع سقوط الإتحاد السوفييتي سابقاً ظلت هذه الأقليات في تلك الدول، وتحاول روسيا الإتحادية حماية مصالح هذه الأقليات في هذه الدول، وحتى في دول البلطيق التي لم ترغب بالتعاون مع كومنولث الدول المستقلة، والتي كانت الأقليات الروسية فيها تشكل أعداداً كبيرة من السكان هناك، وبالإضافة إلى هذا ترتبط بعـض هـذه الدول بروابط إثنية وثقافية وحضارية وتاريخية عميقـة مـع روسـيا الإتحاديـة،

وبالأخص روسيا البيضاء وأوكرانيا، التي شعوبها من الشعوب الروسية. وتاريخيـاً إعتبرت هذه الشعوب على أنها روسية، ففيما يسمى الـروس فـي روسـيا نفـسها بالروس الكبار (Great Russians)، فإن الأوكرانيين هم الروس الصغار (Little Russians) بينما سكان بلاروسيا هم الروس البيض (White Russians)، وهكذا ترتبط هذه الشعوب بنوع من الروابط القومية التي تحاول روسيا تنميتهـا والحفـاظ عليها (Dannreuther, 2009).

لعبت أحداث 11 أيلول من عام 2001 دوراً محورياً في تغييـر التوجهـات والمسارات الجيوبولتيكية والإستراتيجية لروسيا نتيجة توغل الولايات المتحدة فـي مناطق تعتبر تاريخياً كتلاً سياسية وجغرافية تدور في الفلك الروسـي منـذ العهـد القيصري، بذريعة محاربة الإرهاب والأصولية، ولقد ساهمت روسيا في المرحلـة الأولى، وبشكل غير مباشر في دعم المجهود الأمريكي لإسـقاط حركـة طالبـان الأفغانية خوفاً من أسلمة آسيا الوسطى، وتخوفاً من إمتداد المواجهات الأصولية إلى جمهوريات روسيا الإسلامية في الشيشان وداغستان وتترستان. إستغل الرئيس بوتين أحداث 11 أيلول عام 2001 من أجل تخفيف الـضغوط والإنتقـادات الأمريكيـة الموجهة له شخصياً، وللجهد العسكري الروسي في جمهورية الشيشان، على إعتبار أن حرب روسيا في الشيشان هي في حقيقة الأمر جزء من حـرب روسـيا علـى الإرهاب الدولي. لكن حدثت خلافات روسية-أمريكية حول المصالح الأمريكية فـي القوقاز، وإستراتيجية الحرب الإستباقية، والتهديـدات الروسـية لـدول الـصديقة وخصوصاً إيران وكوريا الشمالية.

لقد تبين للقادة الروس لاحقاً خاصة في فترة ما بعد 2004، أن أحد الأهداف الإستراتيجية لأمريكا في آسيا الوسطى، وفي القوقاز هو تمهيد الأرضيات المناسـبة أمام الشركات البترولية الأمريكية العملاقة حتى تستثمر في بترول المنطقـة، التـي تعتبر اليوم الثانية من حيث الإحتياطي البترولي في العالم بعـد الخلـيج العربـي، وكانت دائماً العيون الأمريكية مسلطة منذ انهيار الإتحاد الـسوفيتي علـى بتـرول القوقاز، وبحر قزوين، حيث آبار البترول الأذرية، التي تحتفظ بعلاقات وشـراكات وثيقة مع أمريكا، إضافة إلى السعي الأمريكي الحثيث إلى تدشين خط جديـد لنقـل

البترول والغاز الطبيعي عبر خط باكو_ تبليسي- سيحان التركي على البحر المتوسط من أجل الالتفاف على خطوط البترول العابرة لروسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء، ثم أوروبا الغربية (دياب، 2007).

3-5 السيناريوهات المستقبلية لصعود روسيا كقوة عظمى

أدركت موسكو أنه يجب إعادة النظر في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، بحيث يتم إعطاء عناية أكبر للترغيب على حساب الترهيب، فتقديم موسكو للضمانات المالية والدعم السياسي سوف يساعد على ترسيخ قواعد التعاون مع هذه الدول، وقد وجدت روسيا بعض القواسم المشتركة مع هذه الدول مثل مساندتها لمقاومة ما يسمى بالإرهاب والحركات الإسلامية المسلحة، وتنظيم شبكة أقليمية لجمع المعلومات، والتنسيق الاستخباراتي لإجهاض أي أنشطة حركية لهذه الجماعات، ولمنع أي محاولة للانقلاب على هذه الأنظمة شبه السلطوية الفردية والعلمانية. عمدت موسكو إلى حماية حدود هذه الدول البينية، وضمان عدم نشوب نزاعات حدودية مستقبلاً، وتوقيع عدد من معاهدات الدفاع المشترك، وفي الوقت نفسه حماية حدود آسيا الوسطى من تسلل عناصر "مهاجرة" من أفغانستان والشيشان، وتسليح عصري وتنسيق أمني وتدريبات عسكرية مشتركة. وقد كفلت منظمة شنغهاي (تضم كل من روسيا، الصين، أوزبكستان، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجكيستان، تركمنستان، إضافة إلى إيران والهند وباكستان بصفة مراقبين) التعاون الأمني والعسكري والأقليمي بهدف إبعاد هذه المنطقة عن التجاذبات والاستقطابات والتدخلات الدولية والخارجية. (نومكن، 2006)

أولاً: سيناريو عودة روسيا الإتحادية كقوة عالمية:

ويرتكز هذا السيناريو على المرتكزات التالية: إستمرار تنامي عناصر القوة الروسية الشاملة كما هو محدد في الاستراتيجية الرسمية الروسية، وهو ما يعني كذلك نجاح القيادة الروسية في علاج المشكلات الإجتماعية والسياسية التي تواجه الصعود الروسي على المستوى الداخلي، وكذلك نجاح سياسة حسن الجوار الروسي من أجل جعل البيئة الإقليمية كبيئة حاضنة للصعود الروسي، وهو ما يتطلب إثبات

حسن النوايا الروسية بمعنى أن هذا الصعود لن يؤدي إلى خلق تهديدات للقوى الإقليمية بل على العكس يمكن أن يوفر الأمن والإستقرار في المنطقة بما يؤدي إلى جعل القرن الحادي والعشرين قرناً أسيوياً أفريقياً، وهو ما يمثل في واقع الأمر حلماً لكافة الدول الآسيوية أو الأوروبية أو معظمها على الأقل، كما يتطلب هذا السيناريو نجاح روسيا على مستوى السياسة الخارجية بدوائرها المتعددة خاصة على مستوى سياسة العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى في خلق أرضية مشتركة لهذه العلاقات تقوم على أساس المصالح المتبادلة، وتقوم على أساس إن الصعود الروسي إلى موقع القوة العظمى يمكن أن يكون مدخلاً لتحقيق الأمن والسلم الدوليين بدلاً من أن يؤدي إلى الصراع والتنافس خاصة وإن معطيات العصر توفر ظرفاً موضوعياً ملائماً لهذا الإتجاه. (طه، 2007)

إلا أن هذا السيناريو يواجه بعدة قيود أبرزها تخوف الولايات المتحدة وحلفاؤها من الصعود الروسي بإعتبار أن هذا الصعود يتطلب أن تقدم الولايات المتحدة على وجه الخصوص تنازلات إستراتيجية لهذا القطب الصاعد الجديد، وهو ما يبدو غير مقبول حتى الآن، يضاف إلى ذلك مخاوف الدول الأوروبية الأخرى من صعود العملاق الروسي على نحو يؤدي إلى خلل في توازن القوى الإقليمي والآسيوي لا تستطيع هذه الدول أن تتحمل نتائجه، وأخيراً صعوبة المشكلات الداخلية التي تواجه روسيا وتعذر التوصل إلى حلول ملائمة لها، هذا بالإضافة إلى مشكلة الشيشان وما تشتمل عليه من تعقيدات ربما تؤدي في حالة عدم التعامل معها بحكمة وصبر ومثابرة وبصيرة نافذة من جانب روسيا إلى نتائج خطيرة.

ثانياً: سيناريو إجهاض النمو الروسي:

يقوم على أساس أن الصعود الروسي قد وصل إلى مرحلة الخطر الذي يهدد المصالح الإستراتيجية الأمريكية والغربية، وإن نجاح روسيا في الصعود إلى موقع القوة العظمى يقدم نموذجاً حضارياً مختلفاً للنموذج الغربي الأمر الذي يشكك في نجاح هذا النموذج، وأن عوامل الضعف الروسية تفوق عوامل القوة أو على الأقل هناك فرص متاحة لإستنزاف وإضعاف عناصر القوة الروسية سواء من خلال إثارة القلاقل السياسية والإجتماعية الداخلية والإختراق الثقافي والإعلامي للمجتمع

الروسي أو من خلال جر روسيا إلى سباق التسلح أو جرها إلى الدخول في مواجهات عسكرية سواء فيما يتعلق بجورجيا أو الشيشان أو المنازعات الحدودية الأخرى مع دول الجوار. (كايل، وكريستنسنو، 2005)

وهذا السيناريو يواجه بعدة قيود لعل من أهمها تغيير موازين القوى الدولية، واحتمالات تزايد حدة الصراع بين القوى الدولية، وهذا يؤدي إلى حدوث أزمات دولية وإقليمية، كما إن إجهاض الصعود الروسي سوف تكون له مردودات سلبية على المستوى الإقتصادي والإستراتيجي الأمر الذي تمتد آثاره إلى باقي دول العالم خاصة الدول الكبرى ذات الإستثمارات الضخمة في روسيا.

من ناحية أخرى قد لا تتوافر القدرات والإمكانات اللازمة لتفعيل هذا السيناريو، وذلك نظراً لتشتت القوة الأمريكية وتوزيعها في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يمثل إستنزافاً هادئاً لهذه القوة، يكفي أن نشير إلى موازنة الدفاع الأمريكية تصل إلى ما يقرب من (650) مليار دولار سنوياً وهي موازنة غير مسبوقة في التاريخ، وتثور علامات الإستفهام حول مدى قدرة الإقتصاد الأمريكي على تحمل هذا الإنفاق في المستقبل إضافة إلى إمكانية نجاح الروس بالعمل في إتجاه إستنزاف عناصر القوة والقدرة الأمريكية والغربية بشكل أو بآخر. (زغلول، 2008)

وقد حدثت تحولات مهمة في السياسة الخارجية الروسية وأهمها تغيير مواقفها تجاه القضايا الدولية وخصوصاً كوسوفو والحرب في جورجيا، وقد أشار الرئيس بوتين إلى أنه يسعى إلى تحقيق سياسته الجديدة بالحوار القائم على المساواة بين كل الأطراف والمصالح. كما انه حين اقترح المشاركة مع الولايات المتحدة في القاعدة الرادارية في أذربيجان، اقترح مشاركة أوروبا أيضاً. كما أن أزمة الطرد المتبادل للدبلوماسيين بين روسيا وبريطانيا في يوليو سنة 2007م لم تتصاعد إلى حد المواجهة السياسية بين الدولتين. (لافروف، 2007)

وقد أصدرت روسيا والولايات المتحدة في 3 يوليو سنة 2007م إعلاناً ينص على التعاون في مجال الإستخدام السلمي للطاقة النووية بينهما ومع الدول النامية ولذلك، يبدو أن قول المؤرخة الأمريكية أن (ابلباوم) عن عودة أجواء الحرب

الباردة، أو المؤرخ البريطاني هاستينجز عن أن الرئيس بوتين هو الوريث الروحي لستالين أو تحذير وزير الدفاع الأمريكي جيتس من أن حرباً باردة واحدة تكفـي – هو من باب التحذير لروسيا من الخروج من عباءة التوجه الأورو– أطلنطي، أكثـر منه من باب الوقف للتحولات في السياسة الخارجية الروسية. فروسيا تتحول نحـو بناء عالم متعدد الأقطاب في إطار بناء قوتها الذاتية وإعادة بناء محيطها الأقليمي، من دون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة (Putin, 2006).

الخاتمة:

أن مرحلة التحول التي مرت بها روسيا الاتحادية, في عقد التسعينات, ولّدت تحولات مهمة في موقفها السياسي, بدءاً من العام الأول الذي نـشأت فيـه روسـيا الاتحادية بعد التفكك عام 1992, ووصولاً إلى بداية القرن الحادي والعشرين، وعليه توجب على صانعي القرار الجدد في روسيا الاتحاديـة أن يفكـروا بعقلانيـة فـي معرض سعيهم إلى إعادة ترتيب أولوياتهم, وتقليل الضرر الذي أحاط بهم إلى أدنى مستوى ممكن, وإعادة صياغة الأهداف القومية عن طريق تحليل معمـق لعناصـر القدرة والفعل والكبح المؤثرة في الحياة الروسية.

تمكنت الدولة الروسية، متمثلة بالسلطة التنفيذية وبشخص الرئيس بوتين ومن ثم خليفته ديمتري ميدفيديف, من إنهاء عملية التحـول والوصـول إلـى مرحلـة الاستقرار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ببعديه الداخلي والخـارجي, وهـذه عملية ديناميكية مستمرة تتحدد ملامحها في المعادلات الفاعلة في كل من النشاطات التي سبقت الإشارة إليها.

يشير واقع الحال في روسيا الاتحادية اليوم إلى أن هذه الدولة اسـتطاعت أن ترسم لها خطا إستراتيجيا بعد مرحلة التحول إثر تفكك الاتحاد السوفيتي. واستطاعت إقرار نظام اقتصادي يعمل وفق آليات السوق, مدعما بنظام يعمل وفـق التعدديـة السياسية والإثنية والدينية التي يتصف بها.

تتمثل سمات الإستراتيجية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة، مـن خـلال تحديد أهم معالم توجهات روسيا الاتحادية الإستراتيجية فيما يلي:

1. الواقعية: تتجسد هذه السمة في سعي القيادة السياسية الروسية إلى بناء سياسة براغماتية, عن طريق الابتعاد عن المرجعية الأيديولوجية، التي كانت تميـز التحرك الدبلوماسي والسياسي السوفيتي في الماضي القريب، وإحلال محلهـا مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عـن تطلعـات روسـيا المستقبلية.
2. براغماتية القيادة: وتتمثل في لجوء القيادة الروسية إلى قيم جديدة بدأت تعمل بها, حيث عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيـد قطـع علاقـات بلادهـم بالماضي الشيوعي, والتخلي عن ركائز الحرب البـاردة كافـة, بمـا فيهـا الأيديولوجيا الماركسية اللينينية.
3. الديناميكية: وتظهر ديناميكية أو فاعلية الإستراتيجية الروسية، من خلال مـا يضمن بصورة جدية، عـدم العـودة إلـى الـوراء منـذ تـواري عـصر الأيديولوجيات المتصارعة على الـساحة الدوليـة أو غيـاب الأيـديولوجيا الشيوعية، حيث ظهر فلاديمير بـوتين فـي نظـر الغـرب كحـام للخـط الإستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق, مع الإصرار على وحدة تراب الروسي الإتحادية وعدم التفريط بها, واتبـاع مختلف الوسائل, بما فيها القوة العسكرية, لتأكيد هذه الوحدة, كما في الموقف من تمرد الشيشان.
4. المنافسة: وهي هدف جديد للسياسة الروسية, ولأجله أجاز الدستور الروسـي الجديد المنافسة على الأسواق العالمية تحل محل المواجهة الأيديولوجية. لكن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات, التي سرعان ما انعكـست علـى الإستراتيجية الروسية, من خلال إعادة ترتيب الأولويات، الذي انعكس فـي خطط الإصلاحات البنيوية الجديدة, وحركة الانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج.
5. حرية الحركة: وتتجسد في أن تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور نظام دولـي جديد، لم يصاحبهما فرض شروط على روسيا أو على مـصالحها أو علـى حرية حركتها أو عناصر قوتها. فوضعها الجديد لم يجعلهـا، علـى الأقـل،

مجبرة على الانصياع لموقف الدول الكبرى, سواء داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة, أو خارجه ضمن توجهات النظام الدولي الجديد، الأمر الذي مكنها من القدرة على التحرك والتصدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية, وبما يتفق مع مصالحها.

6. المرونة: وتظهر من ملاحظة الاختلاف في المفاهيم بين الولايـات المتحـدة الأميركية وبين روسيا الاتحادية بخصوص مسألة الأمـن العـالمي وموقـع المصالح الروسية منها. ففي حين ترى الولايـات المتحـدة منـاطق العـالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي, وعلى الغـرب تـأمين الحمايـة اللازمة للمحافظة على الوضع السياسي القائم فيها, تؤيـد روسـيا الجهـود الجماعية, والاقتراح الداعي إلى إشـراك جميـع أعـضاء مجلـس الأمـن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم.

تعاقبت في القرون الخمسة الفائتة هيمنة مجموعة من الدول الكبـرى علـى العالم، مثل تركيا، ثم إسبانيا والبرتغال، ثم هولندا والنمسا، وألمانيا، ثـم بريطانيـا وفرنسا، ثم اليابان وألمانيا وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة، وقد سيطرت علـى المسرح العالمي بعد الحرب العالمية الثانية قوتان عظميان، تميز الـصراع بينهمـا بالاعتماد على الردع النووي كأداة لتنظيم العلاقة بين الشرق والغـرب، وإخـضاع نزاعات المسارح الطرفية إلى المركز، وغلبة العامل السياسي الاسـتراتيجي علـى الضغوط الاقتصادية.

هيمنت الولايات المتحدة منذ عام 1991 على المسرح العالمي، وبدا أن نظامًا عالميا جديدًا يتشكل تمثل فيه الولايات المتحدة مركـز القيـادة والهيمنـة، وتبـدو مجموعة من الدول مرشحة لمنافستها، وهي الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا، والصين، وروسيا، واليابان .

يرجح الباحث أن المرحلة القائمة ستكون مرحلة انتقالية لم تحسم بعـد ولـم تستقر على حالة نهائية، والخريطة العالمية ترشح الوضع للعودة إلى ثنائية قطبية أو متعددة الأقطاب.

تزايدت أهمية المعيار الاقتصادي في القوة العالمية في المرحلة الجديدة أكثر من أية فترة سابقة، وربما كانت الأسباب الاقتصادية هي التـي أدت إلـى انهيـار الاتحاد السوفيتي .

أصبحت المعرفة معيارًا مهما ولعلها المعيار الأساس في القوة والتأثير، فقـد ارتبطت القوة العسكرية والاقتصادية بالتكنولوجيا، وقد أصبحت الصناعات المعرفية، مثل الكمبيوتر والبرامج والرقاقات المعلوماتية والهندسـة الوراثيـة والاتـصالات والإعلام هي الأكثر استقطابًا لرؤوس الأموال والقوى العاملة، حتـى إنهـا تـشكل مرحلة عالمية ثالثة بعد مرحلتي الزراعة والصناعة، ويرتبط بالمعرفـة المـستوى التعليمي والبحث العلمي والكفاءات العلمية المدربة وبـراءات الاختـراع كمعـايير لامتلاك قوة المعرفة واقتصادها، ونشأ فراغ كبير في النظام العالمي بعـد انهيـار الاتحاد السوفيتي، وبرغم أن الولايات المتحدة تبدو هي القوة الأولى المهيمنة عالميا، ولكنها تواجه تحديات كبرى تتمثل في حجم الإنفاق العسكري، وتراجعها الاقتصادي والسكاني نسبيا، وتصاعد الثقافات الوطنية، وتراجع حصة الدولار فـي التبـادلات والاحتياطات العالمية، وغياب التناغم الاجتماعي الوطني، وقد تلجأ للخـروج مـن أزماتها إلى العزلة أو الاتحاد مع بريطانيا وربما أوروبا.

لا يمكن لروسيا أن تقبل العمل كوسيط لتـسهيل ضـخ مـوارد وثـروات جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطي، لصالح أي من هذه القوى الكبرى، فهي تعتبـر هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها، ترتبط ارتباطـا وثيقـا بأمنهـا القـومي ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، ولعل وجود الملايين من المواطنين الـروس على أراضي هذه الجمهوريات، فضلاً عن الاعتماد الاقتصادي الكبير للجمهوريـات السوفيتية السابقة على روسيا كأكبر شريك تجاري لها، يؤكد استمرار الدور والنفوذ الروسي القوي بهذه الجمهوريات لسنوات قادمة.

حرصت روسيا خلال السنوات القليلة الماضية على تعزيز وجودها ومكانتها الإقليمية والدولية، ومواجهة التغلغل الأمريكي المتزايد في منطقة آسـيا الوسـطي والقوقاز، من خلال تدعيم علاقاتها بالعديد من الدول الكبرى المرشحة لكي تكـون قوى عظمى على الساحة الدولية مثل الصين والهند وبعض دول الاتحاد لأوربـي.

ولكن هل تفلح هذه السياسة في التصدي لسياسات واشنطن التوسعية في هذه المنطقة الغنية بثرواتها النفطية والمعدنية؟، وهل بإمكان روسيا استعادة وضعية القوة العظمى التي فقدتها بانهيار الإمبراطورية السوفيتية..أم أنها بحاجة لتبني سياسة أكثر برجماتية، تراعي المعطيات الإقليمية والدولية، وتحاول الاستفادة مما تتيحه من إمكانيات، من أجل أن تصبح لاعبا دوليا هاما خل العقود المقبلة.

خلال عقد التسعينيات وبدايات القرن الحادي والعشرين، تعرضت روسيا للعديد من الضغوط الدولية والإقليمية، اضطرتها لاتخاذ موقف دفاعي قوي عن مناطق نفوذها داخل الجمهوريات السوفيتية السابقة في القوقاز وآسيا الوسطي، في مواجهة تصاعد الثورات الشعبية التي تمخض عنها تولي حكومات ذات توجهات موالية لأوربا والولايات المتحدة، وهو ما تمخض عنه ضعف النفوذ الروسي في هذه الجمهوريات، خاصة مع تصاعد الضغوط والمطالب من أجل إجراء الإصلاح الديمقراطي، والتخلص من الحكومات التي مازالت متأثرة بالنهج السوفيتي.

ظلت روسيا تتمتع بنفوذ اقتصادي واسع في جورجيا وأرمينيا وأوكرانيا الشرقية وفي كثير من جمهوريات آسيا الوسطى، وإن كان هذا النفوذ بدأ يتراجع رسميا في مواجهة الضغط الشعبي المتزايد في هذه الجمهوريات بإجراء إصلاحات اقتصادية وتحقيق الديمقراطية. ومن جانب آخر، فإن وجود الملايين من العرقيات الروسية داخل الجمهوريات السوفييتية السابقة يعطي موسكو ميزة قد تعوض إلى حد ما التراجع في قدراتها العسكرية. ومع ذلك فإن العوامل العرقية والاقتصادية لا تهتم بها موسكو كثيراً عند اتخاذها لقرارات السياسة الخارجية، رغم أن هذه العوامل تبدو حاكمة لمستقبل روسيا، التي أصبحت تواجه بيئة سياسية وإستراتيجية سريعة التغير.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991، حاولت روسيا أن تظهر كقوة عظمي وريثة للإمبراطورية السوفيتية، وكانت هذه المحاولة تبدو طبيعية إلى حد ما بالنسبة لدولة كانت تعد أقوى منافس للولايات المتحدة تقريبًا في المجالات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية حول العالم، لكن تدهور الأوضاع في أعقاب انهيار الإمبراطورية السوفييتية، دفع الولايات المتحدة للسعي إلى تجريد موسكو من كل مقومات القوة العظمى سياسياً وعسكريا، في مقابل منحها بعض

المعونات الاقتصادية، التي اعتبرها الكثير من الشعب الروسي بمثابة إهانة لبلـدهم، التي يعتقدون أنها مازالت قوة كبرى مؤثرة على الساحة الدولية.

إن مدي نجاح روسيا في تفعيل دورها في منطقة الشرق الاوسط، مرهـون بقدرتها علي مواجهة العديد من القيود الداخلية والإقليمية والدولية، مثل المـشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها روسيا داخليا، وقدرتها علي إعـادة هيكلة علاقاتها مع دول المنطقة بما يحقق مصالحها، وقدرتها علـي التعامـل مـع الهيمنة الامريكية، خاصة وان الولايات المتحدة تسعي الي تحجيم اي محاولـة مـن جانب روسيا او غيرها لممارسة دور يعتد به في قضايا الـشرق الاوسـط. أي ان الدور الروسي الفعال في المنطقة ورغم الحاجة الشديدة إليه من جانب روسيا ودول المنطقة ـ ـ تقف من دونه عوائق كثيرة لا بد من التعامل معها، والا فـلا مجـال للحديث عن دور روسي في الشرق الاوسط. وبهذا الخصوص يمكن الوقوف علـي مثال العلاقات الايرانية ـ ـ الروسية التي لوحظ انه في عهد الرئيس السابق بوريس يلتسن كانت روسيا تتحدي الضغوط الاسرائيلية ـ ـ الامريكية ولم تأبه لها، بل لقد مضت في تطوير افاق التعاون العسكري وتوقيع عقود سلاح لضمان حصولها علي الأموال اللازمة لتنمية استثماراتها.

بدأت روسيا منذ مجيء بوتين محاولات لوقـف التراجـع الـذي بـدأ مـع غورباتشوف وتسارع في عهد يلتسين، ومازالت برغم ما يبدو من انهيارها تمتلـك فرص العودة من جديد إلى المسرح العالمي باعتبارها قوة رئيسة منافسة للولايـات المتحدة، فمازالت تملك قوة عسكرية ونووية هائلة، ومستوى تعليمي متقدم، وموارد كثيرة، وقد تدخل في شراكة مع أوروبا.

ويبدو أن العالم متجه إلى نظام تحكمه الدبلوماسية متعددة الأطراف والأقطاب والتحول إلى مجموعة معسكرات وأقاليم متنافسة اقتصاديا وسياسيا، ويتميـز هـذا النظام بالاستقرار؛ لأنه يعتمد على تشكيل ائتلافات متغيرة تصد كل محاولة للهيمنـة عليه، ويعتمد على استراتيجيات دفاعية أكثر منها هجومية، وقد يسمح ذلك بالسيطرة على العنف، ويشجع التعاون الدولي لحل المشكلات الإنسانية المشتركة.

كانت تسعينيات القرن الماضي أسوأ مرحلة تاريخية مرت بهـا روسـيا فـي تاريخها الحديث، كدولة عظمى، إذ شهد العقد انهيار الدولة السوفيتية التـي كانـت بمثابة إمبراطورية كبيرة مترامية الأطراف تضم (15) جمهورية على رأسها روسيا الإتحادية كبرى تلك الجمهوريات وأقواها في مختلف المجالات.

وواجهت روسيا، غداة سقوط نظامها السوفيتي، امتهانـاً لهيبتهـا وكرامتهـا الوطنيتين على الساحة الدولية، وبخاصة في ضوء تفرد غريمتها الولايات المتحـدة بالهيمنة على النظام الدولي الجديد الذي أصبح يعرف بـ (النظام الأحادي القطبية) بعد ما كان يعرف قبل سقوط الإتحاد السوفيتي بـ (النظام الثنائي القطبية). وكانت فترة حكم الرئيس يلتسين، كأول رئيس لروسـيا الإتحاديـة بعـد انهيـار نظامهـا السوفيتي، هي فترة تراجعت فيها هيبة روسيا الدولية وتضاءلت خلالهـا منافـستها للولايات المتحدة القوة العظمى الثانية، وبعد مجيء الرئيس بـوتين بـدأت روسـيا تستعيد شيئاً فشيئاً عافيتها الاقتصادية وهيبتها السياسية كدولة عظمى على الـساحة الدولية، وإن لم تبلغ هذه الاستعادة بكاملها، لاستعادة هيبتها كقوة عظمى.

تمتلك روسيا ثاني أكبر ترسانة عسكرية في العالم، ولها إقتصاد قوي، وهـي ضمن نهوضها المجدد إستطاعت أن تعيد تحالفاتها مع جيرانها في أوروبـا، وفـي أواسط آسيا وترد على محاولات تطويقها وإبقائها في ضعفها، وبهذا العدد الهائل من السكان وبالمقدرات الإقتصادية والمكانة السياسية الدولية والمقدرة العسكرية الفائقة، والمقدرة الثقافية والحضارية، لا يمكن إلا إعتبار روسيا دولة كبرى بكل المقـاييس. ولا شك بأن روسيا اليوم هي في مرتبة متقدمة بين الدول الكبرى، وهي تسعى إلى إستعادة مكانتها كدولة عظمى مرة ثانية، ولو بالتحالف مع أوروبـا الأقـرب لهـا، لتشكيل حلف جديد مبني على التقارب الجغرافي والمصالح المشتركة.

أن حلم القوة العالمية العظمى لم يفارق روسيا الاتحادية يومـاً منـذ سـقوط الاتحاد السوفييتي في العام 1991، وظل هذا الحلم يفرض نفسه بقوة على الزعامـة الروسية لأسباب كثيرة أبرزها: أولاً أنه أحد أهم أدوات إستعادة التماسك الـسياسي للاتحاد الروسي الذي كاد ينفرط هو الآخر مع إنفراط الاتحاد السوفييتي. وثانياً أنـه الوسيلة الأهم لحماية مصالح روسيا الخارجية بعدما أكدت التجربة العملية بعد العام

1991، الذي شهد اختفاء الاتحاد السوفييتي كقوة عالمية ثانيـة، وانتهـاء الحـرب الباردة، أن نظاماً عالمياً أحادي القطبية سيكون لصالح دولة واحدة فقط، وأنـه لـن يكفل الحماية لمصالح الدول الأخرى، ولن يوفر نظاماً عالمياً عادلاً وقـادرا علـى ضبط أداء القوة العالمية الأحادية.

إن تحليل الواقع الجيوسياسي الجديد , الذي بدأ بالتشكل مع مطلع العقـد الأول من القرن الحادي والعشرين, وذلك اعتماداً على البنية السياسية للنظام العالمي الذي كان سائداً حتى العقد الأخير من القرن العشرين , نجـد العديـد مـن التحـولات والمتغيرات الجذرية التي نستطيع ان نعتبرها خصائص مميزة لـه – أي – للعقـد الأول من ذلك القرن. وبالتالي فإن تلك التطورات الاستثنائية التـي حـدثت خـلال السنوات الأخيرة, تستدعي تحولاً شبه مؤكد في البنية السياسية التي ستشكل خريطة العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتحديداً على أنظمـة الحكـم والـسياسة, والواقع الجيوسياسي والجيواستراتيجي , والعلاقات الدولية .

ومن أبرز واهم الملامح التي يمكن الإشارة إليها, على أنها تحولات إسـتثنائية ميزته عن فترة القطب الواحد (1990- 2000م) , هو أنه أصبح واضحاً اليـوم بأن الولايات المتحدة الاميركية , وهي القوة المركزية العالمية التي شـكلت محـور النظام العالمي في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعـشرين, قد بدأت هيمنتها الجيوسياسية على اقل تقدير بالانحسار والتراجع في مناطق كثيـرة من العالم, والدليل على ذلك كثرة الدول والأنظمة التي بدأت التمرد على سياسـاتها ومخططاتها الاستراتيجية, وعدم قدرتها على فرض هيبتها وقوتها كما كان سـابقاً, وهو ما يستدعي تراجع نفوذها الجيواستراتيجي خلال الفترة القادمة, وبالتالي تلاشي دورها المركزي, وكونها محور النظام العالمي .

كذلك ومن أهم ما يمكن اعتباره من الملامح الاستثنائية التي قد تميز بها العقد الأول من القرن الحادي والعشرين, هو عودة روسيا ذات الواجهة " القومية" وبشكل قوي وتحديداً خلال الفترة الثانية من حكم مؤسس روسيا الحديثة فلاديميـر بـوتين، حيث استطاع من خلال المعطيات السياسية والعسكرية الروسية التي ظهرت علـى السطح خلال تلك الفترة تحديدا والسنوات اللاحقة لها في ظل حكم ديمتري ميدفيديف

نوعاً من التمرد الروسي على الهيمنة الاميركية, ومحاولة ناجحة منها للتخلص مـن عقدة القطب الواحد التي سادت النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين, وقد نجحت روسيا بوتين في ذلك بدرجة كبيرة, حيث بات مؤكداً اليوم بان الولايات المتحدة الاميركيـة لا تـستطيع الـدخول فـي مواجهة مباشرة مع روسيا, بينما تقوم روسيا باستخدام القوة العسكرية المفرطة ضد حلفاء الولايات المتحدة الأميركية, وهذا ما كان واضحاً خلال الحـرب الروسـية – الجورجية, التي بدأت مع الاجتياح الروسي لجورجيا بنهاية العام2008 م.

إن استعادة روسيا قوتها الاقتصادية واستخدامها سلاح النفط، بات يشكل تهديداً ويثير مخاوف أوروبا والولايات المتحدة من عودة روسيا إلى اللعـب بقـوة علـى مسرح الصراع في الأوراسيا، وتحولها الى لاعب جيوستراتيجي كبير على المسرح العالمي.

النتائج:

1. استفادت روسيا من امتدادها الجغرافي في قارتي أوروبا وآسيا لتأكيد هـذا المفهوم. ولعل هذا ما يفسر حرص القيادة الروسية على تعميق العلاقة مـع منظمة المؤتمر الإسلامي التي تحظى فيها بعضوية مراقب، وتدعيم علاقاتها مع دول الشرق الأوسط والعودة بقوة للعب دور محـوري فـي الـصراع العربي – الإسرائيلي، وتوسيع علاقاتها مع إيـران وتركيـا ودول إقليمـي القوقاز وقزوين. هذا الطموح الروسي واجه تحديات هائلة حالت دون تحقيق الحلم الروسي على النحو الذي كانت تأمله موسكو بـسبب تعقـد وتـشابك العلاقات والمصالح وتشابكها إلى درجة التناقض والـصراع بـين القـوى الإقليمية الأساسية في تلك الأقاليم، الأمر الذي وضع روسيا أمام اختيـارات صعبة بين الحلفاء.
2. بدأت روسيا في عهد الرئيس بوتين بالعمل على رفض الهيمنة الأمريكيـة وتعزيز قوتها الدفاعية واستعادة هيبتها على الساحة الدولية باتخاذها بعـض المواقف السياسية وسياسة التحالفات الإستراتيجية مع بعض الدول لمواجهة الهيمنة الأمريكية على العالم.

3. تسعى الإدارة السياسية الروسية الحالية الى الانفتاح على دول العالم المختلفة، ولا سيما دول الشرق، وإعادة الاعتبار لنظرية المحور الثلاثي (روسيا، والصين، والهند) مع اتباع دبلوماسية جديدة تقوم على تعزيز دورها كوسيط مقبول من كل الأطراف في حل النزاعات والأزمات الدولية والإقليمية، وهذا ما سعت إليه روسيا في ملفات من مثل العراق، وإيران، وسوريا ولبنان وفلسطين، وغيرها من الأزمات في السنوات الأخيرة.
4. اتجهت السياسة الخارجية الروسية نحو إقامة علاقات موسعة مع كثير من دول العالم النامي، وخصوصاً دول الشرق الأوسط لدعم نفوذها السياسي بإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع دول العالم، خصوصاً الدول العربية والإسلامية، وقد تجلى ذلك بشكل واضح في مبادرة الرئيس بوتين بالانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ودعم قضايا هذه الدول في المحافل الدولية.
5. تحاول روسيا أن تتعامل مع العالم العربي ككيان إقليمي وتختلف في ذلك مع دول كبرى أخرى ترفض مفهوم العالم العربي أو الوطن العربي وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر يراوح ما بين (الشرق الأوسط الكبير) أو (دول حوض المتوسط)، وغيرها من الطروحات والمشرعات للمنطقة استكمالاً لمحو هوية هذه المنطقة، وربطها بمنظومة الدول الغربية تحت عناوين مختلفة. ولعلّ أبرز ميزات السياسة الروسية في المنطقة هو تأكيدها المستمر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولها، فقد أظهرت تحفظاتها على مشروع تشجيع الديمقراطيات وفرضها من الخارج، وأيدت فكرة الإصلاح من داخل دول المنطقة وليس فرض هذا الإصلاح فرضاً، واستخدامه ذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية.
6. سعت روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، وبالفعل نجحت من علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدولة.

7. سعت روسيا إلى بناء مشاركة إستراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، التي تضم دول آسيا الوسطى، عدا تركمانستان، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي مع سيبيريا إلى الصين، مع السعي إلى إعطاء المنظمة بعداً عسكرياً. ففي آب 2007م، أعلن الجنرال بالويفسكي، رئيس الأركان الروسي، ضرورة أن يتم إستكمال التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة، وهو الأمر الذي تتحفظ عليه الصين.

8. سعت روسيا إلى إعادة تقوية علاقاتها مع دول الكومنولث (رابطة الدول المستقلة)، بعدة أساليب، بما فيها الدبلوماسية "القسرية"، خصوصاً لدى الدول ذات التوجه الأمريكي في سياستها الخارجية، وعلى الأخص جورجيا. فقد نجحت في إعادة دول آسيا الوسطى إلى حظيرة النفوذ الروسي بدعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية المعارضة، وضغطت على جورجيا تحت حكم ميخائيل ساكاشفيلي ذي التوجه الأمريكي، بدعم الحركة الإنفصالية في أبخازيا، وطرد الجورجيين المقيمين في روسيا، ووقف الواردات من جورجيا، والأقلال من مد جورجيا بالنفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى مشروع التكامل مع بعض دول الكومنولث مثل بيلاروسيا. ومن ناحية أخرى، قامت روسيا بتقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والإقتصادية بدول الكومنولث. ففي 7 حزيران 2003م، تم إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي بموجب "ميثاق كيشناو"، وتضم روسيا، ومولوفيا، وأوزبكستان، وأرمينيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأذربيجان. وكان قد تم إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوراسية في 10 تشرين الأول 2000م، وتضم روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، ولكل من المنظمة والجماعة أمانة عامة في موسكو. بيد أن تجارة روسيا مع دول الكومنولث تتراجع باطراد ووصلت إلى نحو 20% فقط من التجارة الخارجية الروسية، مقابل 52% مع الدول الغربية

9. سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط، وتحول الرئيس بوتين من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات. وتمثل ذلك في زيارته بوتين للشرق الأوسط في شباط 2007م، حيث زار السعودية، وقطر، والأردن، وأعلن فيها أن غزو العراق هو "نموذج للتصرفات الأمريكية الفردية التي تزيد الأمور سوءاً. ودعا إلى عقد مؤتمر أقليمي موسع للشرق الأوسط في إشارة إلى اشتراك سوريا وإيران في حل مشكلات المنطقة.

التوصيات:

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

1- إن توطيد دعائم الدولة الروسية وتحسين العلاقات الفيدرالية والحكومة المحلية من شأنه أن يساعد على توطيد الأمن القومي للاتحاد الروسي. وهناك حاجة ماسة لإيجاد حلول للمشكلات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعرقية، على أن يصاحب ذلك رؤية متوازنة لمصالح روسيا الإتحادية وأعضائها.

2- إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية، لذلك فعليها ألا تتسامح مع أية محاولة لتغيير الحكم بالصورة التي حدثت في جمهوريات سوفيتية أخرى (مثل جورجيا وأوكرانيا).

3- العمل على تحديد أهم التحديات الداخلية والخارجية، من خلال القيام باتخاذ إجراءات تنفيذية طويلة الأجل لمنع مخاطر التحديات الداخلية والخارجية وتقليلها.

4- العمل على تقوية مفهوم سيادة روسيا الإتحادية ووحدة أراضيها وأمن حدودها مع الدول المجاورة، وضمان أمن الفرد والمواطن والتأكيد على حقوقه وحرياته الدستورية على الأراضي الروسية، وإتخاذ الإجراءات الفعالة من أجل الكشف عن عمليات المخابرات التي تقوم بها دول أجنبية ضد روسيا الإتحادية، ومنعها والقضاء عليها.

5- إتباع سياسات اقتصادية مستقلة ذات توجهات اجتماعية تؤدي إلى إنعاش الدولة اقتصادياً، وتقليل حجم الاعتماد الروسي- تكنولوجياً - على المصادر الأجنبية، ضمان الأمن القومي وحماية مصالح روسيا في المجال الاقتصادي بتهيئة ظروف ملائمة لدعم اندماج الاقتصاد الروسي عالمياً، وفتح أسواق جديدة للسلع الروسية، وإيجاد نوع من أنواع التعاون المشترك من الناحية الاقتصادية بين أعضاء كومنولث الدول المستقلة. وفي ظل ظروف تحرير التجارة الخارجية لروسيا، وفي ظل نمو التنافس الذي يشهده السوق العالمي على السلع والخدمات، فإنه يجب إعطاء أولوية لحماية مصالح المنتج الوطني.

6- إتباع سياسة مالية متوازنة من أجل خفض اعتماد روسيا على القروض الخارجية من ناحية، وتقوية موقفها في المنظمات المالية والاقتصادية العالمية، من ناحية أخرى. إذ يجب على الدولة أن تمارس دوراً أكبر من أجل تنظيم عمل البنوك وشركات التأمين والاستثمار الأجنبية، كما أنه من المهم أن يتم وضع قيود ثابتة على عمليات التحويل إلى الشركات الأجنبية الخاصة بالودائع ذات الموارد الطبيعية الإستراتيجية وشركات الاتصالات وشبكات النقل وخطوط الأنابيب.

المراجع

أ- المراجع العربية:

أبو عامر، علاء (2004)، **العلاقـات الدوليـة الظـاهرة والعلـم..الدبلوماسـية والاستراتيجة**، الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق للنشر.

ابوعيشة، محمد (1999). **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسـة المفاهيم والنظريات)**، ط1، بيروت، دار الجيل.

أبو غزالة، محمد محمود سليمان، (1997). **هيكل النظام السياسي الدولي: القـوة تحكم العالم**، عمان.

الأصفهاني، نبيه (2001)، مستقبل التعاون الروسي الإيراني في ضـوء التقـارب الأخير، **السياسة الدولية**، العدد (144)، القاهرة.

الإمارة، لمى مضر (2005)، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحاديـة، ط1، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث**، أبو ظبي.

الإمارة، لمى مضر (2009)، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط1، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

البدراوي، مغازي (2006). روسيا عملاق إقتـصادي جديـد، **صـحيفة الوقـت البحرينية**، العدد 208، 16 أيلول 2006.

البدراوي، مغازي (2007). **فوريس ومليارديرات روسيا القادمون من المجهول، صحيفة الوقت البحرينية**، العدد 402، 29 آثار 2007.

بريماكوف يفغيني، روسيا من أركان أنابوليس، **صحيفة الحياة**، 2007/11/28.

بن صقر، عبد العزيز عثمان (2007)، زيارة الرئيس بـوتين: ترسـيخ لأواصـر العلاقات الروسية-الخليجية، **صحيفة الحياة**، 2007/2/31.

الدبابنة، تراث (2002)، **السياسة الخارجية الروسية إتجاه الوطن العربـي بعـد إنتهاء الحرب الباردة (1991-2001)**، رسالة ماجـستير غيـر منـشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

التركي، ماجد بن عبد العزيز (2006)، **العلاقات السعودية الروسية " فـي ضـوء المتغيرات الإقليمية 1426-2004**"، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

تيرتيروف، مارات (2007). توقعات السياسة الخارجية الروسـية تجـاه منطقـة الخليج، **آراء حول الخليج**، العدد 38.

جبر، رائد (2007)، روسيا تواجه تجاهل الغرب مصالحها بإسـتراتيجية دفاعيـة شاملة، **صحيفة الحياة**، العدد 16065، بيروت.

جبنون، نور الدين (2007)، **صراع الإستراتيجيات في آسيا الوسطى، مجلة الأيام**، 2007/4/12، فلسطين.

الجبور، بشار (2008)، **الدور الروسي في النظام العالمي الجديد 2000-2006،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

جودمان، ملفين (1996)، موسكو والشرق الأوسط خلال التسعينات، فـي امتطـاء النمر، تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، تحليل نيسمار وولم لـويس، ترجمة عبد ا جمعة الحاج، **مركز الإمارات والبحـوث الإسـتراتيجية**، أبـو ظبي.

حسين، عدنان السيد (2003)، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار أمـواد للنشر والتوزيع، بيروت.

الخثلان، صالح محمد (2003)، **روسيا بدأت الخروج من موقعها وسـيكون لهـا صوت مسموع في قضايا العالم**، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهـد الوطنيـة، الرياض.

دياب، أحمد (2007). التحدي الديمغرافي للقوة الروسية، **مجلة السياسة الدوليـة**، العدد 170، المجلد 42، تشرين الأول 2007.

زغلول، خالد سعد (2008). الأزمة في القوقاز.. تحدٍ جديد للإتحـاد الأوروبـي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 174، المجلد 43، تشرين الأول 2008.

زلوبن، نيكولاي (2006). الخليج في سياقات السياسة الخارجية الروسـية، **مركـز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية**، أبو ظبي.

سليم، محمد السيد (2007). التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، المجلد 42، تشرين الأول 2007، القاهرة.

السيد، احمد (1992). **النظام العالمي الجديد،** مؤسسة الأهرام، القاهرة.

سيفكوف، قسطنطين (2009)، العلاقات العربية الروسية ولقاء المصالح المشتركة، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر.

شلهوب، فكتور (2007). بعد الصحوة الروسية: مداخل سياسة موسكو الخارجية في الشرق الأوسط، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 38، نيسان 2007، .

الشناق، فاروق (2007). مستقبل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، **آراء حول الخليج**، العدد38، آذار، البحرين.

الشيخ، نورهان (2006). روسيا والإتحاد الأوروبي.. صراع الطاقة والمكانة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164، المجلد 41، نيسان، القاهرة.

الشيخ، نورهان (2006). **روسيا والعالم الإسلامي: بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

الشيخ، نورهان (2008)، روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية.. توازن جديد للقوى الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 174، المجلد 43، القاهرة.

طه، ممدوح (2007). تحت ظلال الحرية الدينية الجديدة في روسيا، المسلمون قادمون، **آراء حول الخليج**، العدد 28، شباط، البحرين.

عابدين، صدقي (2007). السياسة الروسية في آسيا: الأهداف والتحديات، **السياسة الدولية**، السنة 44، العدد 170، تشرين الأول، القاهرة.

عبد الحميد، عاطف (2009)، روسيا والعالم العربي في ظل التحولات الدولية، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر.

العتوم، محمد انور (1998), **سياسة الإتحاد السوفيتي تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط.** رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الاردنية، عمان.

العريدي، خيري (2009)، العلاقات العربية الروسية تاريخ وحاضر ومستقبل، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر.

عطوان، خضر عباس (2007). مستقبل سياسات القوى الأمريكية، **قضايا سياسية**، العدد 11، أيلول 2007، بغداد.

قاسم، عبد الستار (2009)، سياسة روسيا في المنطقة العربية الإسلامية، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر.

كاطو، عبد المنعم سعيد (2007). الإتجاهات الراهنـة لتطـور القـوة العـسكرية الروسية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، المجلـد 42، تـشرين الأول، القاهرة.

كايل. شانون ن. وكريستنسنو هانس م (2005). **القوى النووية العالميـة 2005، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي**، فريق الترجمة حـسن حسن وعمر الأيوبي بإشراف سمير كرم، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بيروت.

كرستياني، داريوا (2007)، **روسيا مبادرات جديدة في الخلـيج**، متـوفر عبـر: www.Pinrcom-reportphpac=iewreport

الكيالي، عبد الوهاب (1990). **موسوعة السياسة**، بيـروت: المؤسـسة العربيـة للدراسات والنشر، ج1.

لافروف، سيرغي (2007)، روسيا والشرق الأوسط: مصائر مـشتركة، **صـحيفة الحياة**، 2007/4/27، لندن.

اللاوندي، اللاوندي، سعيد،(2001). **مجلة السياسة**، مؤسسة الأهرام، الدولية، العدد (142)، القاهرة.

ليتوفكين، فيكتور (2007)، الدفاع الروسي المضاد للصواريخ ينتظر إنتهاء مفعول "سالت -2"، **صحيفة الحياة**، 2007/2/28، لندن.

مبيضبن، مخلد، (2007)، الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، عمان.

محمود، أحمد إبراهيم (2008). الصناعات العسكرية الروسية.. تـدعيم الاقتـصاد والمكانة الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، المجلـد 42، تـشرين الأول، القاهرة.

مخيمر، أسامة (2007). الطاقة والعلاقات الروسية مـع آسـيا، **مجلـة الـسياسة الدولية**، العدد 170، المجلد 42، تشرين الأول، القاهرة.

مظلوم، غسان (2001). الحروب الاقتصادية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 145، حزيران، القاهرة.

مغايري، مازن (2004)، **أطلس العالم**، ط2، المكتبة الوطنية، نابلس.

النجار، مصطفى عبد القادر (2003)، **أطماع روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي في الخليج العربي والجزيرة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

نصار، سليم (2007)، **الرئيس الروسي السابق بوتين يعيد روسيا إلى عهد ستالين**، صحيفة الحياة 2007/10/6، لندن.

النعيمي، عبد الجليل (2007). التعاون التجاري الإقتصادي بين روسيا ودول الخليج، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 38، آذار، البحرين.

نومكن، فيتالي (2006). العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث**، أبو ظبي.

هياجنة، عدنان محمد (2007). أثر القوة الروسية في الدور الروسي في الشرق الأوسط، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 4، آذار 2007، البحرين.

يوسف، أيمن طلال (2008)، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، 2000 – 2008**، الجامعة العربية الأمريكية، جنين.

ب- المراجع الأجنبية:

Dannreuther, Roland. (2009), "**Russia and the Middle East**; Towards a New Cold War," Feb. 18. www.allacademic.com.

Dmitri Trenin, (2004). **Russia Enters into a New Isolationism**, Nezavuisimaya Gazeta, February, 9.

Egypt News. (2009), **"Russia Eyes Long Term Wheat Contracts with Egypt"**. June 23, Available on: www.New.egypt.com.

Ekaterina Grigoreva, (2003). **Putin Goes off to Strengthen Positions in the Muslim world,** Izvestia, October 14.

Gat, Azar, (2007). The Return of Authoritarian Great Powers, **Foreign Affairs,** vol. 86, no4,. July/August.

Gomart, Thomas (2007), France's Russia Policy: Balancing Interests and Values, **Washington Quarterly**, vol.30, No2.

Kubicek, Paul, (2004), Russian Energy Policy in the Caspain Basin, **World Affairs**, Vol.166, No.4,

Larrabee, Stephen F,(2000). **The New Soviet Approach to Europe, in Fleron, Frederic**, Hoffmann, Erik p. & Laird, Robbin F. (eds), Soviet Foreing Policy: Classic and Contemporaty lssues, New York, aldine de Gruyter, P.656.

Lavrov, Sergey, (2006). 60 Years of Fulton: Lessons of the Cold War and Our Time, **International Affairs** (Moscow), vol 52, no2, P.8-12.

Mankoff, Jeffrey (2007), Russia and the West; Taking the longer View , **Washington Quarterly**, Vol. 30. No2.

O'flynn, Kevin and Hider, James,(2008), **Fear of new Middle East 'Cold War'**, The Times, August 21. Available on: www.timesonline.co.uk

Primakov, Yevgeni, (2006). Russia's Foreign Policy in 2005 Was Successful in Every Area, **International Affairs** (Moscow), vol 52, no2, P. 13-22.

Putin, Vladimir,(2006). One Must Always Strive to Attain Big Victories, **International Affairs** (Moscow), vol 52., no2. P.1-7.

RIA NOvosti. (2009), **"Russia Freezes Warplane Contract with Syria"**, May20. Available on: www.En.rian.ru

Trenin Demitrii (2007), Russia Redefines Itself and Its Relations with the West, **Washington Quarterly**, Vol.30, No2.